ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2021

www.ecsstudies.com

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2021

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

المنسق العام

مي سعيد

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

www.ecsstudies.com

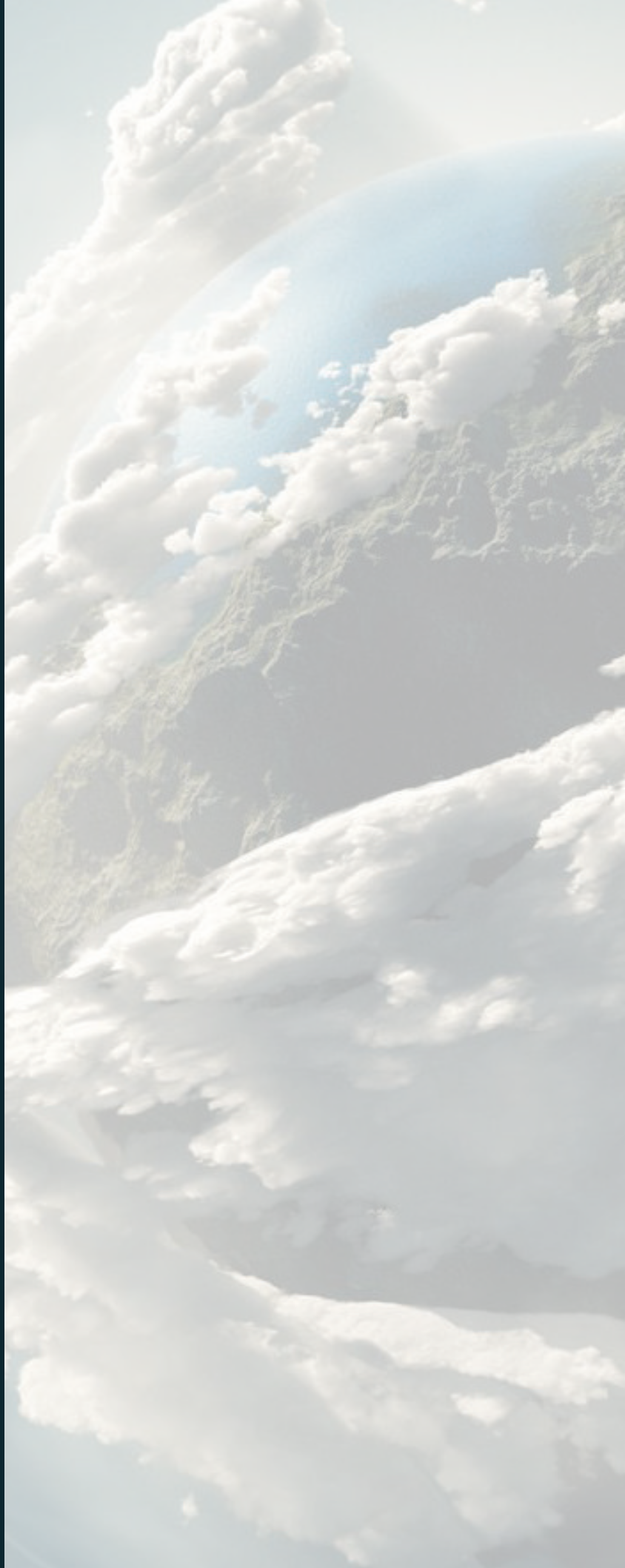

المحتويات

مدخل عام: 6

- مسارات العالم والإقليم ومصر 2021.. رؤية استشرافية

القوى الكبرى: 18

- الولايات المتحدة
- روسيا
- أوروبا
- الصين

الاقتصاد العالمي: 30

- توقعات النمو
- سلاسل الإمداد
- سوق النفط

اتجاهات التسلح: 42

- التسلح الدولي
- التسلح الإقليمي
- التسلح غير التقليدي

تطورات التكنولوجيا: 54

- التكنولوجيا النوعية
- الأمن السيبراني
- وسائل التواصل الاجتماعي

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2021

www.ecsstudies.com

قضايا عالمية: 62
- سياسات الصحة
- المد الشعبوي
- الطبقة الوسطى
- الإعلام التقليدي والجديد
- قضايا البيئة

قوى إقليمية غير عربية: 76
- إسرائيل
- إيران
- تركيا

الأمن البحري الإقليمي: 84
- عسكرة الأمن البحري
- أمن شرق المتوسط
- أمن البحر الأحمر

شرق إفريقيا: 96
- السودان
- إثيوبيا
- سد النهضة

أزمات داخلية عربية: 106
- سوريا
- اليمن
- ليبيا
- الصحراء الغربية
- العراق

القضية الفلسطينية: 120
- الداخل الفلسطيني
- العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية
- العلاقات الفلسطينية-العربية
- العلاقات الفلسطينية-الأمريكية

تنظيمات الإرهاب: 130
- تنظيم الإخوان
- تنظيم القاعدة
- تنظيم داعش
- جماعات المرتزقة

اتجاهات مصرية: 142
- مسارات اقتصادية
- السياسة الخارجية
- السياسة الداخلية

فريق عمل توقعات 2021: 152
- الهيئة الاستشارية
- خبراء داخل وخارج المركز
- باحثون المركز

مدخل عام:

مسـارات العالـم والإقليـم ومصـر 2021.. رؤيـة استشـرافية:

- هل ينجح «بايدن» في إصلاح الإضطراب العالمي؟
- اتجاهات «التهدئة» في أزمات الشرق الأوسط
- المسار المصري بين بناء الداخل وحماية مصالح الخارج

د. عبدالمنعم سعيد

يأتي العام الأول (2021) من العشرية الثالثة في القرن الحادي والعشرين بعد عام لم يكن عاديًا بكل المقاييس في تاريخ البشرية. ليس ذلك بسبب حرب عالمية، أو إقليمية، أو كارثة اقتصادية، أو احتدام حرب باردة جعلت النظام الدولي يترنح إلى الفوضى؛ وإنما ما حدث كان أزمة صحية كبرى ألمّت بالعالم كله لم تستثنِ دولة؛ ولم يكن هناك فارق بين دول متقدمة، وأخرى متخلفة، وتَسَاوَى الأغنياء والفقراء، والواقعون في اليمين واليسار.

وبقدر ما كان عام 2020 كفاحًا ضد وباء كورونا، فإن الجائحة صارت اختبارًا للنظم السياسية، وفي المقدمة منها النظام الأمريكي الذي انتهى في انتخاباته الرئاسية إلى نجاح الرئيس "جو بايدن". وهكذا، يُقبل العالم على عام 2021 بقدر من التفاؤل نتيجة التوصل إلى لقاحات عديدة تواجه المرض، والتعامل مع رئيس أمريكي جديد أكثر إقبالًا على رؤية العالم في تمامه أكثر مما في أجزائه.

هذه المطبوعة **"توقعات 2021"** تطرح رؤية للعالم وإقليم الشرق الأوسط ومصر تنطلق من حقيقة الانتقال من الأزمة المستحكمة إلى ما بعدها من معالجة لآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. المهمة لن تكون سهلة، بل سوف تحدوها الكثير من الصعاب عالميًّا وإقليميًّا. وفي مصر، فإن النجاح في التعامل مع الوباء يفتح أبوابًا كثيرة لاستئناف التقدم والنمو، ومعالجة الأوضاع الإقليمية بما يعود بها إلى الاستقرار مرة أخرى.

أولًا- توقعات العالم:

1) جائحة كورونا: ظلت "أزمة كورونا" منذ بداية عام 2020 حاكمة ومؤثرة في سلوكيات الدول والعلاقات الدولية؛ فكل ما لا يؤثر مباشرة مع مواجهة الفيروس كان إما مؤجلًا، أو لا يَلقى الاهتمام الكافي. إذ بلغ إجمالي عدد حالات الإصابة في دول العالم حتى 7 ديسمبر 2020 أكثر من 67 مليون حالة، والوفيات أكثر من 1.54 مليون حالة. وبدت هذه الأزمة "مركبة"، فهي صحية تهدد حياة الإنسان، واقتصادية لأن جزءًا من علاجها سحب الجماهير أو بعضها من دوائر العمل والإنتاج، مع غلق وعزل مناطق ووسائل مواصلات، واجتماعية لأنها أثرت سلبًا على قطاعات واسعة من المواطنين، سواء انخفض دخلها أو انعدم بالبطالة، كما وضعت المواطنين أمام خيارات صعبة، بعضها روحي يحقق نوعًا من السلام الداخلي، وكثير منها مادي يتمثل في فقدان أعزاء وتدهور المعيشة. والأزمة أيضًا كانت غامضة، فلا يزال علماء الكون يبحثون في كنه الفيروس الغامض.

للتعامل مع هذه الأزمة، أصبح "التعايش" مع المرض هو الصيحة العالمية. لكن المعضلة الأولى التي يجري حلها هي التعامل مع عامل الزمن، ونفاد الصبر، والرغبة السريعة للشعوب في العودة إلى الحالة "الطبيعية". واكتسب البحث عن لقاح للفيروس شدة لم يسبق لها مثيل في الأبحاث الطبية، مع ما يترتب على ذلك من آثار هائلة على الصحة العامة والاقتصاد العالمي والسياسات العامة. وعملت الحكومات والشركات والمختبرات الأكاديمية على تسريع جهودها وسط تنافس جيوسياسي، وتحديات إنتاج جرعات كافية لمليارات البشر.

بعد حل الغموض العلمي الكامن لفيروس كورونا، يمكن أن يتوقف الوباء في 2021. فقد أصدرت شركتا فايزر وموديرنا بشكل منفصل بيانات أولية تشير إلى أن لقاحيهما فعال بنسبة تزيد على 90%، وهو أكثر مما توقعه العلماء، وبالتالي أصبح واضحًا أن اللقاحات ستكون طريق الخروج من الوباء. ويشكل توزيع اللقاحات لتطعيم مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم بشكل عادل وسلس تحديًا سياسيًّا ولوجستيًّا هائلًا، خاصة أنه يبدأ أثناء انتقال مرير للسلطة في واشنطن. لكن الوصول للقاح ربما يكون سببًا هامًّا في تحقيق نوع من التواضع الإنساني، لأن البشرية لا تزال مهددة من الفيروس مرة أخرى، ربما تكون نتيجة تحولات أو نتيجة محفزات جديدة.

2) الانتخابات الأمريكية: كان 2020 هو عام الانتخابات الأمريكية، إذ فاز كل من "ترامب" و"بايدن" بالانتخابات التمهيدية لحزبيهما. وفي مواجهة ثلاث أزمات (أزمة كورونا، والانهيار الاقتصادي الذي أعقبها، والاحتجاجات ضد قتل الشرطة للأمريكيين السود) أتيحت لـ"ترامب" الفرصة كرئيس للولايات المتحدة لتوحيد الأمريكيين من مختلف الاتجاهات السياسية في العام الأخير من ولايته الأولى؛ لكن بدلًا من ذلك ظل "ترامب" وفيًّا لعلامته التجارية المثيرة للانقسام، رافضًا نصيحة العلماء والمستشارين، وسخر من أولئك الذين تجرأوا على الاختلاف. ولأول مرة حقق الحضور الأمريكي في الانتخابات في نوفمبر 2020 في كل المؤشرات ما لم يحققه من قبل، إذ بلغت نسبة المشاركة 70% ممن هم في سن التصويت، وفاز "جو بايدن" بأصوات أكثر من 77 مليونًا، بينما حصل منافسه "دونالد ترامب" على أكثر من 73 مليونًا، بزيادة قدرها 8 ملايين عما حققه في الانتخابات السابقة في 2016. لكن "ترامب" رفض الاعتراف بالهزيمة، معتبرًا هزيمته كانت نتيجة عملية "احتيال واسعة النطاق".

من المتوقع عقب تولي الرئيس المنتخب "جو بايدن" منصبه في يناير 2021، أن يعمل على إقرار سياسات

جديدة بسرعة تجعل الولايات المتحدة في اتجاه بعيد عن مسار "ترامب"، لا سيما فيما يتعلق بالهجرة والسياسة الخارجية.ووضع "بايدن" استراتيجيات لمعالجة أزمة كورونا، بداية من اللقاح إلى مساعدات التعافي من الأزمة. أيضًا يخطط لدخول الولايات المتحدة على الفور في اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية. كما يريد "بايدن" تنظيم "قمة عالمية للمناخ" لمساعدة الدول ذات الانبعاثات الكربونية العالية على اتخاذ إجراءات مناخية.

قد ينهي "بايدن" أيضًا ما وصفه مساعدوه بالحرب التجارية المصطنعة التي شنها "ترامب" مع الدول الأوروبية، كما من المرجّح أن يواصل جهود "أوباما" و"ترامب" لتقليل -إن لم يكن إنهاء- الوجود العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان بالكامل. لكن على عكس "ترامب"، يميل "بايدن" إلى التنسيق بشكل أوثق مع الأعضاء الأوروبيين والأعضاء الآخرين في حلف شمال الأطلسي، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات بشأن نشر القوات. وتعهد "بايدن" بعقد قمة للديمقراطيات في العالم في عام 2021، وسيمثّل هذا التركيز على التعددية تغييرًا كبيرًا عن نظرة "ترامب" للتعاون الدولي.

3) الولايات المتحدة والصين: فعل "ترامب" مع الصين ما لم يفعله رئيس أمريكي من قبل. إذ كان التحدي هذه المرة ليس الانغلاق الصيني، وإنما انفتاحها على العالم، ثم دخولها بعد ذلك إلى منظمة التجارة العالمية. وفي كل منهما، كانت الصين واقعة تحت لافتة دول العالم الثالث، وما توفره لها الاتفاقيات الدولية من امتيازات ومعاملات تفضيلية، نتج عنها تحقيق فائض خرافي بالتجارة الدولية لصالح الصين. فمنذ عام 2003، أصبحت الصين تحقق فائضًا في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة قدره 500 مليار دولار. لم تكن هناك صدفة في أن الصين باتت تحقق على حساب الولايات المتحدة احتياطيات مالية وصلت إلى 1.8 تريليون دولار. في ديسمبر 2019 توصل "ترامب" إلى الاتفاق المتكافئ الأول مع الصين، وفي الوقت نفسه نجح في جذب الاستثمارات الأمريكية في الصين لكي تعود مرة أخرى أو على الأقل تكون توسعاتها التالية داخل أمريكا وليس خارجها.

في 2021، يبدو أن النمط الذي يدور في تفاعلات القطبين الأمريكي والصيني يشير إلى تنافسهما، والولوج من المنافسة إلى الحرب التجارية والاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي والسياسية بالعقوبات الأمريكية على حلفاء للصين، مثل كوريا الشمالية وإيران، والتي تضغط فيها واشنطن على دول العالم للاختيار بينها وبين الصين. لذا، تبدو المنافسة وكأنها تدور حول التجارة، لكنها استراتيجية -في جوهرها- حول السيطرة والنفوذ في العالم.

أضف لذلك، قد تَبقى الجوانب الرئيسية لسياسة الأمن الخارجي والقومي للولايات المتحدة تجاه الصين كما هي في 2021، ويتضمن ذلك اتخاذ موقف أكثر عدائية تجاه الصين، والنظر بشكل أكثر تشككًا في الصفقات التجارية، فـ"بايدن" يدرك أن شن حرب أيديولوجية باردة ضد بكين لن يقنع الصين بتغيير سياساتها المحلية، لذا من المرجح أن ينبه الرئيس الأمريكي المنتخب الحلفاء الذين ستحتاج واشنطن لدعمهم، لكن باستخدام استراتيجية تنافسية أكثر ذكاءً تُبقي على خطوط الاتصال مفتوحة، وتعمل على التعاون مع الصين بشأن القضايا التي تتداخل فيها مصالح الدول (مثل: تغير المناخ، والصحة العالمية).

ثانيًا- توقّعات الشرق الأوسط:

كان الشرق الأوسط خلال عام 2020 بيئة إقليمية مضطربة تسودها صراعات واحتجاجات شعبية مستمرة، وتحالفات إقليمية، وإطلاق صواريخ، وتنقيب بحري، وسباقات ومصالح دولية وإقليمية متعارضة.

1) الموجة الجديدة للربيع العربي: قبل عشر سنوات انطلقت شرارة "الربيع العربي" الأولى في تونس لتمتد إلى مصر والبحرين وليبيا وسوريا واليمن. ثم ظهرت موجة ثانية في عام 2019 في الجزائر والسودان ولبنان والعراق، معتمدة على نفس الممارسات التي انتهجتها الأنظمة في الموجة الأولى. في عام 2020، استمرت تفاعلات هذه الموجة داخل دولها بحثًا عن طريق سلمي للاستقرار، لكن من المتوقع أن يحدث استقرار نسبي في دول الموجة الثانية للربيع العربي في 2021.

ففي السودان، ستعمل الحكومة على تكثيف جهودها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، واتخاذ خطوات جديدة في اتجاه ترسيخ الاستقرار وإغلاق ملفات التمرد والصراعات. ومن المنتظر أن يسعى السودان لتدشين مرحلة جديدة ذات توجه يركز على الاستقرار السياسي والسلم والتنمية بعد أن يتم رفع كافة العوائق والقيود التي كانت مفروضة عليه. أما الجزائر فقد تشهد استقرارًا نسبيًّا في 2021 مع عدم انزلاق الدولة نحو الفوضى أو السيناريو السوري نتيجة تطبيقها دستورًا جديدًا وافقت عليه الأغلبية الجزائرية خلال العام المنصرم. وأدى تقلص الطلب على المحروقات، التي تعد المورد المالي الأساسي للجزائر بنسبة حوالي 98%، فضلًا عن انخفاض أسعار النفط الخام، إلى إلحاق أضرار بالاقتصاد الجزائري. لكن ستشهد الجزائر في 2021 نموًّا في اقتصادها بنسبة 4%، بعد انكماش قدره 4,6% عام 2020.

في 2021، سيكون بإمكان حكومة "الكاظمي" في العراق أن تحّول أغلب التحديات والأزمات إلى فرص حقيقية لإصلاح العملية السياسية، ولا سيما أن البيئة السياسية أصبحت أكثر تقبلًا لذلك من ذي قبل. وكما يمكن لرئيس الوزراء العراقي أن ينجح في إقامة علاقات متوازنة مع كلٍّ من الولايات المتحدة وإيران، فلا يتوقع أن ينسحب الجانبان من العراق، ومن المرجح أن تقوم الحكومة بتغيير قانون الانتخابات ليستعيد العراق عافيته وتوازنه، وعودة الصناعة العراقية والاعتماد عليها كبديل للنفط. وقد تنجح أيضًا حكومة "الكاظمي" في تحقيق المطالب والاستحقاقات الوطنية المطلوبة، ويكون ذلك البداية الحقيقية في بذرة إصلاح العملية السياسية وتصحيح مسار الديمقراطية العراقية.

أما في لبنان، فهنالك سيناريو في 2021 يرجح الاستمرار في نظام الطوائف، وتعديله بما يتناسب مع موازين القوى السائدة، لكن السيناريو الآخر يرى أن يقتنع اللبنانيون بأنّ النظام الطائفي لم يعد يواكب تطلعات الأجيال الجديدة من اللبنانيين، وبالتالي من الممكن أن يسير هذا البلد نحو إقامة دولة مدنية. ويُتوقع أن يذهب لبنان إلى مؤتمر تأسيسي لنظام جديد تقبل به كل الأطراف السياسية في لبنان، وليس لحكومة جديدة، وذلك نتيجة للضغوط الدولية الحالية.

2) تهدئة في النزاعات الإقليمية: استطاعت منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2020 التعامل بجدارة مع عدد من الملفات بالمنطقة، بعد حالة عدم الاستقرار التي ألمت بالعديد من دولها، واتجهت نحو تهدئة الأوضاع في العديد من البلدان.

ففي ليبيا: توصلت مصر في 6 يونيو 2020 إلى مبادرة جديدة لحل الأزمة الليبية حملت اسم "إعلان القاهرة"، وتم التوصل إليها مع قائد الجيش الوطني الليبي المشير "خليفة حفتر" و"عقيلة صالح" رئيس مجلس النواب الليبي. كما تم إعلان وقف إطلاق النار المستدام في أكتوبر 2020، واستئناف جولات المفاوضات السياسية بين الفرقاء الليبيين. ومن

المتوقع أن يشهد مستقبل ليبيا في 2021 إنشاء سلطة تنفيذية قادرة على تنظيم الانتخابات، وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية لليبيين، وتصميم خارطة طريق شاملة للعملية السياسية، ووضع ميثاق وطني يقوم على مبادئ المساءلة والعدالة وحقوق الإنسان والالتزام الراسخ بدولة مدنية. كما من المتوقع أيضا إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر 2021، عقب اتفاق أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي. وربطت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها لتحسن سوق النفط العالمية في عام 2021 بعودة إنتاج النفط الليبي، مما يضعه في قلب التقديرات المتفائلة للعام المقبل.

أما في سوريا: فمن المتوقّع أن تشهد في 2021 استقرارًا تدريجيًّا، خاصةً بعد أن تم التوصل بين واشنطن وموسكو لهدنة في سوريا في منتصف سبتمبر 2020، وموافقة "بشار الأسد" عليها. لكن السيناريو الآخر يرى أن تأكيد الرئيس "بشار" على تصميمه باستعادة كامل الأراضي السورية، واحتفاظه بحق الرد على جميع هجمات الإرهابيين، من الممكن أن يُعيد إذكاء الصراع مرة أخرى. ويُتوقع أن تقوم دمشق بالإبقاء على وضعية الحكم الذاتي التي حصل عليها الأكراد، كما ستسعى دمشق في 2021 للحفاظ على استمرارية عمل مؤسسات الدولة في مناطق سيطرة المعارضة، وهو جزء من استراتيجية مكافحة التمرد التي يتبعها النظام. وقد يسعى النظام السوري إلى إجراء انتخابات رئاسية في 2021، وفق الدستور الذي وضعه في 2012، وسيكون رئيس النظام الحالي "بشار الأسد" المرشح الأقوى فيها للفوز.

3) اتجاهات السلام في المنطقة: شهد عام 2020 توقيع إسرائيل اتفاقيات دبلوماسية تاريخية مع دولتين عربيتين خليجيتين هما الإمارات والبحرين في احتفال بالبيت الأبيض. وتضفي الاتفاقيات الثنائية الطابع الرسمي على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين التي تتماشى مع معارضتهم المشتركة لإيران. ووقّعت الدول الثلاث على وثيقة أُطلق عليها اسم "اتفاقيات إبراهيم". وتتكون الوثيقة من بيانات عامة تتعهد فيها بتعزيز الدبلوماسية والتعاون المتبادل والسلام الإقليمي، كما اتفقت على اتفاقيات ثنائية بشأن 15 مجالًا مشتركًا منها: التمويل، والتجارة، والطيران، والطاقة والاتصالات، والصحة، والزراعة، والمياه. في الأيام التي تلت ذلك، وافق السودان ثم المغرب على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وتأمل إسرائيل والولايات المتحدة في أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى تحول كبير في المنطقة، إذا انضمت إليها دول عربية أخرى، خاصة السعودية.

وفي عام 2021 يتوقع العديد من المحللين ولأسباب لها علاقة بالتهديد الإيراني لأمن دول الخليج، تنشيط العلاقات مع إسرائيل من خلال السلام، والتطبيع، واتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية، وقد تعيد السعودية النظر في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وكانت قد وافقت الرياض بهدوء على صفقات الإمارات والبحرين، على الرغم من أنها لم تصل إلى حد المصادقة عليها، وأشارت إلى أنها ليست مستعدة لاتخاذ إجراء بنفسها. وإذا انضمت السعودية إلى الإمارات والبحرين والسودان والمغرب في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فيمكنهم توقع المزيد من وصول الأسلحة الأمريكية.

4) القضية الفلسطينية: قاد البيت الأبيض في عهد "ترامب" خروجًا جذريًّا عن الدور التقليدي للولايات المتحدة، حينما ألقى بثقله وراء الأهداف الإسرائيلية. فنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، وقطع التمويل عن منظمة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وعدل وجهة النظر الأمريكية الراسخة بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية "تتعارض" مع القانون الدولي. ورفضت القيادة الفلسطينية المشاركة في المؤتمر الاقتصادي لعام 2019 الذي أدارته إدارة "ترامب"، تحت رعاية ما يسمى بخطة السلام في الشرق الأوسط، والتي أعطت الضوء الأخضر لضم إسرائيل لمساحات من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى خلفية التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين، ومؤخرًا السودان ثم المغرب، تتواصل إدانات القادة الفلسطينيين لهذه الاتفاقيات. ووصف الرئيس الفلسطيني "عباس" هذه التحركات بأنها "طعنة في الظهر".

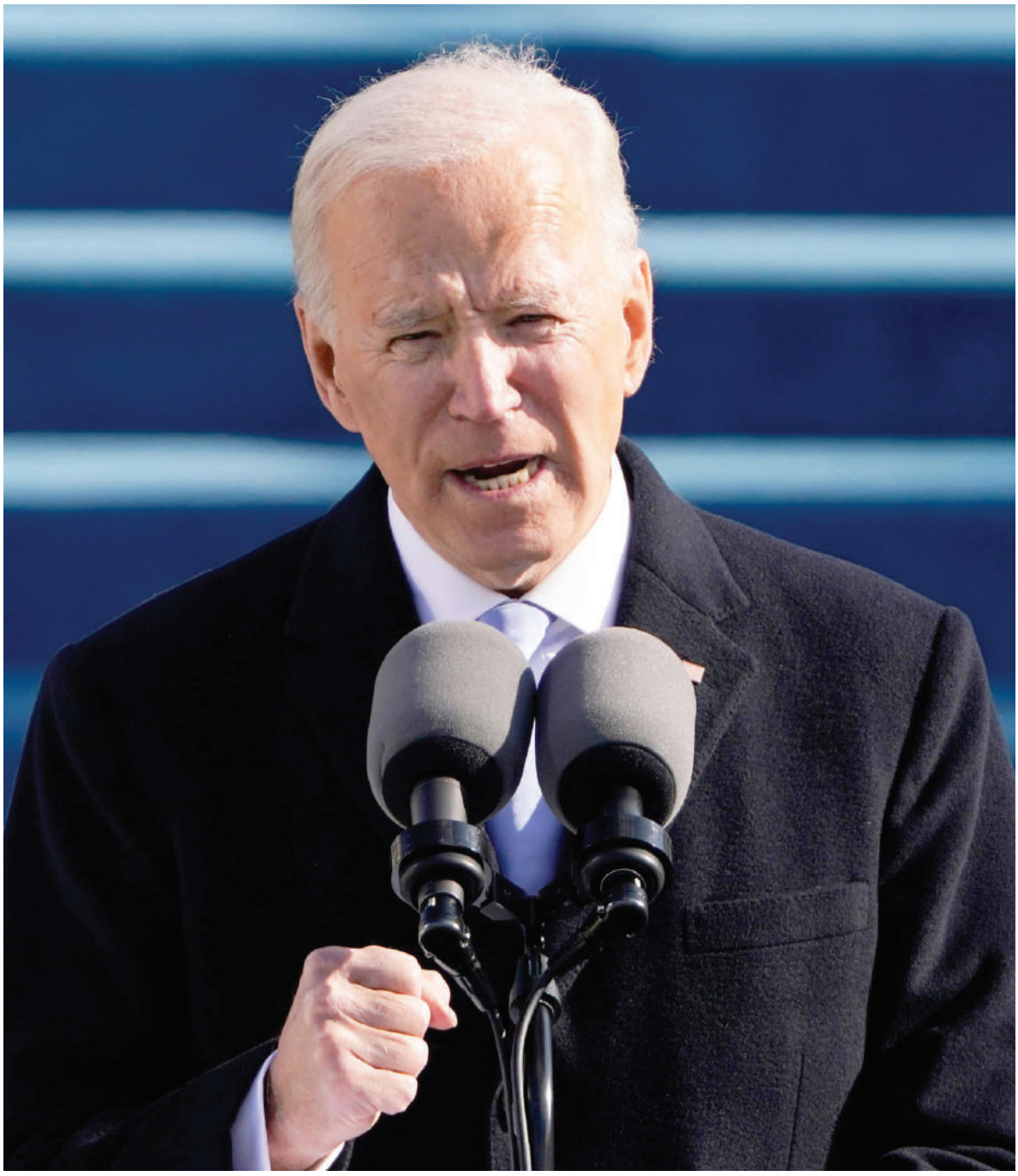

بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية في 2021، سيكون السيناريو الأول هو حماية المشروع الوطني الفلسطيني من قبل القيادة الفلسطينية، والاستمرار في المطالبة بحل الدولتين. ويمكن أن تكون عودة العلاقات الأمريكية-الفلسطينية جسرًا للسلطة الوطنية الفلسطينية، لكي تعود للتفاوض مرة أخرى مع إسرائيل. وقد تعهد "بايدن" بالفعل بإعادة المساعدات الأمريكية للفلسطينيين. ومع بقاء السفارة الأمريكية في القدس، فإن "بايدن" سيعيد فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، وكذلك بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

ثالثًا- توقعات مصر:

1) داخليًّا: في مصر لم يكن الوضع مختلفًا تمامًا عن الدول التي مرت بأزمة كورونا في عام 2020، ولكن لحسن الحظ أنه جاء في وقت يختلف كثيرًا عما كان عليه الحال من قبل، ليس فقط لأن القدرات الصحية في مصر أفضل كثيرًا عما كانت عليه، وإنما أيضًا لأن قدرات الدولة على الضبط أكبر بكثير مما كانت عليه في السابق. اقتصاديًّا، فإن أزمة كورونا لم تخص مصر وحدها، وإنما النظام الاقتصادي العالمي، مما أثر على مصر أيضًا في أمور كثيرة لها علاقة بالتجارة، والسياحة، والمرور، وقناة السويس، وأسعار النفط، وما يترتب عليه من تحويلات للعاملين المصريين في الخارج. لكن أهم إنجازات أزمة كورونا كان ترشيد العمل في الجهاز الإداري للدولة، وأيضًا القطاع الخاص، من خلال العمل في المنزل وعن طريق الإنترنت (حوالي 54 مليون مصري يستطيعون ذلك)، بكل ما يترتب عليه ذلك من تقليل الازدحام، وأزمات المرور، والضغط على المرافق العامة.

لقد جاءت الجائحة في ظل أولًا ما تراكم من احتياطات مالية واقتصادية، وقدرات لدى القوات المسلحة المصرية في الحفاظ على الاطمئنان والتوازن النفسي المجتمعي والأسري للتعامل مع أوضاع لم تتعود عليها الأجيال الجديدة. وبات ممكنًا توفير المال والغذاء والمواد التموينية الأخرى بدون حدوث تقصير أو قصور. ثانيًا، أن الأزمة كشفت عن الطاقات والقدرات الكامنة في القطاع الصحي المصري، الذي واجه المحنة ببطولة مواجهة الإرهاب التي قامت بها الشرطة والقوات المسلحة؛ لكن الفرصة الكبرى في القطاع هي أن لديه من حيث الحجم والقدرة ما يسمح بقيام صناعة صحية كبرى.

في 2021، قد يشهد القطاع الصحي تطويرًا كبيرًا ليس باعتباره خدمة فقط، وإنما باعتباره صناعة متعددة الأوجه. كذلك الحال في الاتجاه نحو دعم القطاع الرقمي في البلاد الذي لم ينجح تعليميًّا فقط، وإنما خلق حلولًا للتعامل مع أزمات صعبة في اقتصاديات العمل، والخدمة الصحية، وتوزيع المرتبات على العمالة غير المنتظمة.

وهناك مجموعة من إجراءات يُتوقع اتخاذها خلال 2021، مثل: العمل على توفير العمالة المؤهلة، والتحول الرقمي للخدمات الحكومية، ويتبع ذلك في الترتيب تطبيق السياسات الصحية، والإجراءات الاحترازية بغية الحد من ارتفاع معدلات الإصابة المتوقعة خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد بين 2.8% و4% في السنة المالية 2021/2022. وستشهد مصر في 2021 أيضًا استمرارًا في عملية التنمية الجارية، وبمعدلات نمو أعلى في إقليم محور قناة السويس وسيناء، خاصة في مجالات الصناعة والزراعة واللوجستيات والخدمات، والعمل على تنمية إقليم البحر الأحمر، مع التنسيق والتعميق للتعاون مع الأنشطة الاقتصادية المماثلة التي تجري على الجانب السعودي.

ومن المقرر أن يؤدي مجلسا الشيوخ والنواب دورهما في إثراء الحياة النيابية عقب إتمام إجراءات انتخابهما، حيث يتوقع أن يقوم مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية للبرلمان) في 2021 بإضافة نوعية للعديد من المناقشات التشريعية التي تصدر عن البرلمان، وضمان زيادة التمثيل المجتمعي عبر أعضائه، وتوسيع مساحة المشاركة، وسماع أكبر قدر من الآراء في القضايا المجتمعية المختلفة، وبناء منظومة تمثيلية تؤمّن توازنًا أفضل في ممارسة السلطة والمراقبة ونجاح الوظيفة التشريعية من حيث ضمان العمل لبرلمان هادئ ومتوازن.

2) خارجيًّا: يدور دور مصر الإقليمي أولًا على ضرورة التكامل مع عملية البناء الداخلي للدولة، وثانيًا على أنه يجري في دائرة الجوار البحري والبري القريب والذي يعظم من الواقع "الجيوسياسي" للدولة المصرية، وثالثًا على

حماية المصالح المصرية الحيوية، وفي المقدمة منها حماية نصيب مصر من مياه النيل، ومقاومة الإرهاب الداخلي والخارجي بكافة أشكاله وأنواعه، ورابعًا تحقيق الاستقرار في الإقليم المجاور لمصر بعد عقد كامل من عدم الاستقرار والحروب الأهلية والانقسام والعنف.

تحديات شرق المتوسط: تغيرت البيئة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، خاصة مع قيام مصر بتخطيط الحدود البحرية، وفقًا لقانون الأمم المتحدة للبحار، مع كل السعودية في البحر الأحمر، ثم قبرص واليونان في البحر المتوسط، وبعد ذلك ما تم من الأمر ذاته في الحدود البحرية بين اليونان وإيطاليا. وساهمت هذه الاتفاقيات في تشكيل مناطق اقتصادية خالصة للدول المعنية، وبات بعدها ممكنًا الإعلان عن اكتشافات كبيرة للغاز الطبيعي لدى قبرص ومصر وإسرائيل وفلسطين ولبنان. وتشترك هذه الدول في عدد من المزايا الخاصة، حيث تمتعت بموقع جيوسياسي وجيواقتصادي مرموق نظرًا لوجود قناة السويس.

ونجم عن هذه التطورات جميعها ثلاثة توجهات متنافسة في إطار إقليم شرق البحر المتوسط:

أولها: المبادرة المصرية بإنشاء منتدى شرق المتوسط المكون من: مصر، وإسرائيل، وفلسطين، والأردن، وقبرص، واليونان، وإيطاليا. وجميعها إما تملك مصادر لإنتاج الغاز، بينما هنالك دولتان، هما الأردن وإيطاليا، من الدول عالية الاستخدام للغاز. وعززت مصر وجود هذا المنتدى بعقد صفقات تجارية لنقل الغاز وتسييله وتصديره واستخدامه مع إسرائيل وقبرص. وبعد إنشاء المنتدى بدأت مصر في استطلاع تخطيط الحدود البحرية بينها وبين فلسطين في قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، قامت إسرائيل بالتفاوض مع لبنان على تخطيط الحدود البحرية بينهما.

ثانيها: قامت تركيا بتوقيع اتفاق مع حكومة الوفاق الليبية من أجل تخطيط الحدود البحرية بين أنقرة وطرابلس في نوفمبر 2019، برغم عدم وجود حدود بحرية مباشرة بين البلدين. وأكثر من ذلك، بدأت تركيا في استكشاف الغاز، ولم تجده في شواطئها المباشرة، وبعد ذلك في الحدود البحرية لقبرص التركية، مع الضغط على اليونان بغرض وضع نفسها على مائدة توزيع إنتاج الغاز وعائده، دون توقيع على اتفاقية قانون البحار.

ثالثها: قامت مصر وبصورة حازمة في التعامل مع الأزمة الليبية ما دفع تركيا تدريجيًّا بعيدًا عن الإقليم الليبي؛ وكذلك استخدمت اليونان أوراقها الأوروبية بمهارة لتكوين تحالف مضاد للأفعال التركية أدت إلى نوع من التراجع التركي أيضًا. في العموم، حققت مصر نجاحًا سياسيًّا واستراتيجيًّا واقتصاديًّا ملحوظًا في مجمل هذه التطورات؛ حيث تم تحييد تركيا نسبيًّا، كما تم خلق تجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعظيم المكاسب المصرية من استغلال الغاز المصري، وإتاحة قدر هائل من الغاز للصناعة المصرية حال تطورها، وزيادة مجالات عملها واحتياجها لمصادر إضافية للطاقة.

بالنسبة للسيناريوهات المتوقعة في عام 2021، من المتوقع أن تخلق مصر نظامًا إقليميًّا تشكل فيه مركزًا محوريًّا اقتصاديًّا وسياسيًّا واستراتيجيًّا يربط بين شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويقوم على السلام والتعاون التنموي. ومن جانب آخر، من المتوقع أن تربط مصر بين تيار السلام والتعاون الذي يجري من قبل دول الخليج، والتيار الذي بدأته مصر منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩. فضلًا عن تشجيع مصر استكمال خطوات تخطيط الحدود البحرية في المنطقة، خاصة بين مصر وفلسطين، وفلسطين وإسرائيل، وإسرائيل ولبنان، ومصر وإسرائيل، وكذلك تفعيل منتدى غاز شرق البحر المتوسط، خاصة في

الأنشطة الاستكشافية والتصنيعية، مع الشروع في وجود مصنع آخر لتسييل الغاز في منطقة العين السخنة أو مدينة السويس، من أجل تصدير غاز المنتدى إلى إفريقيا، بالإضافة للتصدير إلى أوروبا. وقد يكون أهم اتجاهات عام 2021 الارتقاء بمنظمة شرق المتوسط من الناحية المؤسسية، ولا سيما فيما يتعلق بقواعد العضوية، حتى تُصبح مؤسسة إقليمية.

قضية سد النهضة: في 6 نوفمبر 2019، دعت الولايات المتحدة مصر وإثيوبيا والسودان لإجراء مناقشات في واشنطن، واستقر الثلاثة في اجتماع حضره وزير الخزانة الأمريكي "ستيفن منوشين"، ورئيس البنك الدولي "ديفيد مالباس"، على عقد أربعة اجتماعات فنية حول السد. وبعد مفاوضات شاقة تحت الرعاية الأمريكية، والبنك الدولي، تم التوصل إلى هيكل اتفاق حول كافة القضايا الأساسية في التفاوض ما بين الدول الثلاث. وكانت الصياغة الأمريكية المقدمة إلى جولة التفاوض الأخيرة مرضية لمصر، ومن ثم قامت بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق، بينما تغيبت إثيوبيا عن الحضور.

تواصلت المفاوضات الثلاثية بين إثيوبيا ومصر والسودان حول المبادئ التوجيهية والقواعد لعملية التعبئة الأولى والتشغيل السنوي لسد النهضة الإثيوبي في يونيو 2020، عبر مؤتمر بالفيديو بحضور المراقبين. إذ اتفقت البُلدان على تقييم نتائج المفاوضات، ومواصلة التفاوض بشأن القضايا العالقة. وقالت إثيوبيا إنها حققت بالفعل هدفها للسنة الأولى لملء الخزان، وذلك بفضل موسم الأمطار الغزيرة. من جانبها، قالت وزارة الري المصرية -في بيان لها- إن مصر والسودان عبرتا عن مخاوفهما بشأن "الملء من جانب واحد"، وقالتا إنه "يلقي بظلاله على الاجتماع، ويثير العديد من الأسئلة حول جدوى المسار الحالي للمفاوضات والتوصل إلى اتفاق عادل".

بالنسبة لمستقبل سد النهضة في 2021، قد تقبل إثيوبيا بالمفاوضات وتغير من موقفها مدفوعةً بالتوترات الداخلية التي تشهدها في إقليم تيجراي. وفيما يتعلق بالوساطة الأمريكية، يرى العديد من المحللين أن ذلك يتوقف على علاقة القيادة السياسية في مصر بالإدارة الأمريكية الجديدة التي يمكنها التدخل الجاد، بغرض الوصول إلى اتفاق يرضي الأطراف الثلاثة، وخاصة أن للولايات المتحدة مصالح كبيرة في الشرق الأوسط. ومن المرجح أيضًا في هذا الملف استمرار الدعم العربي والخليجي خاصة لموقف مصر في مفاوضات سد النهضة.

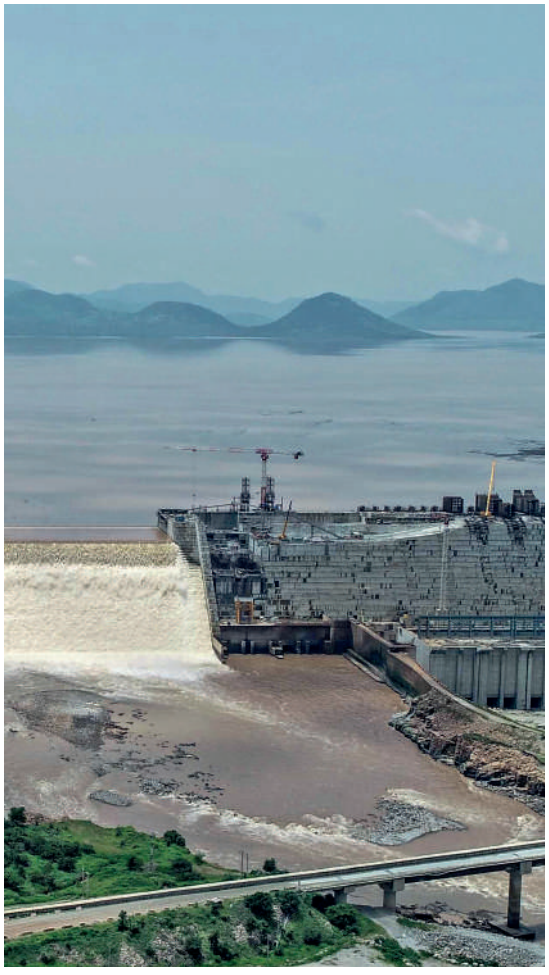

رابعًا- سيناريوهات 2021:

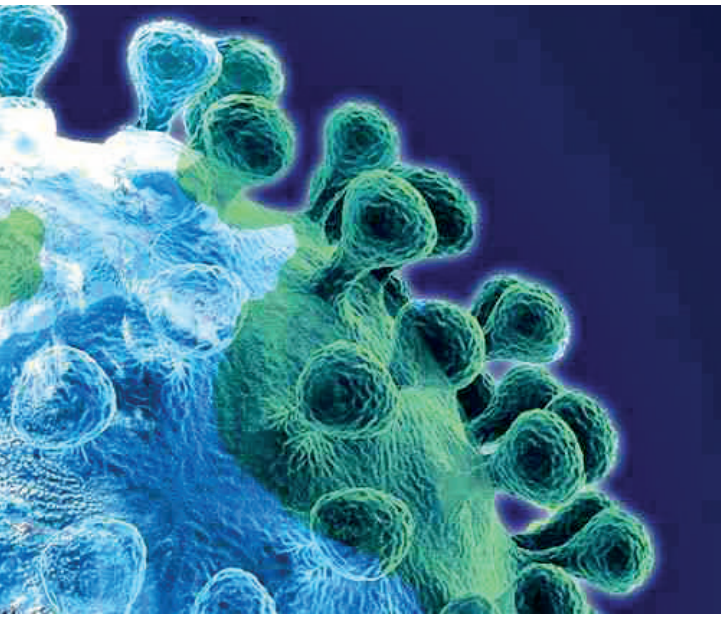

قد يمر العالم في عام 2021 بالعديد من السيناريوهات من أبرزها، أنه عندما تصبح اللقاحات الأولى متوفرة بكميات كبيرة، فسينتقل التركيز من جهود تطويرها إلى المهمة الشاقة بنفس القدر في توزيعها. كما سيكون الانتعاش الاقتصادي بعد أزمة الوباء مختلطًا وغير مكتمل، كما سيسعى "جو بايدن" الرئيس القادم في البيت الأبيض إلى إصلاح اضطراب العالم الجديد، بداية من معاهدة المناخ في باريس، والاتفاق النووي الإيراني، لكنّ محللين يرون مزيدًا من التوترات بين الولايات المتحدة والصين، خاصة مع رغبة "بايدن" في إصلاح العلاقات مع الحلفاء لجعلها أكثر فاعلية.

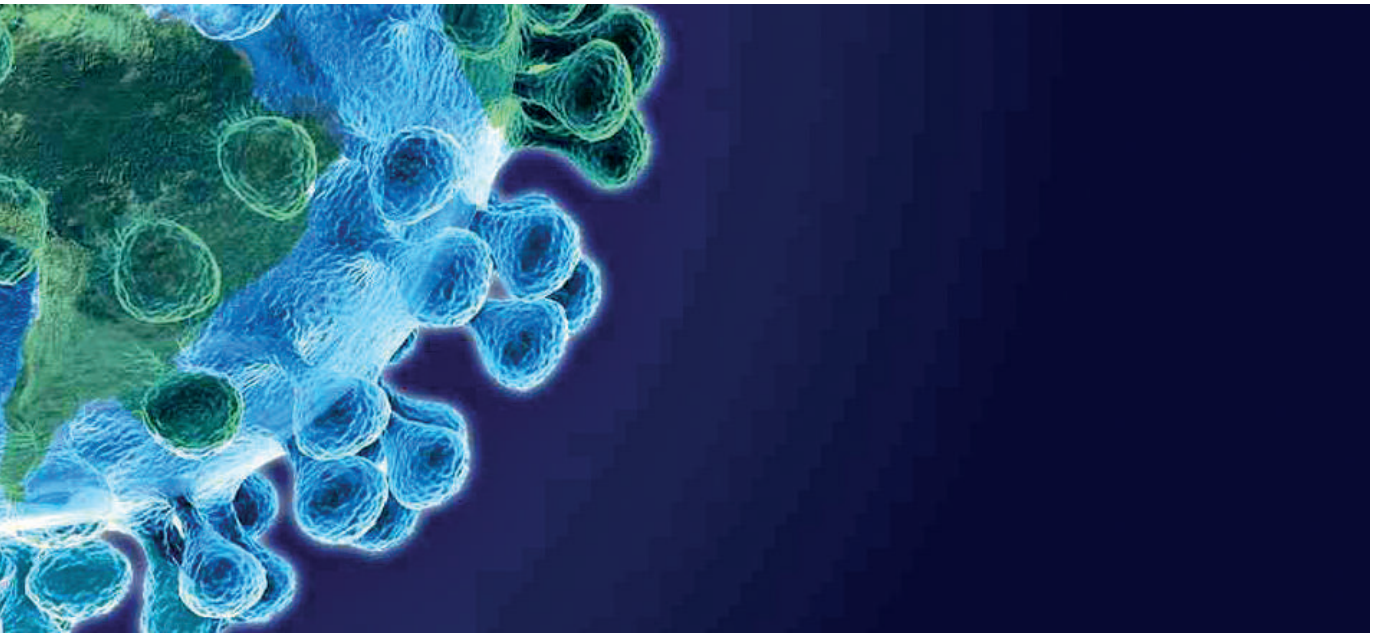

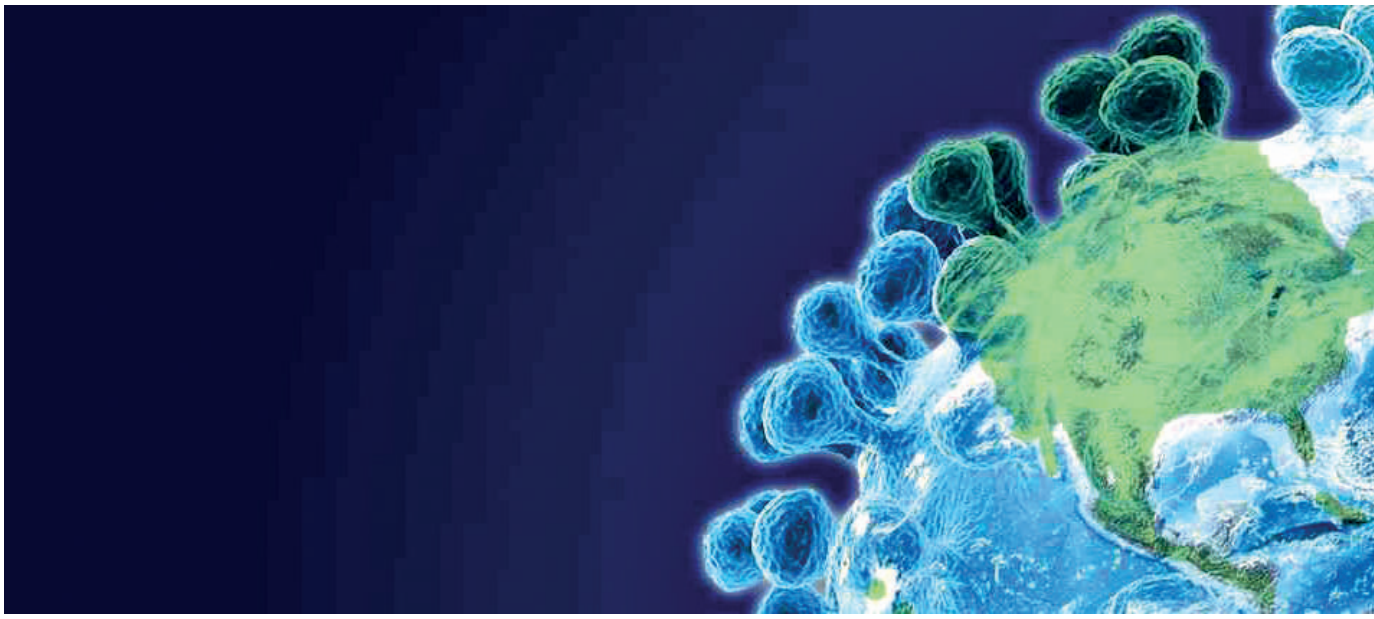

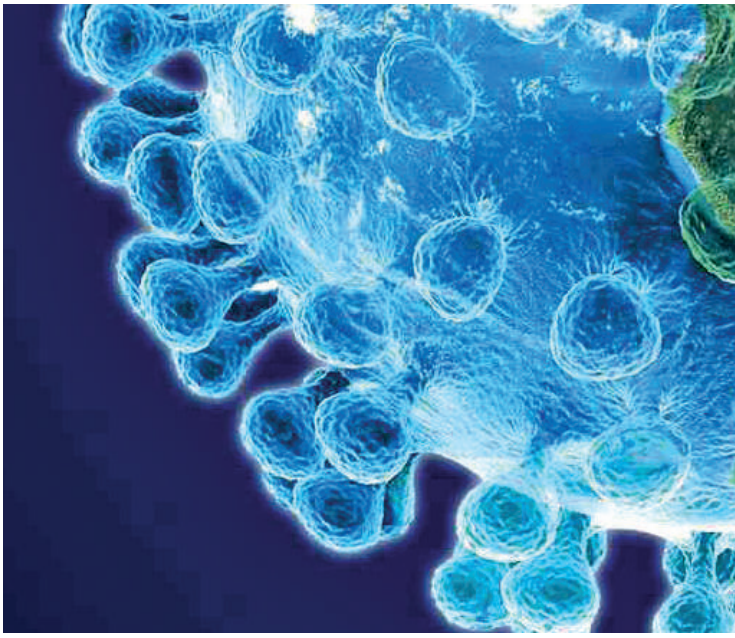

وبينما سرَّع الوباء تبني العديد من السلوكيات التكنولوجية، من مؤتمرات الفيديو، والتسوق عبر الإنترنت، إلى العمل عن بُعد والتعلم عن بعد، فسيتضح في عام 2021 مدى استمرار هذه التغييرات، لكن سوف تتقلص السياحة ويتغير شكلها، مع مزيد من التركيز على السفر الداخلي، حيث ستواجه شركات الطيران، وسلاسل الفنادق، وشركات تصنيع الطائرات، صعوبات، وكذلك الجامعات التي تعتمد بشكل كبير على الطلاب الأجانب، ومن ثم قد يعاني التبادل الثقافي أيضًا. ولكن أحد الجوانب المهمة وسط الأزمة في عام 2020 هو فرصة اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ، حيث تستثمر الحكومات في خطط التعافي الأخضر لخلق فرص عمل وخفض الانبعاثات.

القوى الكبرى:

عودة سياسات التهدئة

- إلى أين تتجه سياسات إدارة "بايدن"؟
- هل تتراجع روسيا بسبب تأزم الاقتصاد؟
- المشروع الأوروبي بين التفاؤل والتشاؤم
- شروط استمرار"التورط المحدود" للصين

إشراف: **د. محمد كمال**

مشاركون: **د. نورهان الشيخ - د. توفيق أكليمندوس- د. محمد فايز فرحات**

لا تزال تداعيات أزمة كورونا العالمية مستمرة على سياسات الداخل والخارج لدى القوى الكبرى في النظام العالمي، خاصة مع بروز موجة ثانية من الفيروس في نهاية عام 2020، وتصاعد التنافس الدولي حول توزيع اللقاحات، وركود الاقتصاد العالمي. لكن عام 2021 سوف يضيف متغيرات جديدة ستسهم في مسارات جديدة في علاقات القوى الكبرى، مع تولي إدارة أمريكية ديمقراطية برئاسة "جو بايدن" لها أولويات مختلفة عن إدارة "ترامب"، فضلًا عن تفاقم التحديات الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية، سواء لروسيا أو الاتحاد الأوروبي وقواه الرئيسية. **وعليه، فإن ثمة اتجاهات رئيسية متوقعة لسياسات القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا، والصين، خلال العام الجديد، من أبرزها:**

أولًا- أولوية الداخل الأمريكي مقارنة بالخارج: فمن المتوقع أن تمنح إدارة "بايدن" أولوية لقضايا الداخل، خاصة مواجهة أزمة كورونا، وتداعياتها الاقتصادية، ناهيك عن الاستقطاب الداخلي الذي كشفته نتائج الانتخابات الأمريكية الأخيرة، وكذا قضايا الهجرة والبيئة، بينما ستتركز أولويات الخارج على العودة لمنظمة الصحة العالمية، واتفاقية باريس للمناخ، كما يتوقع تصاعد المواجهة الأمريكية مع روسيا، وزيادة الخلاف مع الصين بسبب قضايا اقتصادية وسياسية، خاصة الديمقراطية والحريات، بينما قد تحظى إيران بأولوية لدى إدارة "بايدن" مقارنة بأزمات أخرى في الشرق الأوسط، حيث يتوقع حدوث تفاهمات بشأن عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي مع إيران.

ثانيًا- استمرار التوجهات العامة للسياسة الروسية: ففي ظل استمرار الضائقة الاقتصادية الروسية، وتنامي التحديات الاستراتيجية، سواء من قبل الولايات المتحدة أو تركيا أو أزمات محيط الجوار الروسي؛ فمن المتوقع إعطاء الأولوية لتحسين أداء الاقتصاد الروسي، واستمرار التفاهمات الروسية التكتيكية مع تركيا، مع تركيز روسي أكبر على عمقها الآسيوي، خاصة الصين، لا سيما في ظل العداء المعلن لكليهما من جانب الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، إضافة إلى اتجاه موسكو للانفتاح بشكل أكبر على قارة إفريقيا.

ثالثًا- مراجعات داخلية وخارجية في أوروبا: فمن المتوقع أن تتجه أوروبا، سواء على مستوى الاتحاد أو قواه الرئيسية، إلى مراجعات على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي وأمني ودفاعي، بفعل استمرار التداعيات الاقتصادية لكورونا، واتفاق المملكة المتحدة وأوروبا على اتفاق بريكست،وتراجع الإنفاقات العسكرية، ناهيك عن مخاطر التهديدات الروسية والتركية، ومأزق خلافة "ميركل"، وهشاشة الائتلاف الإيطالي الحاكم. وسيتحدد المسار الأوروبي في العام الجديد ما بين اتجاهي الأفول أو استعادة البيت الأوروبي، في ضوء الموازنة بين القدرة على تنشيط الاقتصادات الأوروبية، والاحتياجات الأمنية الجديدة التي من المتوقع أن يسعى حلف الناتو إلى صياغة مفاهيم استراتيجية جديدة حولها، فضلًا عن طبيعة سياسات الإدارة الأمريكية لـ"جو بايدن" تجاه الشراكة مع حلف الأطلسي.

رابعًا: ارتباط سياسة الصين بطبيعة توجهات إدارة "بايدن"، فإذا اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى تبني سياسة صدامية إزاء الصين، فقد يدفع ذلك إلى تسريع مراجعات بكين لسياسة عدم التورط أو تجنب المواجهة، والعكس صحيح. ومع ذلك، فإن استمرار التحولات الهيكلية في علاقات البلدين قد يجعل المسار الصراعي بينهما غير قابل للتراجع. أما في الشرق الأوسط، فمن المتوقع بروز سلوك أمني صيني في الإقليم، لكن هذا سيعتمد هو الآخر على مسار العلاقات الصينية-الأمريكية.

أولًا- الولايات المتحدة:

يشكل تولي الرئيس المنتخب "جو بايدن" مقاليد الحكم في الولايات المتحدة في يناير 2021، أهم ما سوف يميز مجرى الأحداث في البلد، إذ سيعني ذلك الدخول في مرحلة جديدة استنادًا لأولويات الإدارة الأمريكية الجديدة. في هذا الإطار، يمكن طرح الاتجاهات المتوقعة لإدارة "بايدن" سواء تجاه قضايا الداخل أو الخارج على النحو الآتي:

1) القضايا الداخلية: من المرجح أن تحتل القضايا الداخلية المقدمة في قائمة أولويات إدارة "بايدن"، مقارنة بنظيرتها الخارجية، ومن أبرزها:

أزمة كورونا: إذ تعاني الولايات المتحدة أزمة صحية ممتدة ارتبطت بجائحة كورونا وارتفاع حالات الإصابات والوفيات. وبرغم اعتماد عدد من اللقاحات الواقية من الوباء، وبدء عملية التطعيم في الولايات المختلفة، فلا يزال هناك تحدٍّ كبير يتعلق بإنتاج ما يكفي من هذه اللقاحات لتغطية جميع سكان البلاد، وكذلك الجوانب المتعلقة بتوزيع اللقاح والقيام بعملية التطعيم، وهي مسألة سوف تستغرق عدة شهور، وبالتأكيد سوف تضعها الإدارة الجديدة في أولوياتها. وقد أعلنت إدارة "بايدن" بالفعل عن خطة لإنتاج وتوزيع اللقاح تبلغ كلفتها 25 مليار دولار، وكذا استخدام قانون الإنتاج الدفاعي لإنتاج كميات كبيرة من الأقنعة وغيرها من معدات الوقاية الشخصية، بالإضافة إلى تكثيف الاختبارات للكشف عن حالات الإصابة بالوباء.

الركود الاقتصادي: إذ أدت حالة الإغلاق الاقتصادي إلى انخفاض النمو وارتفاع البطالة في الولايات المتحدة إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك ارتفاع نسب الدين الحكومي الداخلي نتيجة لتبني برنامج للمساعدات للمتضررين من آثار الجائحة، والتي بلغت 2.2 تريليون دولار، وتم تبنيها في مارس 2020، كما أن هناك خطة مساعدات أخرى تبلغ قيمتها 908 مليارات دولار.

وتتضمن خطة "جو بايدن" الاقتصادية رفع الحد الأدنى للأجور، وتغيير نظام الضرائب بفرض المزيد منها على الأغنياء. كما سوف يتبنى برنامجًا مكثفًا للاستثمار في البنية التحتية، ويستهدف إنفاق 7.3 تريليونات دولار في مشاريع مختلفة لتحسين الطرق والجسور والبنية التحتية بشكل عام.

الاستقطاب المجتمعي: حيث ستعمل إدارة "بايدن" على الحد من حالة الاستقطاب المتصاعدة في المجتمع الأمريكي، والتي عبرت عن نفسها بجلاء في نتائج الانتخابات الرئاسية. فبرغم حصول "بايدن" على 81 مليون صوت، فإن خصمه "دونالد ترامب" نال حوالي 74 مليون صوت، ما يكشف حدة الانقسام السياسي الذي عمقه "ترامب" سواء أثناء فترة حكمه، وبعد إعلان نتيجة الانتخابات، عندما وجه اتهامات تتعلق بتزوير الانتخابات، وتشجيع أنصاره على الاحتجاج على نتائجها. وبالتالي، سوف يسعى "بايدن" لتهدئة الأجواء السياسية، وتبني عدد من المبادرات تستهدف تجسير الفجوة بين الديمقراطيين والجمهوريين.

قضايا الهجرة: سوف تعطي إدارة "بايدن" اهتمامًا بقضايا الهجرة، فقد أعلن الرئيس المنتخب أنه سوف يرسل في اليوم الأول لإدارته مشروع قانون لتوفير مسار للحصول على الجنسية الأمريكية لحوالي 11 مليون شخص موجودين بالولايات المتحدة، ولا يحملون وثائق. كما سوف يغير بعض الإجراءات التي تبناها "ترامب"، مثل: لم شمل الأطفال المولودين بالولايات المتحدة مع آبائهم الذين كانوا يقيمون

بشكل غير قانوني وتم ترحيلهم، فضلًا عن إنهاء القيود التي تمنع المواطنين من بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة من السفر إلى الولايات المتحدة، وكذلك لن يهتم باستكمال بناء الجدار على الحدود مع المكسيك.

قضايا البيئة: إذ ستحظى قضايا البيئة والمناخ بمكان رئيسي في أولويات "بايدن" في عامه الأول، حيث أعلن بالفعل عن تعيين "جون كيري"، وزير الخارجية السابق، كمبعوث رئاسي خاص للبيئة، كما أعلن "بايدن" عن نيته إعادة الولايات المتحدة لاتفاق باريس للمناخ، والذي انسحب منه "ترامب".

2) القضايا الخارجية: إذ من المتوقع أن تنهج إدارة "بايدن" نهجًا مختلفًا عن "ترامب"، سواء على صعيد عملية صنع قرار السياسة الخارجية، أو إدارة مصالح الولايات المتحدة، سواء مع القوى الكبرى أو الشرق الأوسط، وهو ما يبرز في الآتي:

عودة المؤسسية للسياسة الخارجية: سوف تشهد إدارة "بايدن" تبني العودة إلى "المؤسسية" في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، بمعنى أن البيت الأبيض لن يكون محورها الأساسي، بل سيقوم الرئيس بإعطاء مساحة كبيرة لدور المؤسسات مثل: وزارة الخارجية، والدفاع، وجهاز الاستخبارات، بالإضافة لمستشاره للأمن القومي. يؤكد هذا التوجه قيام "بايدن" بترشيح أشخاص لقيادة هذه المؤسسات من الذين يتمتعون بثقته الشخصية، وعملوا معه لسنوات طويلة، حتى إن البعض يصفهم بأنهم امتداد لعائلته، مثل "أنتوني بلينكن" المرشح لمنصب وزير الخارجية، و"جيك سوليفان" مستشار الأمن القومي.

أولويات التحرك الخارجي لإدارة "بايدن": يأتي على رأسها تدعيم العلاقة مع حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين في إطار حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا. وسوف يقوم "بايدن" بعدد من الخطوات ذات القيمة الرمزية بشأن استئناف الولايات المتحدة لدورها كشريك دولي، منها: العودة لكل من منظمة الصحة العالمية واتفاقية باريس للمناخ، لكن من المتوقع ألا يتعجل العودة إلى اتفاق التجارة الحرة مع دول المحيط الهادي، الذي انسحب منه "ترامب"، نتيجة لتصاعد الموجة المعادية لاتفاقيات التجارة داخل الولايات المتحدة.

العلاقات الأمريكية مع روسيا والصين: فليس من المتوقع لهذه العلاقة أن تشهد تحسنًا كبيرًا في العام الأول لإدارة "بايدن"، بل من المتوقع زيادة حدة الخلاف مع الصين، ليس فقط فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، بل سوف يصبح المتغير المتعلق بالقيم السياسية، مثل قضايا الديمقراطية والحريات، من القضايا الجدلية الكبرى في العلاقة بين البلدين. لكن مع ذلك سوف تسعى إدارة "بايدن" للوصول لتفاهمات مع الصين بشأن قضايا البيئة الدولية. كذلك، سوف تنظم إدارة "بايدن" في الشهور الأولى لها ما يسمى "قمة الديمقراطية"، بهدف خلق آلية جديدة للتعاون مع الدول التي تشترك معها في القيم السياسية، وإضافة مساحة جديدة للتباين مع دول مثل روسيا والصين.

أولويات أمريكية في الشرق الأوسط: سوف تحتل العلاقة الأمريكية مع إيران أولوية الاهتمام لإدارة "بايدن"، فمن المتوقع أن يشهد عام 2021 تفاهمات أمريكية-إيرانية بشأن عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي مع إيران. كما سيكون هناك اهتمام أمريكي بالملف اليمني لكن من مدخل إنساني بالأساس. أما باقي القضايا، مثل ليبيا وسوريا، فلن تحظى بأهمية كبيرة لدى إدارة "بايدن".

إجمالًا، سيصبح الشعار الذي سوف تتبناه إدارة "بايدن" في سياستها تجاه العالم والشرق الأوسط هو التهدئة، وعدم التورط في أي نزاعات خارجية تشتت انتباهها وجهدها عن القضايا والتحديات الداخلية.

ثانيًا- روسيا:

تتطلع روسيا، كسائر دول العالم، إلى عام 2021 بقدر كبير من القلق، وذلك في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، ويمكن بلورة أهمها في إطار محورين أساسيين، هما:

1) استمرار الضائقة الاقتصادية: إذ جاءت تلك الضائقة الروسية نتاجًا للتدهور الحاد وغير المسبوق في أسعار النفط، بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط، على خلفية جائحة كورونا والإغلاق الذي قامت به دول العالم، ضمن إجراءات مواجهة الجائحة، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في مطلع مارس 2020 بنسبة 50% عما كانت عليه في يناير، ليصل سعر البرميل إلى أقل من 25 دولارًا للبرميل. وفي كلمته أمام أعضاء مجلس الاتحاد الروسي (المجلس الأعلى في البرلمان)، في 23 سبتمبر 2020، أشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى بعض أبعاد هذه الضائقة، وأن إيرادات الميزانية الفيدرالية لعام 2020 من بيع المحروقات تراجعت إلى 30%، بعد أن كانت تمثل نصف تلك الإيرادات عام 2011، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، وأن عجز الموازنة الحكومية لعام 2020 بلغ 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت الميزانية الأصلية للعام تستهدف فائضًا قدره 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك انخفاض في الدخل الحقيقي للأفراد.

2) تصاعد التحديات الاستراتيجية: يتضمن ذلك مدى واسعًا من القضايا، لعل من أهمها تداعي نظام الحد من التسلح ونزع السلاح الذي تطور واستقر لما يزيد على أربعة عقود منذ معاهدة "SALT1"، وذلك في ظل رفض الولايات المتحدة تمديد معاهدة تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية "ستارت الجديدة" التي وقّعتها واشنطن وموسكو عام 2010، للحد من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية، والتي من المقرر أن تنتهي في 5 فبراير 2021.

يأتي هذا في إطار سلسلة من الانسحابات الأمريكية من عدد من الاتفاقات المحورية في هذا المجال، من أبرزها: اتفاقية الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى (INF)، واتفاقية الأجواء المفتوحة، وغيرها. ويزيد من خطورة ذلك أنه يأتي في ظل توقعات بعودة التصعيد بين واشنطن وموسكو بوصول "جو بايدن" إلى البيت الأبيض، حيث اعتبر الأخير "أن روسيا تشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة على الساحة الدولية". تزامن ذلك أيضًا مع التقرير الذي قدّمه الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ينس ستولتنبرج"، في المؤتمر الافتراضي لوزراء خارجية الحلف في الأول من ديسمبر بعنوان "الناتو - 2030: الوحدة في عصر جديد"، إذ اعتبر فيه روسيا التهديد العسكري الرئيسي للحلف على المدى الطويل. هذا فضلًا عن "حرب اللقاحات" المتوقعة، والتي بدأت بالفعل بالهجوم الغربي على اللقاح الروسي "سبوتنيك V"، والإسراع بطرح وترويج اللقاحات الأمريكية.

يُضاف إلى تلك التحديات الاستراتيجية، حلقة عدم الاستقرار المحيطة بروسيا في أعقاب اندلاع الاحتجاجات في بيلاروسيا، والتي أوشكت على التحول إلى ثورة ملونة جديدة تقوض النفوذ الروسي في واحدة من أهم ركائز هذا النفوذ في الفضاء السوفيتي السابق، إلى جانب استمرار الملفين الأوكراني والجورجي في حالة شد وجذب بين روسيا والغرب. كما تمثل الطموحات والمطامع التركية تحديًا وتهديدًا للمصالح الروسية في سوريا وليبيا، ومؤخرًا في الجوار الروسي المباشر في ناجورنو كاراباخ، فقد بدأ الجانب الأذربيجاني القصف

على ناجورنو كاراباخ يوم 27 سبتمبر 2020 بدعم وتنسيق مع تركيا، وأعلن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" صراحة دعمه الكامل لأذربيجان، وقامت تركيا بنقل آلاف المسلحين إلى أذربيجان من شمال سوريا وليبيا للمشاركة إلى جانب أذربيجان في القتال، وهو ما اعتبرته روسيا تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي وأمن واستقرار المنطقة.

اتجاهات موسكو:

على أساس هذه التحديات سيكون الحفاظ على التوجهات العامة للسياسة الروسية هو السمة الغالبة في عام 2021، وذلك عبر ما يلي:

1) إعطاء الأولوية لتحسين أداء الاقتصاد الروسي: حيث سيدفع ذلك موسكو إلى الحرص على استمرار التفاهمات والتنسيق مع السعودية حول أسعار النفط على المستوى الثنائي، وفي إطار صيغة "أوبك+"، التي تضم 23 دولة مصدرة للنفط (دول أوبك + 10 دول، هي: روسيا، المكسيك، كازاخستان، أذربيجان، البحرين، عمان، ماليزيا، سلطنة بروناي، جنوب السودان، السودان)، وتهدف إلى ضبط الإنتاج (العرض) لتحسين الأسعار واستقرارها في مواجهة تقلبات الطلب. وخلال المباحثات الهاتفية بين الرئيس "بوتين" وولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" يوم 13 أكتوبر 2020، أكد الطرفان على مواصلة التعاون الروسي السعودي، وأهمية استمرار التنسيق بشأن أسعار النفط في إطار "أوبك+".

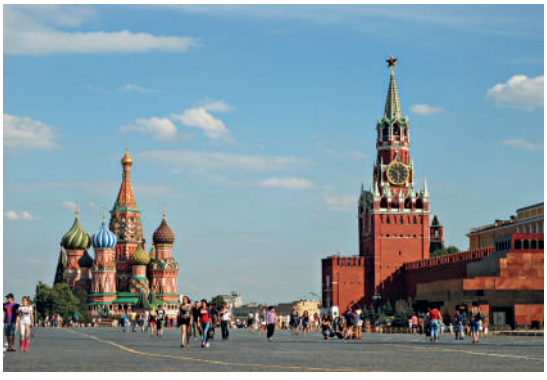

2) استمرار التفاهمات الروسية التكتيكية مع تركيا، خاصة حول إدلب في سوريا، وليبيا، وأزمة ناجورنو كاراباخ؛ إلا أن ذلك لن يصاحبه تقديم تنازلات روسية لأنقرة في الملفات السابقة، وسيكون الحفاظ على التفاهمات القائمة هو السمة الغالبة، والدفع ببطء إلى المسار الذي ترغبه موسكو.

3) تركيز روسي أكبر على عمقها الآسيوي، وفي قلب ذلك الشراكة الاستراتيجية مع الصين، لاعتبارات مصلحية وأخرى استراتيجية تتعلق بالعداء المعلن لكليهما من جانب الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، واعتبار الأخير الصين العدو الرئيسي الثاني بعد روسيا، الأمر الذي ينقل ساحة التنافس الاستراتيجي العالمي إلى آسيا، وخاصة منطقة شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي.

4) انفتاح روسي أكبر على قارة إفريقيا: حيث إن إنشاء مركز لوجيستي روسي على شواطئ البحر الأحمر السودانية يؤكد ثبات وقوة التوجه الروسي نحو إفريقيا، الذي بدا واضحًا مع القمة الروسية الإفريقية الأولى في التاريخ، والتي عُقدت في سوتشي في أكتوبر 2020، برئاسة روسية-مصرية مشتركة. على صعيد آخر، يسهم المركز اللوجيستي الروسي في تعزيز الحضور الاستراتيجي الروسي في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وذلك في ضوء مثلث القواعد البحرية الروسية في سوريا/ السودان/ ليبيا، وما لذلك من تداعيات استراتيجية هامة. وسيزيد ذلك من محورية الشراكة الروسية المصرية لكون مصر مفتاحًا لإفريقيا والمنطقة العربية والشرق الأوسط، وتدرك موسكو ذلك جيدًا، وتقدم المشروعات العملاقة مع مصر، وأبرزها محطة الضبعة النووية، والمنطقة الصناعية الروسية في مصر كنموذج للتعاون الروسي الإفريقي والعربي.

ثالثًا- أوروبا:

يمثل عام 2021 بالنسبة للاتحاد الأوروبي أو دوله الرئيسية سباقًا بين مشروعات التجديد، وإعادة الهيكلة من ناحية، وتصاعد التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية من ناحية أخرى، بما يفتح الطريق أمام سيناريوهات متعددة، بعضها قد ينحو إلى مزيد من الأفول للتجربة الأوروبية، والبعض الآخر يتجه لإعادة ترتيب البيت الأوروبي. في هذا الإطار يمكن طرح أبرز القضايا والتحديات الأوروبية، وما يكتنفها من توقعات خلال عام 2021.

1) أوروبا بدون المملكة المتحدة: إذ وقع الطرفان اتفاق بريكست في ديسمبر 2020 ليتفاديا الخروج بدون اتفاق، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود خسائر للطرفين، خاصة في قطاعات مؤثرة، أهمها قطاع الخدمات المهنية والمالية الذي تقدر خسائره بـ ١٨ مليار يورو تتحمل ألمانيا وهولندا وفرنسا النصيب الأكبر فيها. كما أن الاتفاق الذي تم التوصل له يخص الجوانب الاقتصادية والتجارية، وليس الأمنية والدفاعية والسياسة الخارجية. وستفضل المملكة غالبا الاستمرار في التعاون مع فرنسا في الأمور العسكرية، نظرا لتقدمها في هذا المجال. أما عن تواجدها في برامج أوروبية، مثل PESCO، الذي يتعلق بالتعاون في مجال الصناعات العسكرية، فسيتم التعامل معها على أنها دولة غير عضو عليها استيفاء شروط كثيرة قبل قبولها في مشاريع هذا البرامج.

2) خلافة زعامة "ميركل": فمن المتوقع أن يتم انتخاب خليفة للمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" في يناير 2021، فضلًا عن أن هنالك انتخابات تشريعية في سبتمبر المقبل، ما لم يتقدم ميعادها، إن قرر أحد أطراف الائتلاف الألماني الحاكم الانسحاب منه. ومع غياب شخصية سياسية بوزن "ميركل"، فإن خروج الأخيرة من المشهد الألماني سيكون مؤثرًا على سياسات هذا البلد تجاه المشروع الأوروبي. وبينما انتقد البعض الأداء الألماني تجاه شركائها الأوروبيين، لعدم رغبتها في تولي القيادة الأوروبية، وإعطاء أولوية لمصالحها الاقتصادية وشركاتها الكبرى، والافتقار إلى المرونة؛ فإن آخرين يرون أن ألمانيا قبلت سياسات أوروبية مناقضة لمبادئها العامة. ومع عدم وضوح توجهات خلفاء "ميركل" المحتملين، فليس معروفًا إن كانت ألمانيا ستستمر في الدفاع عن مصالحها الذاتية، أم ستراجع سياساتها، لتصبح أكثر مرونة تجاه المشروع الأوروبي.

3) مساعٍ فرنسية للقيادة: من المتوقع أن يشهد عام 2021 محاولة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" استغلال انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والغياب المؤقت للقيادة الألمانية ليتصدر قيادة المشهد الأوروبي، مدفوعًا في ذلك برغبات شخصية، والتمهيد للانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام 2022. مع ذلك، فإن "ماكرون" يواجه عوائق في ذلك المسعى المتوقع، خاصة أنه ليس مستبعدًا نشوب اضطرابات داخلية فرنسية، في ظل تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والأمنية.

4) هشاشة الائتلاف الإيطالي: ثمة شكوك حول استمرار الائتلاف الإيطالي الحاكم بين حزب خمسة نجوم والحزب الديمقراطي، في ظل خلافات حول أوجه استخدام الدعم المالي الأوروبي المشروط للاقتصاد الإيطالي الذي يواجه انتقادات في طريقة إدارته، وكذا مطالبات بإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية العامة. ناهيك عن أن هنالك صراعًا بين أقاليم إيطاليا للاستفادة من برامج إنعاش الاقتصاد.

5) التداعيات الاقتصادية لكورونا: إذ فاقمت التداعيات الصحية والاقتصادية لأزمة كورونا من أزمات الاقتصاديات الأوروبية، لا سيما أنها رفعت معدلات الفقر والبطالة، وهو تحدٍّ سيؤثر على الأداء الأوروبي في عام 2021. ففي إسبانيا، أكثر الدول الأوروبية تأثرًا بأزمة كورونا، اختفت 900 ألف وظيفة و100 ألف شركة أو منشأة، كما ارتفع معدل البطالة من 13.6% إلى 16.2%. بينما تشير التقارير على الصعيد الأوروبي العام إلى أن البطالة في دول الاتحاد الأوروبي (دون حساب المملكة المتحدة وبعض دول البلقان والشمال) قد ارتفعت من 14 إلى 16 مليون عاطل، وكانت اليونان وإسبانيا أكثر الدول المتضررة.

وبرغم برنامج تنشيط الاقتصاد الأوروبي الذي أقره الاتحاد لمواجهة تداعيات كورونا عبر إعادة هيكلة المؤسسات والانتقال لاقتصادات صديقة للبيئة، وتعميم الرقمنة؛ فقد بدا أن هنالك دولًا عانت أكثر من غيرها، نظرًا لاعتمادها على قطاعات السياحة، وتحويلات العاملين من الخارج، ناهيك عن أزمات قطاعات صناعة الطيارات والسيارات والطيران المدني، وهو ما يُلقي بتداعياته على ملف العمالة، ناهيك عن أخطار التأثر الجسيم لميزانيات المالية لدول أوروبية، خاصة إيطاليا وفرنسا. ومع الإغلاقات الأوروبية إثر الموجة الثانية لانتشار فيروس كورونا، برزت مظاهرات عنيفة مضادة، مما ينذر بتفاقم ذلك المشهد الاحتجاجي الأوروبي حال استمرت تداعيات كورونا الاقتصادية في عام 2021.

6) قلق أوروبي من الصين: ثمة قلق أوروبي من استغلال الصين للتداعيات الاقتصادية السلبية لأزمة كورونا عبر شراء حصص أو الاستحواذ على شركات استراتيجية بالكامل. يزيد من ذلك القلق أن هناك دولًا، منها جمهوريات التشيك والجبل الأسود، تسعى جاهدة إلى جلب استثمارات صينية. لكن على الجانب الآخر، فإن البعض يرى أن تلك المخاوف الأوروبية غير مبررة، لأن الصين قد تحتاج إلى "التقاط أنفاسها" بعد سنوات من الإنفاق الهائل في مشروعات خارجية.

7) المخاطر الروسية والتركية: تسود الشكوك حول قدرات بعض الدول الأوروبية على مواصلة رفع إنفاقها العسكري نتيجة لتراجع الناتج القومي الإجمالي، بسبب ازدياد معدلات الإنفاق العام في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة تبعات أزمة كورونا. وتزيد هذه الشكوك من مخاطر التهديدات الأوروبية، سواء من روسيا في الشمال والشرق، أو تركيا في الشرق والجنوب.

فبينما أجبرت التهديدات الروسية دولة كالسويد على رفع معدلات إنفاقها العسكري بنسبة 85% في الفترة ما بين بين 2014 و2025، ففي المقابل فإن المملكة المتحدة تتجه إلى تخفيض الإنفاق العسكري، وإنهاء بعض برامج تحديث الأسلحة. لكن التهديد الروسي يواجه هو ذاته مأزقًا على خلفية تراجع أسعار الطاقة، وتعدد جبهات التدخل الروسي في الخارج، وتراجعات موسكو في القوقاز، والتساؤلات حول قبضة "بوتين" على الداخل الروسي. فقد تدفع هذه العوامل إلى مراجعة نقدية لعقيدة موسكو القتالية ولمنظومة تسليحها، لكن لا يمكن القطع بما إذا كانت موسكو ستستمر في المواجهة، أم تختار وقفة استراتيجية أو تكتيكية، أم تتراجع قليلًا.

وعلى صعيد التهديد التركي، استغل "أردوغان" انشغال أوروبا بتداعيات كورونا للتمدد جنوبًا (قبرص وليبيا)، وغربًا (اليونان)، وشمالًا (القوقاز)، ولم يكن الرد الأوروبي العسكري أو الاقتصادي على مستوى هذا التهديد. ويعزو البعض ذلك إلى طبيعة العلاقات الألمانية-التركية، حيث يعيش قرابة أربعة ملايين تركي ومنهم أكراد في ألمانيا، بما يشكل هاجسًا أمنيًّا للأخيرة.

مع ذلك، فإن ثمة إشارات تنم عن استياء ألماني من سياسات "أردوغان"، وهو ما تجلى في تفتيش ألماني لسفينة تركية في إطار عملية "إيريني" الأوروبية في البحر المتوسط، والتنديد بتصريحات الرئيس التركي حول "ماكرون"، كما تم فرض بعض العقوبات على تركيا، وإن كانت أهميتها ثانوية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ثمة انقسامات أوروبية حول التهديد التركي، فبينما تبدو فرنسا واليونان أكثر ميلًا لمواجهته؛ فإن ألمانيا وبولندا تفضلان التهدئة، كي لا تقترب تركيا أكثر من روسيا.

8) مراجعة دفاعية في الناتو: من المتوقع أن يشهد عام 2021 مراجعة لسياسات واستراتيجيات الدفاع والتسليح في حلف الناتو والدول الأوروبية، خاصة أنه تمت صياغتها في عام 2010، وهو ما لم يعد متلائمًا مع التغيرات المتعلقة بعودة التنافس بين القوى الكبرى. على الأرجح، فإن ثمة اتجاهًا أوروبيًّا لإعداد "بوصلة استراتيجية" تحاول التوفيق بين مصالح وأولويات الدول الأعضاء (دول شرق أوروبا تراقب روسيا، ودول جنوب أوروبا مشغولة بالتهديدات القادمة من إفريقيا)؛ لكن ما قد يعوق ذلك مدى القدرة على التوفيق بين الاحتياجات الأمنية الجديدة والضائقة المالية، فضلًا عن انتظار وضوح سياسات الإدارة الأمريكية لـ"جو بايدن".

إجمالًا، يمكن القول إن هنالك تصور سيناريوهات متباينة حول مستقبل أوروبا في عام 2021، منها ما هو متفائل، ويتعلق بزوال خطر كورونا، ونجاح برامج تنشيط الاقتصاد، وتراجع الخطرين الروسي والتركي؛ بينما السيناريوهات المتشائمة تنصرف إلى زيادة خطر الإرهاب، وموجات الهجرة، وإفلاس دولة كإيطاليا.

رابعًا- الصين:

يمثل عام 2021 نقطة تحول مهمة في مسار مشروع الصعود الصيني، واختبارًا للعديد من المقولات والفرضيات المطروحة منذ فترة حول مستقبل الصين داخل النظام العالمي، أو بالأحرى مستقبل النظام العالمي في ظل الصعود الصيني. وفي هذا الإطار يمكن طرح عدد من التوقعات المحتملة، من أبرزها:

1) مراجعة صينية لسياسة تجنب المواجهة مع واشنطن: إذ غلب التفاعل الصراعي على العلاقات الأمريكية-الصينية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة في ظل إدارة "ترامب"، على نحو يجعل "الملف الصيني" أحد الملفات المهمة على أجندة إدارة "بايدن"، ومن ثم ستشكل "توجهات" الأخيرة إزاء الصين محددًا مهمًّا للمسار الذي ستأخذه هذه العلاقات بدءًا من عام 2021.

وإذا انحازت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى تبني توجهات "صدامية" تجاه الصين، فسيعني ذلك "تحولًا هيكليًّا" في تعامل "القوة المهيمنة" على النظام العالمي، مع "القوة الصاعدة" الرئيسية داخل النظام، مما قد يدفع إلى إجراء "مراجعات" من جانب النخبة الحاكمة داخل النظام السياسي الصيني حول حجم المخاطر والتهديدات التي باتت تتعرض لها الصين داخل النظام العالمي بفعل السياسات الأمريكية. ومن ثم، فقد يدفع ذلك إلى إجراء "مراجعات" أكثر صراحة للسياسات الدولية الصينية التي التزمت "تجنب المواجهة"، و"التورط المحدود"، بجانب التأكيد على الطابع الاقتصادي للقوة الصينية. هذه المراجعات مثلت إحدى السمات الأساسية لمرحلة "شي جين بينغ". وحال انحياز إدارة "بايدن" إلى "توجه صراعي" مع الصين فسيسرع بالتأكيد من هذه استكمال هذه "المراجعات" الصينية.

ويستدعي استقرار التوجهات الصراعية الأمريكية نحو الصين خلال إدارة "بايدن"، واقتران ذلك بتسريع "المراجعات" الصينية، المقولة المركزية لنظرية "تحول القوة" التي تذهب إلى أن تراجع "فجوة القوة" بين "القوة المهيمنة" على النظام العالمي و"القوة الصاعدة" يستتبعه دخول النظام العالمي في مرحلة احتمالات الصدام "War Prone Zone" بين الطرفين، خاصة عندما ترتبط حالة الصعود بدرجة مناسبة من عدم "الرضا" أو القناعة بضرورة تسريع حسم حالة الانتقال داخل النظام. الصدام قد لا يكون شاملًا، فقد يأخذ سلسلة متتالية من المواجهات أو الأزمات المحدودة.

على العكس، إذا انحازت إدارة "بايدن" إلى تبني سياسة مهادنة تجاه الصين فسيؤدي ذلك إلى إبطاء المراجعات الصينية السابق الإشارة إليها، لكن دون إيقافها. فهذه المراجعات باتت جزءًا من عملية مستقرة داخل الصين ارتبطت بمرحلة "شي جين بينغ"، وهي جزء أيضًا من "خط متصل" من التحول.

2) عدم تراجع الصراع الصيني-الأمريكي لاعتبارات هيكلية: حيث شكلت العوامل الهيكلية جزءًا من محددات العلاقات الصينية-الأمريكية، منها: الفائض في القدرات الإنتاجية لدى البلدين في عدد من القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التنافس داخل الأسواق الدولية، ومحاولة طرد كل طرف لسلع الآخر من سوقه (الحرب التجارية). من ذلك أيضًا، اتساع نفاذ "الحزام والطريق"، وتحولها إلى جزء من شبكة مصالح دولية حول الصين، فضلًا عن انتقال عدد من الدول على مسار المبادرة إلى نقاط ارتكاز استراتيجية للصين (باكستان مثال بارز). ناهيك عن تعاظم القدرات البحرية الصينية، واتساع نفاذها إلى ما بعد المسطحات المائية المباشرة، وحصولها على

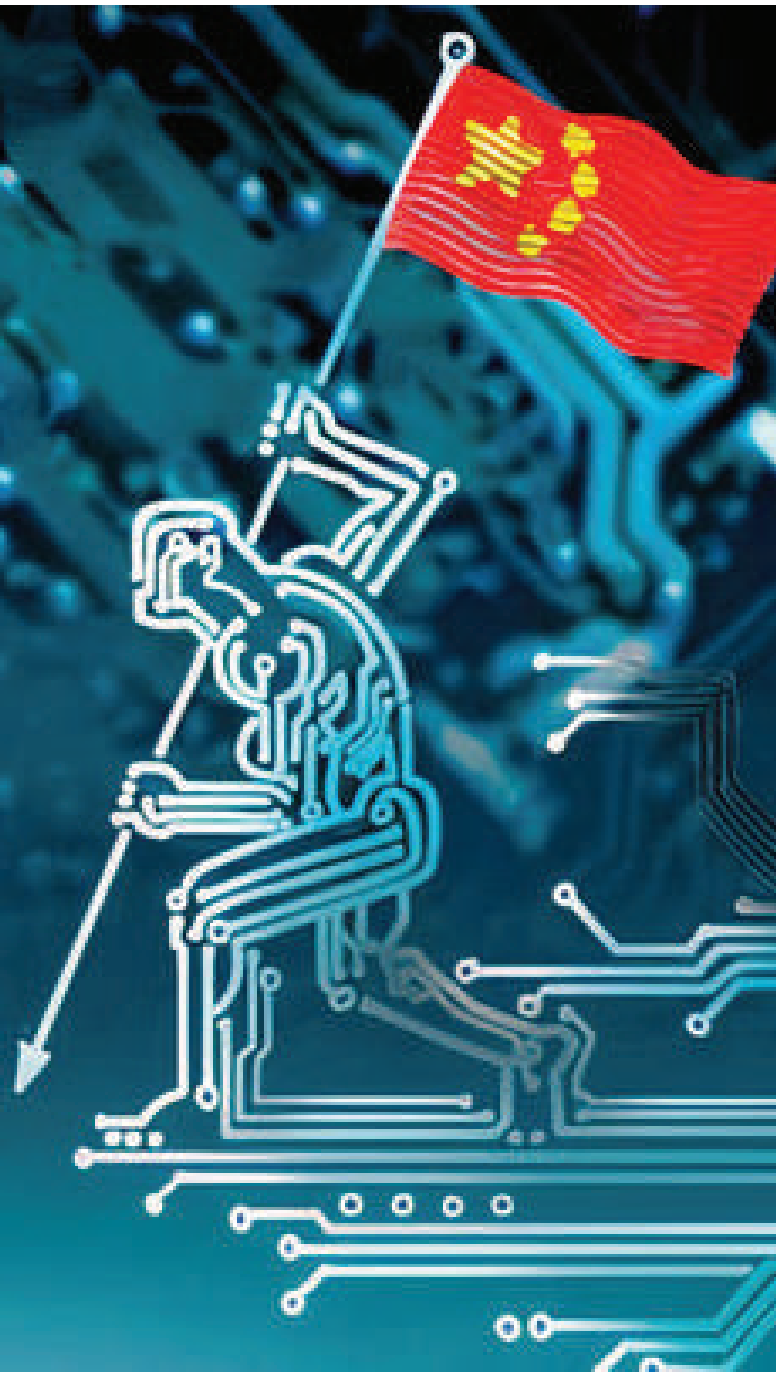

امتيازات اقتصادية ولوجستية في عدد من الموانئ البحرية في المحيطين الهادئ والهندي، وفقًا لمفهوم واستقرار عملية بناء "عقد اللؤلؤ" String of Pearls التي ذهبت إليها العديد من الكتابات الغربية، والتي تهدف في التحليل الأخير إلى تحويل الصين إلى قوة بحرية عالمية، كشرط رئيسي للتحول إلى قوة عظمى.

الاستنتاج المطروح هنا أن المسار الصراعي في العلاقات الصينية-الأمريكية لم يعد يرتبط بطبيعة الإدارة الأمريكية القائمة (جمهورية أم ديمقراطية)، بقدر ما بات محكومًا بتحولات هيكلية مهمة، وأن المرحلة الراهنة في العلاقات بين القوتين هي جزء من "مرحلة صراعية" غير قابلة للتراجع عنها. ومن المؤشرات المهمة في هذا السياق، إعادة تعريف المسرح الدولي المحيط بالصين، من خلال استحداث مفهوم "الإندو-باسيفيك" كبديل لمفهوم "آسيا-الباسيفيك" بهدف بناء شبكة من التحالفات حول الصين تتجاوز "آسيا-الباسيفيك"، بجانب تشكيل "التحالف الأمني الرباعي" بين الدول الأربع الرئيسية التي وقفت وراء هذا التحول: الولايات المتحدة، الهند، اليابان، أستراليا.

3) بروز السلوك الأمني الصيني في الشرق الأوسط: تاريخيًّا، قدمت الصين نفسها كفاعل أو شريك اقتصادي في المنطقة، مع تجنب طرح نفسها كفاعل أو شريك أمني. لكن من المتوقع حدوث تغير في هذا السلوك الصيني خلال عام 2021، في اتجاه بروز السلوك الأمني في سياق علاقاتها مع إيران. وبدأت مؤشرات هذا التحول مع تصاعد الحديث خلال النصف الثاني من عام 2020 عن توقيع اتفاق شراكة استراتيجية بين البلدين لمدة 25 عامًا.

لكن هذا التحول لا ينفي تمسك الصين بصورتها كفاعل/ شريك اقتصادي، لكن سيكون هناك تمييز مناطقي بين السلوكين، بمعنى بداية تقديم نفسها كفاعل/ شريك أمني في حالات محددة، والتمسك بكونها فاعلًا/ شريكًا اقتصاديًّا في معظم مناطق الإقليم. فالحكومة الإيرانية أقرت اتفاق الشراكة مع الصين في يونيو 2020، لكن لم يُعلن عن توقيعه بالفعل حتى الآن. وإذا تم توقيع هذا الاتفاق في 2021 فسيمثل ذلك نقلة نوعية كبيرة ليس فقط في طبيعة السلوك والدور الصيني في الإقليم، لكنه سيرتب تداعيات استراتيجية ضخمة، سواء فيما يخص العلاقات بين القوى الإقليمية، أو علاقات هذه القوى مع الولايات المتحدة، أو علاقات الأخيرة مع الصين في الإقليم وخارجه.

عدا هذا التحول، فليس من المتوقع أن تكون هناك تحولات نوعية كبيرة في علاقة الصين بالإقليم. وسيعتمد مستقبل الاتفاق بين بكين وطهران على مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال مرحلة "بايدن"؛ ذلك أنه في حالة نجاح الطرفين في العودة إلى مائدة المفاوضات، فمن المتوقع أن تشمل الأخيرة حزمة من القضايا موضوع الخلاف سيكون من بينها على الأرجح مشروع هذا الاتفاق، وليس من المتوقع تمريره من جانب الولايات المتحدة.

خلاصة القول إن عام 2021 سيمثل اختبارًا مهمًّا لمقولات عملية الانتقال في النظام العالمي، فالمسار الذي ستأخذه العلاقات الصينية-الأمريكية قد يضع هذه العلاقات على مسار صراعي غير قابل للتراجع، أو أنه سيبطئ من فرص الصدام. الأمر ذاته فيما يتعلق بالشرق الأوسط؛ فهناك فرصة كبيرة لحدوث تحول في طبيعة السلوك الصيني في الإقليم، لكن هذا سيعتمد هو الآخر على مسار العلاقات الصينية-الأمريكية.

الاقتصاد العالمي:

سيناريوهات التعافي

- اتجاهات متوقعة لنمو الاقتصاد العالمي
- تحولات محتملة لتنويع سلاسل الإمداد
- تضارب توقعات أسعار النفط العالمي

إشراف: **مجدي صبحي**

مشاركون: **د. محمد شادي - أسماء رفعت - بسنت جمال - كنزي سيرج**

تركز توقعات الاقتصاد العالمي في عام 2021 على ثلاث قضايا. تهتم القضية الأولى بتوقعات النمو الاقتصادي العالمي، حيث تتناول ما أصدرته المؤسسات الدولية من توقعات بشأن معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2020 و2021، (مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات الفعلية لعام 2020 لم تظهر بعد)، حيث أشار صندوق النقد الدولي إلى انكماش الاقتصاد العالمي والاقتصادات المتقدمة والصاعدة عام 2020 بنحو 4.4% و5.8% و3.3% على الترتيب، ثم يتعافى كلٌّ منهم عام 2021 بحوالي 5.2% و3.9% و6% على التوالي. فضلًا عن توقع تقلص التجارة العالمية بنسبة 10.4% عام 2020 لتتعافى بنحو 8.3% عام 2021.

جاءت توقعات البنك الدولي في ثلاثة سيناريوهات؛ يشير السيناريو الأساسي إلى انكماش الناتج المحلي العالمي بنحو 5.2% عام 2020، وتقلص التجارة العالمية بحوالي 13%. ويفترض السيناريو الأكثر تشاؤمًا انكماش الناتج العالمي والاقتصادات المتقدمة والصاعدة عام 2020 بنحو 8% و10% و5% على الترتيب، ليتعافى الاقتصاد العالمي عام 2021 مسجلًا 1.3%. ويميل السيناريو الأكثر تفاؤلًا إلى انكماش الناتج العالمي عام 2020 بنحو 4% فقط، ويسجل نموًّا يتجاوز 5% عام 2021، وتنخفض التجارة العالمية بنسبة 10% عام 2020. وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمو الاقتصاد العالمي خلال 2021 بنحو 4.2%، عقب انكماشه بالنسبة نفسها عام 2020.

وتعرض القضية الثانية لتوقعات حركة سلاسل الإمداد، إذ انخفض حجم التجارة العالمية إلى أدنى مستوياته في شهر إبريل 2020 مُنذ أكتوبر 2010، بعد تكدس الضغوط الناتجة عن أزمة كورونا مع الحرب التجارية، وفرض إعادة التفكير في العولمة التجارية والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة سلاسل التوريد، بحيث بدأت تظهر مُطالبات جدية بتوطين سلاسل الإمداد وخاصة للسلع الاستراتيجية.

لهذا تسود توقعات بأن يشهد عام 2021 تحولًا كبيرًا في سلاسل الإمداد مدفوعًا بتأثيرات مجموع العاملين السابقين، بحيث تدفع القوتان في اتجاه الخروج من الصين عمومًا ومنطقة جنوب شرق آسيا بوجه عام، وذلك لتقليل المخاطر المُتعلقة بتركز بداية السلاسل في هذه المنطقة، وتلافي التعريفات الجمركية الأمريكية المُرتفعة على الواردات من الصين. لكنّ من بين أهم العوامل التي تُضعف هذا الاتجاه عاملي الوقت والتكلفة الباهظة للبنية التحتية المطلوبة لتغيير الاستراتيجيات اللوجستية للإحلال محل الصين، بالإضافة إلى اتجاه خمس عشرة دولة من دول منطقة آسيا والمحيط الهادي إلى التكتل تجاريًّا مما خلق أكبر تكتل تجاري في العالم، بما سيثبط عزم الشركات في اتجاه تنويع مصادر الإمداد.

ويتناول الموضوع الثالث سوق النفط العالمي والأسعار، حيث تتنازع هذ السوق عوامل عدة على جانبي العرض والطلب تخلق تأثيرات مُتضاربة على الأسعار، فجانب العرض يُسيطر عليه غموض يرفع من توقعات الصادرات خاصة بشأن الصادرات الإيرانية والفنزويلية. وفي عكس هذا الاتجاه تراجعت مخزونات النفط وسوائله لدى دول OECD إلى حد 3.034 مليارات برميل في نوفمبر بعدما كانت قد وصلت لأعلى مستوياتها على الإطلاق مُنذ 2015.

على جانب الطلب، يُسيطر التفاؤل بعد إجازة لقاح فايزر-بيونتك في المملكة المُتحدة وشحنه لعدد من الولايات الأمريكية تمهيدًا لإجازته. في المُقابل، استمرت حالات الإصابة اليومية بكورونا في الارتفاع لتصل إلى مستويات أعلى من 650 ألف إصابة يوميًّا مع بداية ديسمبر، وهو ما تسبب في عودة إجراءات الغلق. أخيرًا، تأتي برامج التحفيز الحكومية كعامل يدفع في اتجاه رفع الأسعار. هذه المؤثرات شديدة التضارب أسفرت كذلك عن توقعات مُتضاربة للأسعار في 2021. وفي المتوسط جاءت توقعات 67 مؤسسة جرى استقصاء توقعاتها في حدود 47.4 دولارًا/برميل، بينما الوسيط بلغ 48 دولارًا/برميل.

أولًا- توقعات نمو الاقتصاد العالمي:

أصدرت مؤسسات دولية توقعاتها حول معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2020 و2021 (مع الأخذ في الاعتبار أن البيانات الفعلية لعام 2020 لم تظهر بعد) في ظل التحديات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا على مختلف الدول، وما نتج عنها من إجراءات وتدابير الحظر والإغلاق لمختلف الأنشطة الاقتصادية. وتم بناء تلك التوقعات أثناء تخفيف العديد من إجراءات الحظر، وعودة الأنشطة الاقتصادية مع انحسار تداعيات انتشار فيروس كورونا من جهة، ومع وجود توقعات بشأن الموجة الثانية الأشد شراسة، من جهة أخرى.

1) توقعات صندوق النقد الدولي: إذ تشير توقعات الصندوق إلى احتمالية انكماش الاقتصاد العالمي والاقتصادات المتقدمة والصاعدة عام 2020 بنحو 4.4% و5.8% و3.3% على الترتيب، ثم يتعافى كلٌّ منها عام 2021 بحوالي 5.2% و3.9% و6% على التوالي، ليتخذ النمو الاقتصادي من حرف (V) شكلًا له، **وهو ما يُمكن إيضاحه في الشكل التالي:**

معدلات نمو الاقتصاد العالمي والاقتصادات المتقدمة والصاعدة

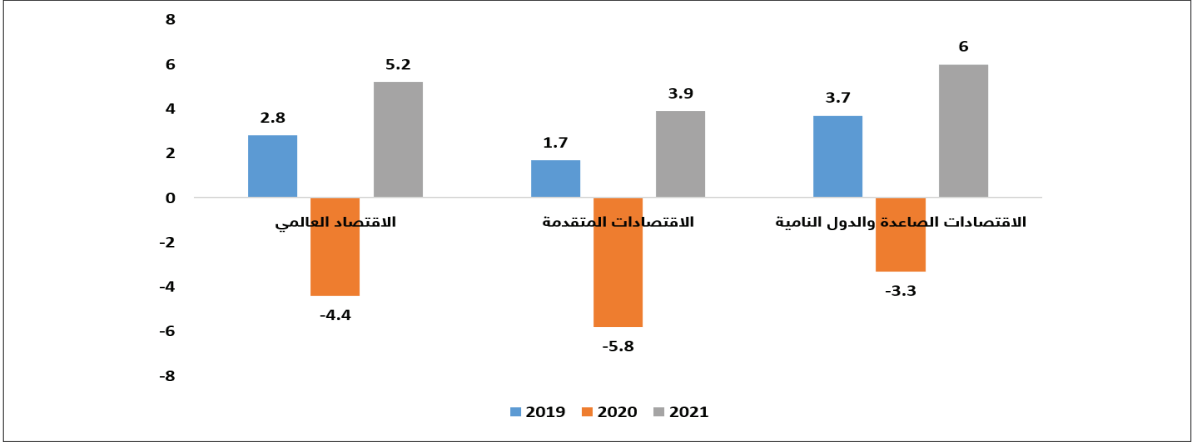

أما عن توقعات النمو بالدول المتقدمة، فيُمكن عرضها على النحو الآتي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المتقدمة

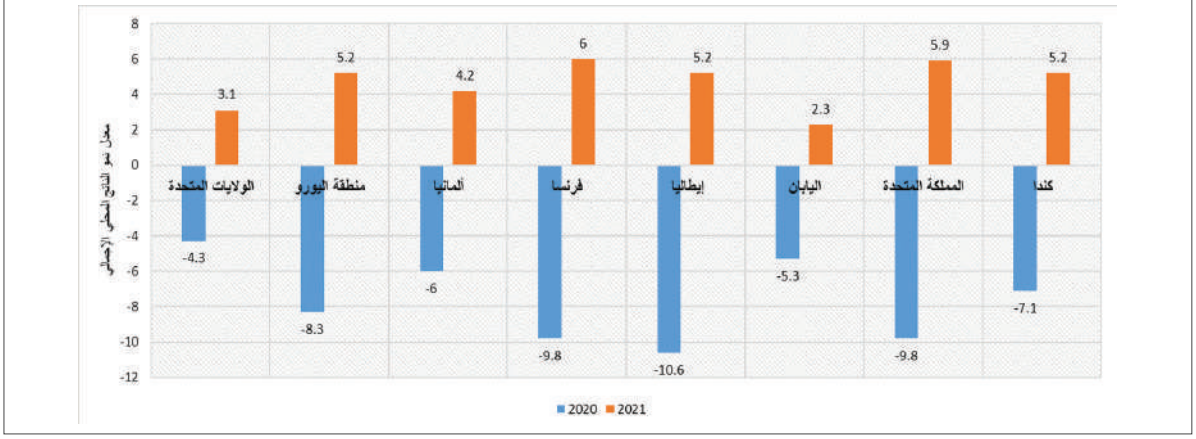

أما بالنسبة لمعدلات النمو المتوقعة في الاقتصادات الصاعدة، فيمثلها الشكل التالي:

معدلات النمو المتوقعة بالاقتصادات الصاعدة والدول النامية وفقًا لصندوق النقد الدولي

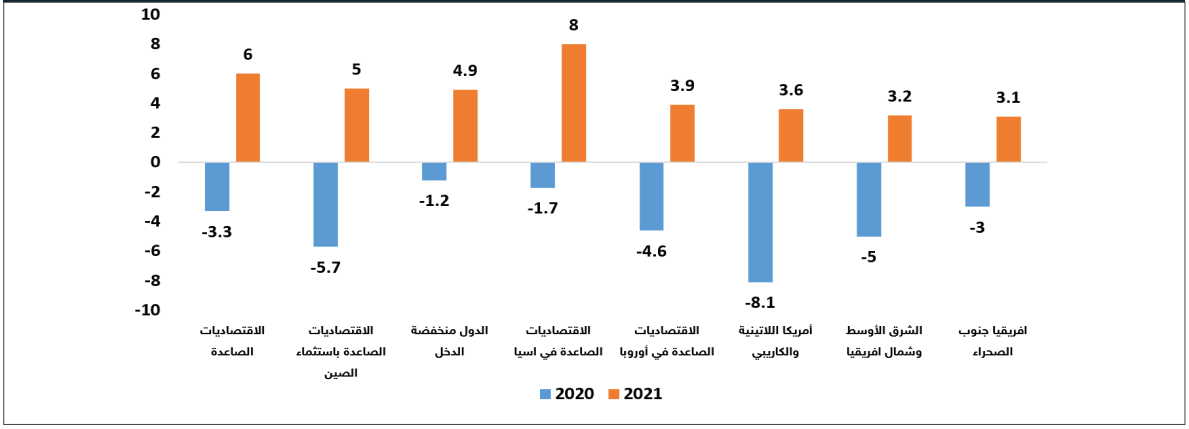

وفيما يخصّ التجارة الخارجية، من المتوقع أن تتقلص التجارة العالمية بنسبة تزيد على 10% عام 2020 لتتعافى بعد ذلك بنحو 8.3% خلال 2021.

2) توقعات البنك الدولي: إذ أصدر البنك توقعاته حول النمو العالمي خلال عامي 2020 و2021، وبناء على ذلك وضع ثلاثة سيناريوهات أساسية تتمثل في:

السيناريو الأساسي: يشير هذا السيناريو إلى إمكانية انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 5.2% عام 2020، في حين ستتقلص التجارة العالمية بحوالي 13%. كما يتضمن هذا السيناريو حقيقة أن الاقتصادات المتقدمة ستكون الأكثر تضررًا من انتشار الوباء، مما يترتب عليه انكماش النشاط الاقتصادي في الدول النامية التي تعتمد بشدة على سلاسل القيمة العالمية والتجارة الخارجية والسياحة لتحقق معدل نمو نحو 4.6% عام 2021. ويُمكن عرض توقعات النمو وفقًا لهذا السيناريو على النحو التالي:

معدل نمو الناتج المحلي بالدول المتقدمة خلال 5 سنوات

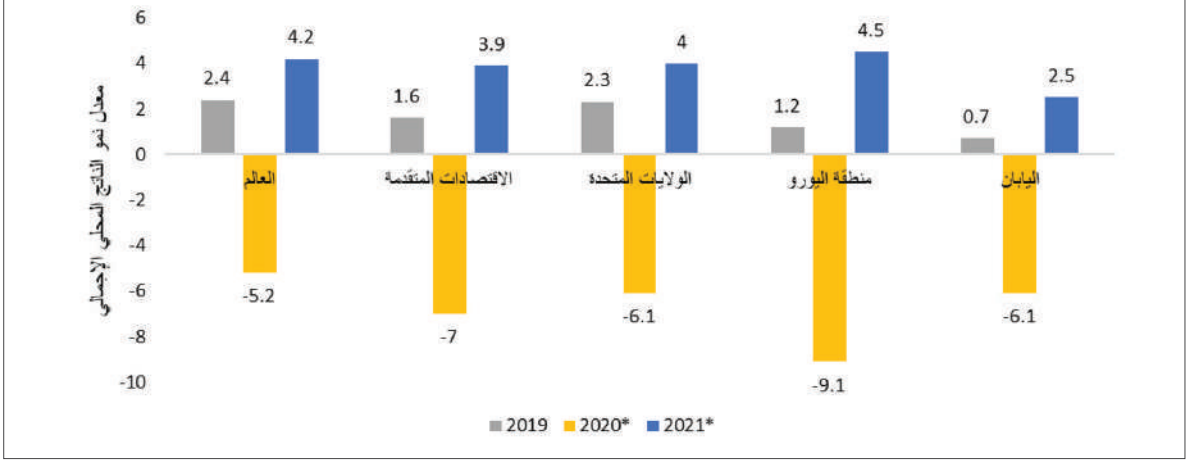

معدلات النمو المتوقعة بالاقتصادات الصاعدة والدول النامية وفقًا للبنك الدولي

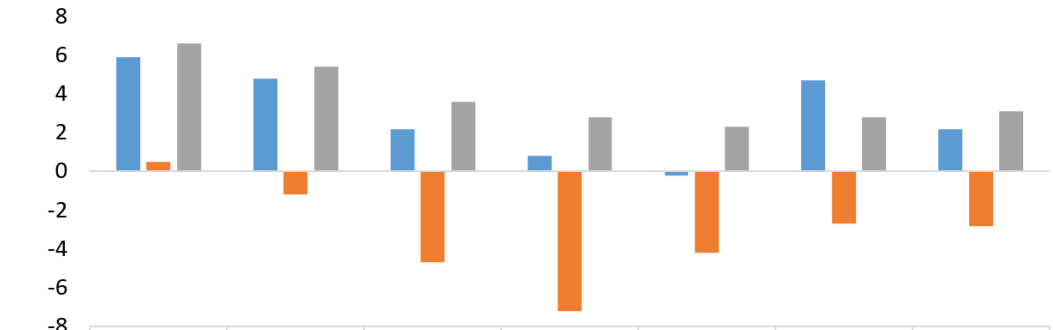

	شرق اسيا والمحيط الهادي	شرق اسيا باستثناء الصين	أوروبا ووسط اسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	جنوب اسيا	افريقيا جنوب الصحراء
2019	5.9	4.8	2.2	0.8	-0.2	4.7	2.2
2020	0.5	-1.2	-4.7	-7.2	-4.2	-2.7	-2.8
2021	6.6	5.4	3.6	2.8	2.3	2.8	3.1

يتضح من الشكلين السابقين أن التعافي الاقتصادي سيتخذ من حرف (V) أيضًا شكلًا له، حيث ستشهد الاقتصادات العالمية انكماشًا عميقًا خلال 2020 يعقبه تعافٍ اقتصادي بحلول 2021.

السيناريو الأكثر تشاؤمًا: يفترض هذا السيناريو إمكانية حدوث ركود عالمي أعمق وأطول أمدًا في ظل تمديد إجراءات الإغلاق والتدابير الاحترازية مع انتشار الموجة الثانية من الفيروس. فيتوقع أن ينكمش الناتج العالمي بنحو 8% في عام 2020، ليبدأ عقب ذلك التعافي التدريجي مسجلًا نموًّا نسبته 1.3% خلال 2021، مع تأثر الدول المتقدمة بدرجة أكبر من الاقتصادات الصاعدة لينكمش الناتج عام 2020 بنسبة 10% في الدول المتقدمة و5% في الدول النامية، ويرتفع النمو الاقتصادي العالمي عام 2021 بنسبة 1.3%، بينما تحقق الاقتصادات الصاعدة نمو 2.7%.

السيناريو الأكثر تفاؤلًا: يتوقع هذا السيناريو انكماش الناتج الإجمالي العالمي خلال 2020 بنحو 4% فقط، وانخفاض التجارة العالمية بنسبة 10% تقريبًا، ليعود الأداء الاقتصادي لمستويات ما قبل الجائحة بحلول 2021، مع تسجيل نمو يتجاوز 5%، ويفترض هذا السيناريو توفير لقاح فيروس كورونا في غالبية الدول مع استمرار إجراءات التحفيز النقدي والمالي، بما يعيد الثقة مرة أخرى، ويترتب عليه إعادة العمل بالقطاعات الإنتاجية المختلفة، ورفع الحواجز التجارية وحركة السفر والسياحة، وإعادة تدفق رؤوس الأموال بين الدول.

3) توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: إذ تتوقع المنظمة تحقيق الاقتصاد العالمي نموًّا إيجابيًّا خلال 2021 بنحو 4.2%، وذلك عقب انكماشه بنفس النسبة خلال عام 2020. ومن المرجح أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي العالمي 4% خلال العامين التاليين، ومن المتوقع أن تكون المملكة المتحدة أكثر الدول المتقدمة تأثرًا بانتشار الجائحة، يليها فرنسا وإيطاليا على حدٍ سواء. وهو ما يُمكن توضيحه على النحو التالي:

توقعات نمو الناتج الإجمالي العالمي خلال 3 سنوات

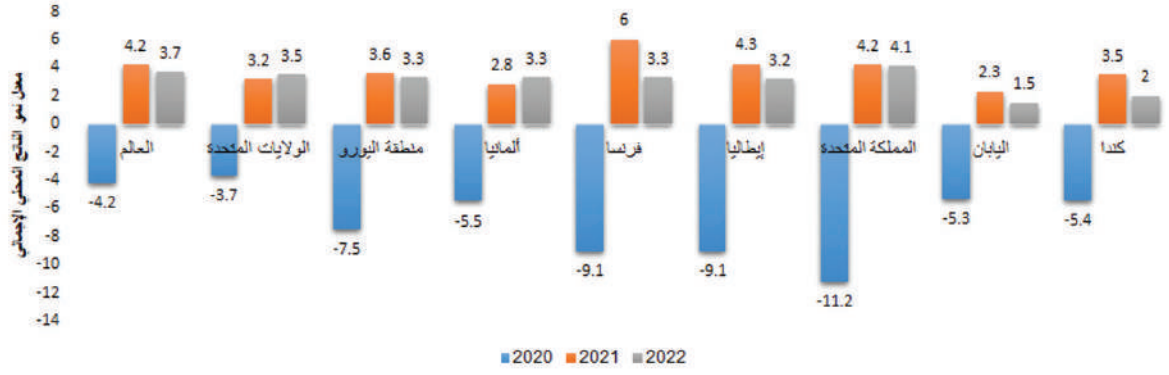

أما بالنسبة للتجارة الخارجية العالمية فبعد انخفاضها بنسبة 16% خلال النصف الأول من عام 2020، من المتوقع انتعاشها مرة أخرى مع إعادة تشغيل الإنتاج الصناعي، خاصة في الصين وكوريا، وزيادة الطلب العالمي على الكمامات ووسائل التعقيم والحماية الشخصية، والمنتجات المرتبطة بالعمل من المنزل.

4) استنتاجات أساسية: وفقًا لتوقعات صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول النمو الاقتصادي، يمكن استخلاص ما يلي:

استندت تلك التوقعات إلى عدة محددات تتمثل في: استمرار تحسين الرعاية الصحية، وتبني خطط الانعاش الاقتصادي من خلال تقديم الدعم المالي والنقدي للقطاع العائلي وقطاع الشركات، وقدرة الدول والحكومات على تحقيق النمو الشامل والاحتوائي، بما يعني أن توقعات النمو النهائية لا تزال غير مؤكدة.

على الرغم من توقع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال عام 2020، ثم استعادة الانتعاش الاقتصادي عام 2021 بشكل عام، إلا أن هناك اختلافات إقليمية كبيرة بين الاقتصادات الصاعدة؛ وفقًا لدرجة تأثرها بتداعيات جائحة كورونا، وقدرتها على التصدي لها، واختلاف اعتماد نشاطها الاقتصادي على التجارة الخارجية أو السياحة أو الصادرات البترولية.

تُعد توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأكثر تفاؤلًا بشأن نمو الاقتصاد العالمي خلال 2020؛ إذ توقعت انكماشًا بنحو 4.2% فقط، تليها توقعات صندوق النقد الدولي عند 4.4%، ومن ثم تأتي توقعات البنك الدولي التي أشارت إلى انكماش قدره 5.2%.

بمقارنة توقّعات المؤسسات الثلاث بشأن توقعات النمو خلال 2021، نجد أن صندوق النقد الدولي يتوقع تسجيل معدلات نمو أكبر من نظيرتها الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

اتفقت المؤسسات الدولية حول شكل التعافي الاقتصادي من أزمة جائحة كورونا؛ إذ اجتمعت على حدوث انكماش خلال 2020 يعقبه تعافٍ اقتصادي بحلول 2021.

ثانيًا- توقعات حركة سلاسل الإمداد العالمية:

تعرضت التجارة العالمية لضربة قاصمة في بداية عام 2020، إثر صدمة العرض الصيني التي تزامنت مع أزمة طلب عالمية، بعد تفشي أزمة كورونا في العالم، حيث انخفض حجم التجارة العالمية إلى أدنى مستوياتها في شهر إبريل 2020 مُنذ أكتوبر 2010، بعد تكدس الضغوط الناتجة عن الأزمة مع ضغوط سابقة كانت تراكمت بفعل الحرب التجارية التي شنتها إدارة "ترامب" على شُركائها التجاريين بداية من المكسيك وكندا، مرورًا بالاتحاد الأوروبي وانتهاء بالصين، وهي حرب لم تسلم منها حتى الدول النامية مثل تُركيا والهند. ويوضح الشكل التالي تطور حجم التجارة العالمية شهريًا قياسًا بمتوسط حجمها في عام 2010:

تطور حجم التجارة العالمية شهريًّا قياسًا بمتوسط عام 2010

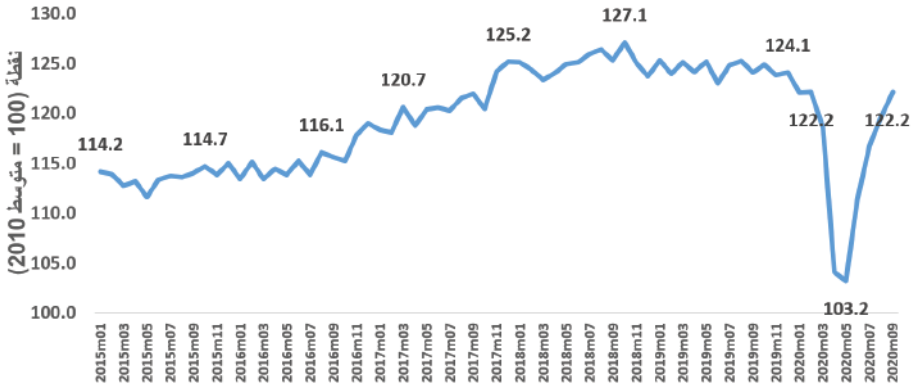

CPD: World Trade Monitor

1) تحول متوقع لسلاسل الإمداد: انصب انخفاض حجم التجارة العالمية أساسًا على نقص الإمدادات من السلع الاستراتيجية المطلوبة لمواجهة الجائحة، مثل الأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية، وغيرها من المنتجات، مما أثر على قدرات مُعظم الدول في تطبيق سياسات ناجعة لوقف تفشي الفيروس، وتقديم الرعاية الطبية اللازمة للمرضى، مما دفع الدول والشركات إلى إعادة التفكير في العولمة التجارية والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة سلاسل التوريد، حيث ظهرت مُطالبات جدية بتوطين سلاسل الإمداد وخاصة للسلع الاستراتيجية، بما يرفع قُدراتها الذاتية -قدر المُستطاع- على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع.

لهذا، تسود توقّعات بأن يشهد عام 2021 تحولًا كبيرًا في سلاسل الإمداد مدفوعًا بتأثيرات مجموع قوتي الحرب التجارية وجائحة كورونا، بحيث تدفع القوتان في اتجاه الخروج من الصين عمومًا ومنطقة جنوب شرق آسيا بوجه عام، بحيث سيتجه المنتجون إلى تنويع المناطق الجغرافية للموردين، كما تحتاج إلى إنتاج نسبة كافية من المنتجات في نفس المنطقة التي سيتم استهلاك المنتج فيها، وذلك لتقليل مخاطر الأوبئة والكوارث الطبيعية كتسونامي عام 2004، أو الاقتصادية كالأزمة المالية الآسيوية عام 1997. ومن ناحية أخرى ستخفض من مورديها الصينيين لتفادي التعريفات الأمريكية التي يتوقع لها أن تستمر حتى في عهد الرئيس المُنتخب "جو بايدن".

ويُمكن رصد هذا الاتجاه فعليًّا من مظهرين خلال عام 2020، أولهما انخفاض حجم الواردات الصينية للولايات المُتحدة الأمريكية للسنة الثانية على التوالي، بحيث وصل حجمها في الشهور العشر الأولى من 2020 إلى 348.7 مليار دولار، مُقارنة بنحو 381.6 مليار دولار 2019، وفي الوقت ذاته ارتفاعها خلال الفترة ذاتها من دول مثل فيتنام، حيث بلغت الواردات منها 64.8 مليار دولار في 2020، مُقارنة بما إجماليه 55.5 في 2019، كما يوضح الشكل التالي:

تطور الواردات الأمريكية من الدول الموضحة خلال الشهور العشرة الأولى من العام

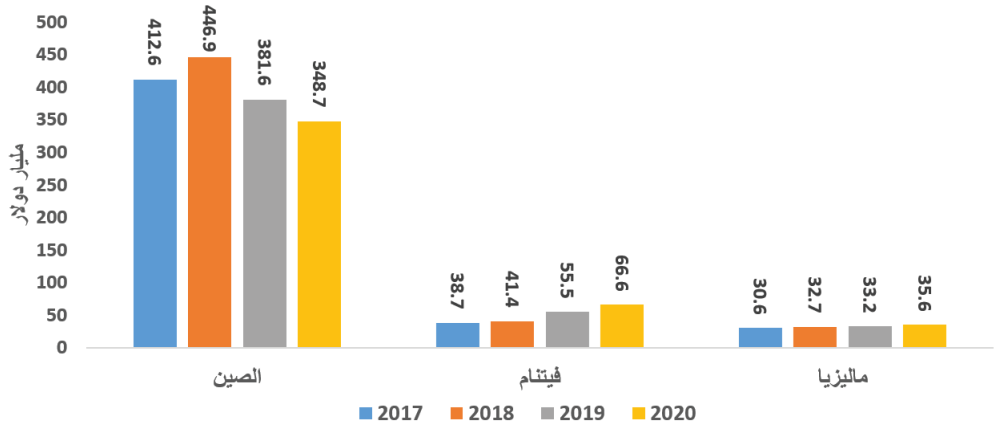

Source: US Census

2) اتجاه لنقل الإمدادات إلى مناطق مختلفة:

يعني التحول في سلاسل الإمداد في صورته الأعم ولدى اكتماله، تحويل الشركات الأمريكية المُنتجات الوسيطة التي تتطلب أيدي عاملة كثيفة لدول أمريكا الوسطى وبخاصة المكسيك. كما يمكن لأوروبا الغربية زيادة اعتمادها في جمع المواد المستخدمة بالإنتاج على دول الاتحاد الأوروبي الشرقية وتركيا وأوكرانيا، مما يترك الصين في وضع صعب مع انخفاض الطلب على مُنتجاتها. لذلك، سيتجه المورّدون الصينيون لتغيير استراتيجياتهم بحيث تتحول لتكون أكثر مرونة وأقل تعرضًا للمخاطر من خلال زيادة المكون التقني في صادراتها الوطنية تزامنًا مع نقل الصناعات منخفضة التكنولوجيا كثيفة العمالة إلى دول مثل: مصر، وإثيوبيا، وكينيا، وميانمار، وسريلانكا، بما يُحقق هدفي التوزيع الجغرافي وخفض العجز التجاري مع الولايات المُتحدة الأمريكية.

لقد كان الهدف الأساسي للجوء المُنتجين إلى موردين خارجيين في منطقة جنوب شرق آسيا أساسًا هو انخفاض تكلفة الإنتاج، في حين تمثل هدف المستهلكين في شراء المنتجات بأعلى جودة وأقل سعر، الأمر الذي يُعد الهدف الأساسي للعولمة. لكن أدت أزمة كورونا إلى تغير سلوك المنتجين والمستهلكين لجعلهم أكثر خوفًا من التعرض لمثل هذه الأزمة مع وجود صدمة في العرض وانخفاض أرباح المنتجين، ووجود صدمة في الطلب وزيادة الأسعار في المنتجات الاستراتيجية، مثل المنتجات الطبية والأدوية في العديد من الدول، مما يعني انتهاء نموذج العمل العالمي للإنتاج بأقل تكلفة وظهور أولويات أخرى.

لكن ما يُضعف هذا الاتجاه عامل الوقت وما يُصاحب هذا التغيير الواسع من تكلفة تتمثل في نقل المصانع، وتدريب العمال، وتدشين خطوط ملاحية جديدة، بالإضافة

إلى التكلفة الباهظة للبنية التحتية المطلوبة لتغيير الاستراتيجيات اللوجستية للإحلال محل الصين. فعلى سبيل المثال، توجد سبعة من أكبر عشرة موانئ في العالم من حيث حركة الشحن والحاويات في الصين. كما برز التكتل التجاري الجديد الذي كونته خمس عشرة دولة من دول آسيا والمحيط الهادي من بينها: الصين، كوريا الجنوبية، أستراليا، اليابان، فيتنام، ماليزيا، وغيرها تحت اسم (RECB) بناتج محلي إجمالي يزيد على 26 تريليون دولار، وعدد سُكان يبلغ 2.2 مليار نسمة، وهو ما سيثبط عزم الشركات في اتجاه الخروج من المنطقة، حتى مع تعاظم أخطار تركز سلاسل الإمداد السابق الإشارة إليها.

يُثبط كذلك من توقعات التحول إمكانيات الأتمتة التي يمتلكها الإقليم، بما يُخفض من تكلفة الإنتاج بشكل كبير، حيث يُمكن أن تُخفض الأتمتة الكاملة للاقتصاد نحو 3.6 تريليونات دولار/سنويًّا من إجمالي 8.1 تريليونات دولار في الصين وحدها، وعند إضافة الهند يلامس ما يُمكن تخفيضه من تكلفة الإنتاج نحو 5 مليارات دولار، بحيث تتجاوز الدولتان معًا باقي الدول العشر التالية لهما، كما يوضح الشكل التالي:

تأثيرات أتمتة الاقتصادات في خفض كلفة الإنتاج

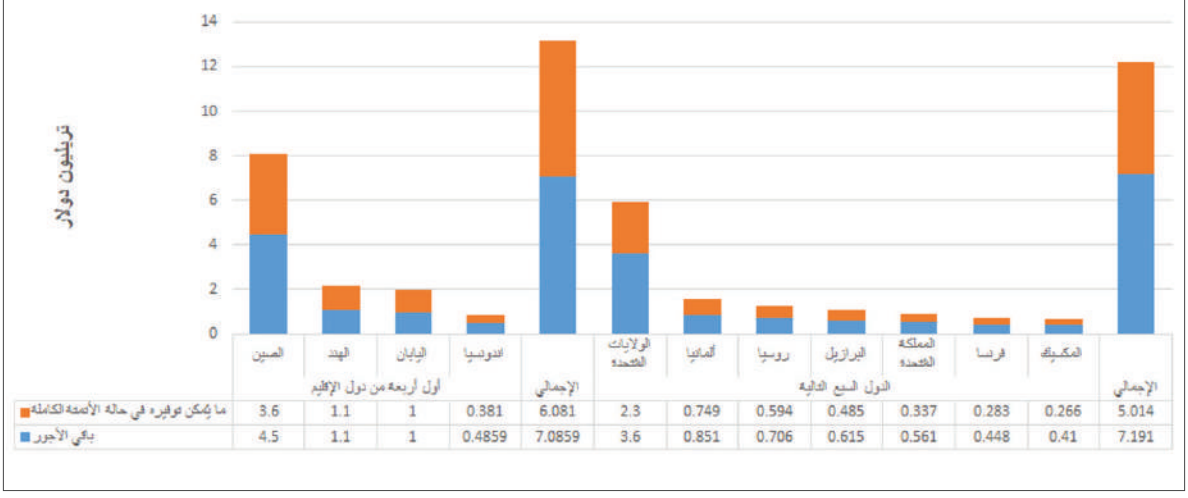

	الصين	الهند	اليابان	اندونيسيا	الإجمالي	الولايات المتحدة	ألمانيا	روسيا	البرازيل	المملكة المتحدة	فرنسا	المكسيك	الإجمالي
	أول أربعة من دول الإقليم					الدول السبع التالية							
ما يُمكن توفيره في حالة الأتمتة الكاملة	3.6	1.1	1	0.381	6.081	2.3	0.749	0.594	0.485	0.337	0.283	0.266	5.014
باقي الأجور	4.5	1.1	1	0.4859	7.0859	3.6	0.851	0.706	0.615	0.561	0.448	0.41	7.191

لذلك، فإن مُحصلة ما سبق أن تلجأ الدول لتنويع سلاسل التوريد في مناطق جغرافية مختلفة مع إبقاء منطقة جنوب شرق آسيا كمورد أساسي، وفي الوقت ذاته امتلاك القدرة على إنتاج حد أدنى من السلع الاستراتيجية، وزيادة مخزونها منها، ولكن هذا سيستغرق وقتًا وتكلفة مُرتفعة لتوفير المواد والمعلومات والتكنولوجيا المطلوبة للإنتاج.

ثالثًا- توقعات سوق النفط العالمي والأسعار:

انخفضت أسعار النفط بشكلٍ عامٍ خلال 2020، على إثر جائحة كورونا وما نتج عنها من تراجع على جانب الطلب، ليُسجل متوسط الأسعار خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من هذا العام 41 دولارًا للبرميل، وهو أدنى متوسط خلال الفترة 2010-2020، فيما كان قد بلغ أعلى المتوسطات حد 112 دولارًا للبرميل خلال عام 2012.

ويأتي هذا الانخفاض مصحوبًا بسيطرة عدم اليقين على السوق في ظل عدد كبير من المؤثرات المتضاربة، بما يجعل الوضع الإجمالي لحالة العرض والطلب شديدة السيولة، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان توقع اتجاهات السوق بشكلٍ عامٍ فضلًا عن الأسعار.

مقارنة بين متوسط أسعار خام برنت في عام 2019 والأول من ديسمبر 2020

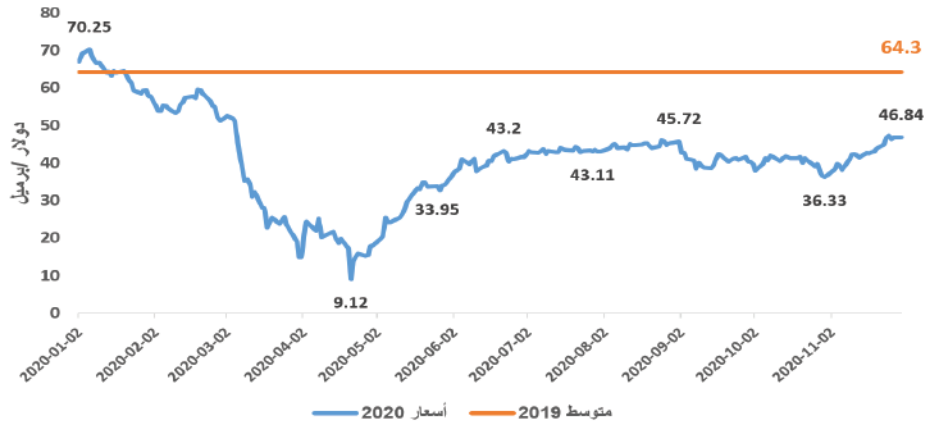

1) العرض العالمي: يُسيطر على سوق النفط غموض يرفع من توقعات الصادرات، خاصة الإيرانية والفنزويلية، في ظل العقوبات الأمريكية عليهما، حيث تملك الدولتان 41.7% من احتياطيات أوبك، كما بلغ إنتاجهما 2.32 مليون برميل يوميًّا في أكتوبر 2020، مُقارنة بنحو 4.9 ملايين برميل في متوسط 2018، ما يعني أن نحو 2.6 مليون برميل من قدراتهما مُعطلة، وقد تعود للسوق في أي وقت، خاصة بعدما يتسلم الرئيس المُنتخب "جو بايدن" السلطة، لا سيما مع اتجاهه المتوقع لتسوية الخلاف الأمريكي-الإيراني بشأن الاتفاق النووي.

الأمر ذاته قد يحدث مع النفط الليبي، فبعدما كان إنتاجه قد انخفض إلى 84 ألف برميل خلال النصف الثاني من 2020، عاد ليرتفع إلى 454 ألف برميل في أكتوبر من هذا العام، بعد توقف القتال والصفقة الاقتصادية بين الشرق والغرب على استئناف الإنتاج. يزيد من هذا الغموض انتهاك بعض أعضاء (أوبك+) للاتفاق الذي هوى بإنتاج أوبك من 29.33 مليون برميل/يوم في 2019 إلى 24.38 مليون برميل/يوم في أكتوبر 2020، وذلك عبر زيادة إنتاجهم وصادراتهم، وعلى رأسهم العراق ونيجيريا ومؤخرًا الإمارات عندما بلغت صادراتها 2.9 مليون برميل/يوم خلال أغسطس 2020، بينما بلغت حصتها في ظل الاتفاق 2.69 مليون برميل فقط.

في عكس هذا الاتجاه تراجعت مخزونات النفط وسوائله لدى دول OECD إلى حد 3.034 مليارات برميل في نوفمبر 2020، بعدما كانت قد وصلت أعلى مستوياتها على الإطلاق في يوليو من هذا العام عند مستوى 3.205 مليارات برميل بزيادة 4.4% عند أعلى مستوى وصلت له مُنذ 2015. وفي 2021، يتوقع استمرار انخفاض تلك المخزونات ليصل في يناير إلى 2.988 مليار برميل، وديسمبر إلى 2.927 مليار برميل، بحيث تتساوى تقريبًا مع متوسطات الفترة السابقة.

مخزون النفط الخام والمُشتقات الأخرى لدى دول OECD

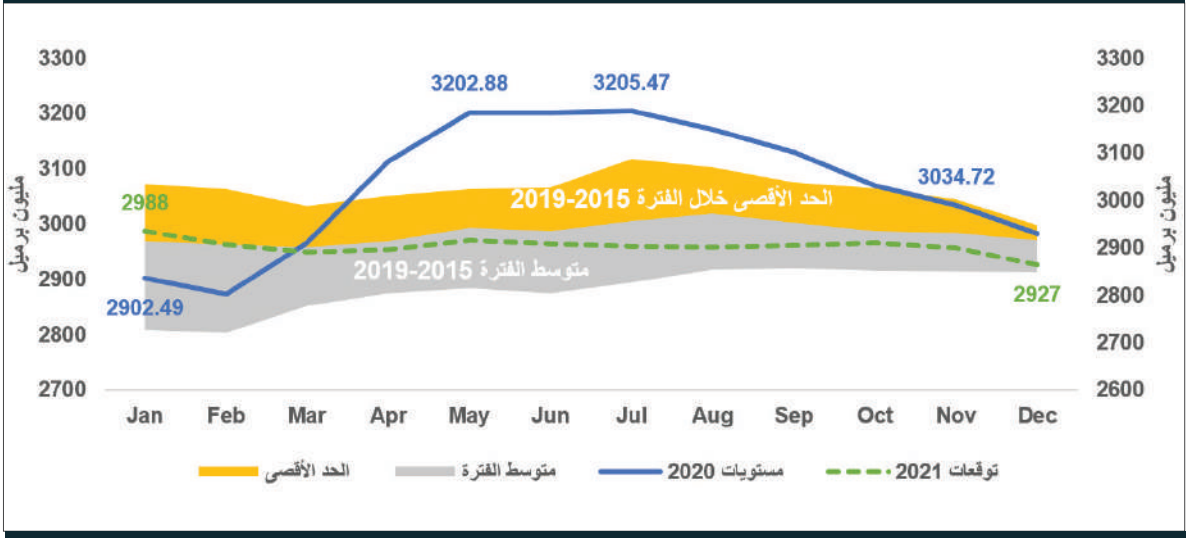

المصدر: وكالة إدارة معلومات الطاقة الامريكية

2) الطلب العالمي: يواجه الطلب في سوق النفط العالمي عدم يقين لا يقل عن مستوى العرض ذاته، وذلك بعد إجازة لقاح فايزر-بيونتك في المملكة المُتحدة وشحنه لعدد من الولايات الأمريكية تمهيدًا لإجازته، ما أدى إلى تحسن مؤشرات نشاط التصنيع بوجه عام، الأمر الذي رصده مؤشر JPMorgan/IHS Markit العالمي، حيث ارتفع بواحد من أفضل المعدلات خلال عقد تقريبًا في نوفمبر للشهر السابع على التوالي بمقدار 0.7 نقطة إلى 53.7 مع زيادة مُعدلات الإنتاج الصناعي والطلبيات الجديدة وحجوزات التصدير. وأدى إلى تحسن مؤشرات التجارة الدولية خلال الرُبع الثالث من 2020، بتحقيق نمو بنسبة 6% بعدما انكمشت بنسبة 14.4% على أساس رُبعي، وبرغم ذلك انكمشت مستويات الرُبع الثالث تلك بنحو 4.5% مُقارنة بالرُبع ذاته من 2019.

في المُقابل، استمرت حالات الإصابة اليومية بكورونا في الارتفاع لتصل لمستويات أعلى من 650 ألف إصابة يوميًّا مع بداية ديسمبر 2020، حيث بلغت الإصابات 66.3 مليونًا، وارتفعت الوفيات إلى 1.52 مليون، ما تسبب في عودة إجراءات الغلق، مما أثار مخاوف بشان الاستهلاك العالمي، حيث كان قد انخفض إلى مستويات 85.3 مليون برميل خلال الرُبع

الثاني من 101.9 مليون خلال الرُبع الأخير 2019، لكن ما يُطمئن الأسواق هو الخبرة المُكتسبة في التعامل مع الجائحة بعد الموجة الأولى من جانب الأفراد والحكومات، فضلًا عن وجود عدة لقاحات يتوقع أن تصل لمختلف دول العالم بنهاية النصف الأول من العام.

أخيرًا، تأتي برامج التحفيز الحكومية الضخمة التي ضُخّت بهدف تعزيز الاستهلاك، كعامل يدفع في اتجاه رفع الأسعار في سوق النفط، من أهمها: حزمة أمريكية قد تتخطى 3.5 تريليونات دولار بحلول نهاية العام، وحزمتان أوروبيتان تتجاوزان 3 تريليونات دولار، فيما قدمت اليابان حزمة بنحو تريليون دولار، أما الصين فقد اكتفت بنحو 370 مليار دولار. وترفع هذه الحزم التحفيزية الطلب الكلي على المنتجات النفطية ما أدى إلى تعافي الاستهلاك خلال الرُبع الثالث من عام 2020 إلى مستوى 94.08 مليون برميل يوميًّا، كما يتوقع أن ترتفع إلى 96.75 مليونًا في الرُبع الأول في 2021، لتصل إلى 100.2 مليون بحلول الرُبع الأخير من هذا العام.

مقارنة بين تأثير الموجة الأولى والثانية من إغلاقات كورونا على استهلاك النفط

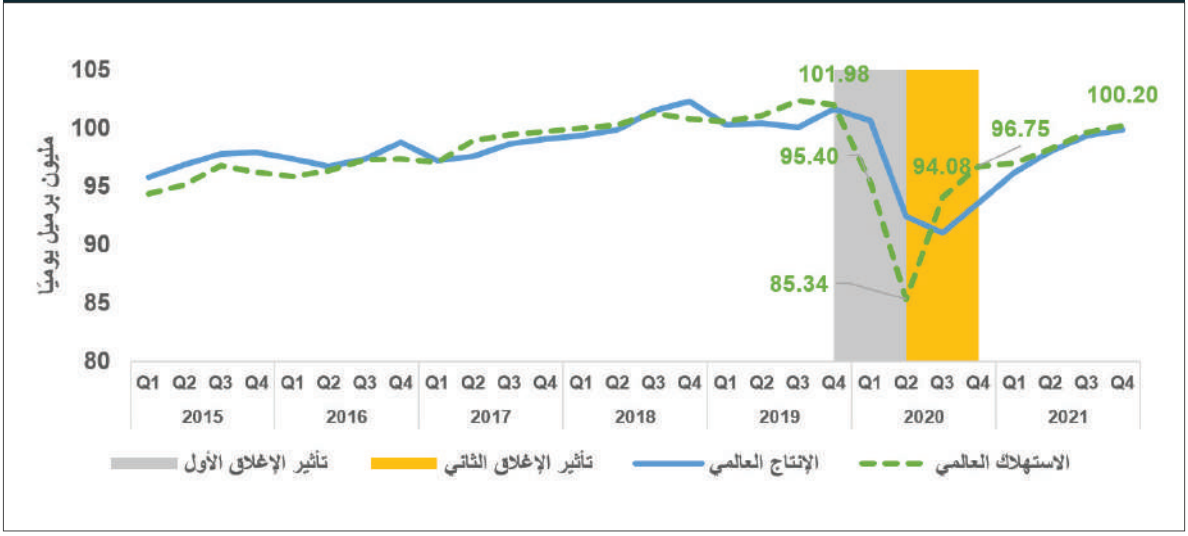

وفي الأخير، فإن كل هذه المؤثرات شديدة التضارب أسفرت عن توقعات مُتضاربة للأسعار في سوق النفط العالمي في 2021 برغم صدورها من مؤسسات كُبرى، سواء مُنظمات دولية أو بنوك استثمار عالمية، إذ انحصرت جميعها في النطاق ما بين 25 - 60 دولارًا/برميل، جاء أدناها لشركة Petrobras البرازيلية، وأعلاها لشركة Liberum Capital للسمسرة. وفي المتوسط جاءت توقعات 67 مؤسسة عند 47.4 دولارًا/برميل، بينما الوسيط بلغ 48 دولارًا/برميل.

اتجاهات التسلح:

إنفاق عسكري غير مسبوق

- احتمال تأثير التنافس الدولي على سباق التسلح
- الاتجاهات العشرة المحفزة للتسلح الإقليمي
- طفرات التسلح فوق التقليدي وغير التقليدي

إشراف: **أحمد عليبه**

مشاركون: **محمد منصور - لواء أ.ح. د. محمد قشقوش - مروة أحمد سالم**

ما الذي سيتغير في مجال العسكرة والتسلح خلال عام 2021، خاصة مع الثبات النسبي لديناميات التفاعل على المستويين الإقليمي والعالمي؟.. هذا هو السؤال الرئيسي الذي يسعى محور التسلح للإجابة عنه عبر الانطلاق من محددات أساسية تتعلق بمؤشرات التسلح الدولي والإقليمي، وغير التقليدي. وخلُص المحور إلى ثلاثة اتجاهات متوقعة في مجال التسلح خلال عام 2021 هي:

أولًا- ضبط فوضى التسلح الدولي والإقليمي: إذ إن هناك تفاؤلًا مشوبًا بالحذر تجاه احتمالات تراجع مؤشر التوتر الغالب على معادلة الاشتباك الخاصة بالتفاعلات بين حالتي الأمن الدولي والإقليمي، وانعكاساتها على حالة التسلح، في ظل الثبات النسبي للتنافس الحاد على الساحة الدولية بين القوى الرئيسية، خاصة مع مواصلة الصين وروسيا تهديد انفراد الولايات المتحدة بضبط تفاعلات حالة الأمن الدولي. ومن المتوقع أن تحدد ستة ملفات رئيسية المسارات الأساسية في هذا الصدد خلال عام 2021، وهي: الموقف من معاهدة الحد من التسلح (INF)، وقرب انتهاء مفعول معاهدة نيو ستارت، وانعقاد المؤتمر المبكر للناتو، والتطور المحتمل في الملف النووي الإيراني، والصراع على بحر الصين الجنوبي، وسباق عسكرة الفضاء.

وستنعكس تداعيات فائض هذه الملفات على الأمن الإقليمي وبالتبعية ملف التسلح. يرتبط ذلك أيضًا بتطورات الموقف الاستراتيجي الخاص بقوى الإقليم، سواء القوى الثلاث غير العربية (إسرائيل، وإيران، وتركيا)، مقابل المحور الإقليمي العربي الذي تقوده مصر والسعودية والإمارات. وسيكون أبرز ملفات التشابك بينهم هو التطبيع العربي-الإسرائيلي، ولا سيما صفقات التسلح التي أُبرمت ضمن هذا المسار، والملف النووي الإيراني باعتباره ملفًّا دوليًّا وإقليميًّا.

ثانيًا- صعود قياسي لمعدلات الإنفاق العسكري: وهو اتجاه مرتبط بالتفاعلات الدولية المشار لها سلفًا، لا سيما في ظل استمرار تنامي الموازنات العسكرية الصينية، وكذلك الأمريكية غير المسبوقة التي أقرها الكونجرس لعام 2021. إضافة إلى الساحة الإقليمية، خاصة مع إبرام صفقات تسلح جديدة، ستكون الأعلى بين موازنات الدفاع خاصة الخليجية، مع صعود غير مسبوق للتسلح الإماراتي، ومواصلة صعود الإنفاق الدفاعي السعودي. وعلى الجانب الآخر، تحلل إيران من قيود التسلح الدولي، وإن كان سيرتهن بتطورات الموقف الأمريكي من الملف النووي، وإمكانية العودة لاتفاق 1+5، ورفع القيود كلية عن السودان. ناهيك عن التأثر باستمرار ملف الصراعات الإقليمية، في اليمن وليبيا وسوريا، وإن كان من المرجح تأثر هذا الملف بسباقات التسلح التنافسية بين القوى الإقليمية، في ظل محدد الردع الاستراتيجي، أكثر منه اتجاهًا لتعزيز سباقات التسلح التي ارتبطت في السابق بالانخراط في الصراعات ذاتها.

ثالثًا- تزايد الاهتمام بالتسلح فوق التقليدي وغير التقليدي: برغم احتمالات نضوج مسار ضبط التسلح الدولي والإقليمي، لكنها لن تمثل عودة إلى السياسات القديمة التي ارتبطت بحقبة الحرب الباردة، مع عدم القدرة على السيطرة على السباق الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي، والتطور التكنولوجي، وهيمنته على صناعة الأسلحة الأكثر تقدمًا، والاهتمام بإنتاج أسلحة غير مأهولة، كالأجيال الجديدة من الدرونز والغواصات والمركبات ذاتية الحركة والأسلحة الفرط صوتية، والأسلحة النووية المحدودة في الفضاء التقليدي في ميادين الصراعات والحروب، أو الفضاء غير التقليدي مع اتجاه عسكرة الفضاء.

لذلك، من المتوقع أن تشهد السنوات القليلة المقبلة بدءًا من عام 2021 طفرة غير مسبوقة في هذه المجالات مع إعلان نتائج بعض التجارب مؤخرًا، في مقابل تراجع الاهتمام بشكل نسبي بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، متأثرة بالتهديدات التي شهدها العالم في ظل جائحة كورونا.

أولًا- التسلح الدولي:

تركّزت مؤشرات التسلح الدولي خلال نصف العقد الأخير على استمرار صعود بعض مؤشرات التسلح الخاصة بمجالات الإنفاق العسكري، مدفوعًا بطبيعة التحولات الدولية، والذي كان ولا يزال أحد أهم مؤشراته استمرار الطابع التنافسي بين الولايات المتحدة والصين، وهو مسار تؤكد المؤشرات المتاحة أنه لن يتراجع خلال عام 2021. يضاف إلى ذلك استمرار التوترات في أقاليم متعددة مرتبطًا بانخراط القوى الدولية فيها، كالولايات المتحدة وروسيا، وتوجهات القوى الأوروبية الأكثر تأثرًا بتداعيات استمرار الأزمات في الشرق الأوسط، إلى جانب تأثر حلف الناتو بكافة تلك التفاعلات.

ومن المرجّح أن يكون عام 2021 عامًا مفصليًّا على صعيد الترتيبات ذات الصلة بمعاهدات واتفاقيات للحد من التسلح انتهى سريانها. إضافة إلى استمرار أنماط سباقات الإنفاق العسكري على الصعيد الدولي. وبالتالي تعكس هذه المؤشرات ثبات الديناميات الرئيسية مع تحولات قد لا تكون فارقة فيما يتعلق بالتفاعلات الفرعية. في هذا الإطار، يمكن تناول أبرز اتجاهات التسلح المتوقعة خلال عام 2021، على النحو التالي:

1) اتجاهات مبيعات السلاح:

صعود أمريكي صيني: لا تزال الولايات المتحدة تتصدر كافة مؤشرات الصعود العالمي، مع تميز الصفقات الخاصة بالمنظومات القتالية والدفاعية التي تستحوذ عليها نحو 25 شركة، بزيادة تقدر بـ8.5% وفقًا لتقديرات 2020، مع توقع زيادة هامشية خلال عام 2021. وتتصدر هذه الشركات: لوكهيد مارتن، وبوينج، ونورثروب جرومان، ورايثيون، وجنرال ديناميكس، بإجمالي 60% تقريبًا من عوائد صفقات تلك الشركات. يواكب هذا المسار نمو لمؤشرات الصين بالحفاظ على هامش ما بين 4.5 - 0.5%، وضمت هذه القائمة أربع شركات كبرى تستحوذ على معدل الزيادة، وهي مجموعة تكنولوجيا الإلكترونيات الصينية سيتيك، ونورينكو وشركة أفيك.

هيمنة أوروبية وأسترالية: حيث تهيمن على مبيعات الأسلحة مجموعة أوروبية، تتقدمها فرنسا، من خلال شركات مثل داسو، إضافة إلى تاليس وإيرباص، تليهما شركة بوينج وليوناردو الإيطالية بتواجد دولي في 21 دولة. كما تتصدر أستراليا قائمة الدول التي تستضيف شركات أجنبية لتصنيع الأسلحة على أراضيها، بنحو 38 شركة، وربما دخلت بعض دول الشرق الأوسط إلى سوق جذب التصنيع العسكري، كالسعودية، باستضافة نحو 24 شركة، ومن المتوقع هذا الاتجاه باضطراد مستمر لرغبة معظم الدول النامية، في إطلاق برامج إنتاج للأسلحة والمنظومات القتالية على أراضيها. لهذا، يتزايد ترحيبها بتواجد الشركات الأجنبية على أراضيها، من أجل الاستفادة من إمكانية نقل تكنولوجيا التصنيع.

هبوط المبيعات الروسية: في المقابل لا يزال من المتوقع استمرار الهبوط في معدلات مبيعات السلاح الروسي، متأثرة بقيود وعقوبات أمريكية، لا سيما للدول التي يمكن أن تشكل سوقًا للسلاح الروسي، فقد انخفضت عوائد شركات رئيسية مثل (يونايتد) لبناء السفن، وشركة (ألماز أنتاي)، و(يونايتد لأنظمة الطيران). وحتى مع احتمالات بيع أنظمة دفاع أو صفقات تسلح بحرية لإيران، سيظل ذلك محكومًا بمدى العلاقة بين طهران وواشنطن، وإمكانية العودة للاتفاق النووي بشروط تميل لصالح رفع العقوبات الأمريكية عنها من عدمه.

كذلك هناك توقع بمبيعات لأسلحة بحرية ومقاتلات جوية روسية إلى السودان، لكنها قد لا تؤدي إلى عكس ذلك الاتجاه الهبوطي بنمو لافت، إذ لا يزال مستوى الإنفاق على بنية عسكرية روسية في السودان قيد الإنشاء، في ضوء الاتفاق على بناء ميناء لوجستي في بورسودان، مع استمرار الإنفاق على تطوير ميناء طرطوس.

2) سباق الإنفاق الدفاعي:

تعكس المؤشرات الدولية حالة سباق عالمي بين القوى الرئيسية تتصدرها الولايات المتحدة بفارق كبير، بعد إقرار الكونجرس موازنة قياسية لعام 2021 لمشروع قانون ميزانية الدفاع الوطني الأمريكية، حيث ارتفعت بموجب ذلك الميزانية الدفاعية الأمريكية إلى مستوى غير مسبوق يبلغ نحو 740.5 مليار دولار، ما يعد مؤشرًا على استمرار النهج الأمريكي الحالي في تطوير المنظومات الدفاعية والقتالية، بشكل يضع الصين في مرمى الهدف بشكل دائم.

إذ تضمّن مشروع قانون ميزانية الدفاع الوطني، نحو 40 بندًا متعلقة بالصين ومواجهتها، وخاصة ذلك البند الذي يتعلق بمبادرة عسكرية أمريكية جديدة تجاه الصين، أطلق عليها "مبادرة الردع في المحيط الهادئ"، حيث تم تخصيص نحو 2.2 مليار دولار من أجل تنفيذها. هذه المبادرة تستهدف، حسب مشروع القانون الأمريكي، تنفيذ أنشطة ذات أولوية لتعزيز موقف الردع والدفاع للولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وزيادة القدرة والاستعداد القتالي في المنطقتين السالف ذكرهما. في المقابل، تتبع الصين سياسة هادئة في سباق نمو الإنفاق الدفاعي، مستحوذة على 14% من الإنفاق العالمي.

لكن من المتوقع تأثر دول شرق آسيا بهذا السباق تدريجيًّا، كما تعكس مؤشرات قوى صاعدة أخرى مثل الهند التي تمنحها المؤشرات تقدمًا في هذا الصدد.

3) اتفاقيات الحد من التسلح:

من المقرر أن تنتهي مدة المعاهدة الحالية للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا، المسماة (نيو ستارت)، والتي صدق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي عام 2010، في فبراير 2021، وهو ما أدى إلى تزايد الضغوط على البلدين من أجل التفاوض حول تمديد الاتفاقية، خاصة أن واشنطن تريد تضمين أطراف دولية أخرى في أي اتفاق جديد، مثل الصين، كما تريد توسيع دائرة الأنظمة النووية المشمولة في الاتفاقية الحالية.

لكن التوقعات تشير إلى صعوبة نجاح واشنطن في تلك المساعي، لا سيما وأن التوافق الداخلي حول المعاهدة الأخيرة كان محدودًا، وتعرضت لانتقادات دائمة، على خلفية أنها تسمح لروسيا بامتلاك منظومات نووية تكتيكية بأعداد كافية، وهو ما تعده أوروبا يشكل تهديدًا لأمنها، ناهيك عن التطور المطرد في التوجهات الصينية نحو الأسلحة النووية.

4) علاقات واشنطن والناتو:

من المتوقع أن تتحسن العلاقات الأمريكية مع حلف الناتو، خاصة مع فوز الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بالسباق الرئاسي. وسيعزز من هذا المسار قرار الحلف بعقد قمة مبكرة في مارس 2021 في بروكسل، والتي ستدشن خطة عمل سريعة لدفع التحسن المتوقع مع واشنطن، وسط توقعات بتخطي الأزمات التي عانى منها الجانبان خلال إدارة "ترامب"، نتيجة بعض التباينات، على خلفية مساعي الحلف ضم دول غرب البلقان، كمقدونيا الشمالية، والجبل الأسود،

وهي انتقادات أثارت مخاوف الحلف من إمكانية انسحاب الولايات المتحدة منه، لكن تراجعت هذه المخاوف بعد فوز "بايدن" الذي يؤيد هذا التوجه.

يُضاف إلى ذلك عامل آخر يتعلق بقيادة الناتو لتحالف الحرب على تنظيم "داعش" في العراق وسوريا بعد إحالة الولايات المتحدة القيادة له، حيث من المتوقع أن تتم هذه الترتيبات خلال عام 2021، لكن لا يزال الناتو يواجه بعض الإشكاليات في مناطق نفوذ رئيسية له، مثل شرق المتوسط، ربما سيحاول حلحلتها في ظل الموقف الأوروبي من السياسات التركية تجاه اليونان وقبرص، فضلًا عن الموقف من ليبيا، خاصة مع اتجاه تجديد البرلمان التركي للجيش 18 شهرًا إضافية تبدأ من يناير 2021. على الجانب الآخر لا تزال نظرة قلق الناتو تجاه روسيا تهيمن على استراتيجية الحلف.

5) تنامي مبيعات السلاح غير التقليدي:

إذ تنامت مؤشرات نمو السوق غير التقليدي لمبيعات الطائرات دون طيار، والذي يتوقع أن يصل إجمالي حجم السوق الكلية لها حول العالم إلى 21.8 مليار دولار بحلول عام 2027، بمعدل نمو سنوي قدره 14.1٪ في الفترة ما بين عامي 2020 و2027. وستستحوذ عليها 10 شركات دولية أساسية منها 7 شركات أمريكية، هي: جنرال أتوميكس، ونورثروب جرومان، وبوينج، وبي أيه إي سيستمز، ولوكهيد مارتن، ورايثيو، وتنيكسترون، تليها شركتان إسرائيليتان: شركة صناعات الفضاء المحدودة (أي أيه أي)، وإلبيت الإسرائيلية، وأخيرًا شركة صناعات الفضاء التركية، مع توقع دخول شركات أخرى لهذا السوق للمنافسة بقوة خلال عام 2021 باعتبارها شركات صاعدة في هذا المجال، أبرزها: إيروفايرومنت الأمريكية، وباروت الفرنسية، وإيروناتكس الإسرائيلية، وساب السويدية، وبريمكو التشيكية، و(SZ DJI) و(Yuneec) الصينيتان.

ثانيًا- التسلح الإقليمي:

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2020 تطورات رئيسية أثّرت -ولا تزال- على الموقف والتوجهات السياسية والعسكرية والاقتصادية على الإقليم والقوى الدولية المشتبكة معه، وهو ما ينتظر أن يستمر بعضه أو معظمه خلال عام 2021، في إطار عشرة اتجاهات رئيسية ستتشكل في ظلها اتجاهات التسلح الإقليمي.

ثمانية من تلك الاتجاهات تشكلت في الأعوام الأخيرة، وترتبط باستمرار مشروعات التمدد الإقليمي للقوى الإقليمية غير العربية، وتعثر الدول العربية الفاشلة، كاليمن والصومال وليبيا، مقابل تحسن نسبي لسوريا والعراق، فضلًا عن التوترات في البيئة البحرية بالإقليم، واستمرار النشاط الإرهابي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وسحب مزيدٍ من القوات الأمريكية من بعض دول الإقليم، وفائض التعاون والتنافس العسكري الإقليمي. في الوقت نفسه، يُضاف اتجاهان جديدان؛ أحدهما يرتبط بتداعيات مسار التطبيع العربي-الإسرائيلي، الذي يواكبه إبرام صفقات تسلح نوعية، كحوافز للدول التي أبرمت اتفاقيات برعاية أمريكية، والآخر يرتبط بتداعيات تغير الإدارة الأمريكية، واحتمالات حدوث تغير في إدارة الملف النووي الإيراني. ويمكن تفصيل هذه الاتجاهات العشرة على النحو التالي:

1) الصراعات الداخلية وأنماط التسلح النوعي:

إذ اشتملت كلها على تطور الأسلحة الخفيفة والصغيرة متعددة الاستخدام، كما زاد استخدام بعض الأسلحة النوعية شديدة التدمير في الدول الفاشلة، خاصة في اليمن، وإن تراوحت بين قليلة الدقة مثل الصواريخ الباليستية، وكبيرة الدقة مثل الطائرات المسيرة (الدرونز) التي تدرج استخدامها من الفردي ثم الثنائي إلى تشكيل قتال متتالٍ أو جماعي.

2) انعكاسات فائض الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول على ميزان التسلح:

خاصة الدول الخليجية النفطية الغنية التي عقدت معظمها صفقات تسلح نوعية مرتفعة التكلفة، وبشكل خاص السعودية والإمارات، والتي تركزت على القوات الجوية، والدرونز، ومضادات الصواريخ، والصواريخ الذكية.

3) صفقات التسلح المرتبطة بمسار التطبيع العربي-الإسرائيلي:

وهي تتم برعاية وتشجيع الولايات المتحدة تجاه الدول العربية المستهدفة، بديلًا عن فشل "صفقة القرن"، وإن تضمن التطبيع جزءًا منها، وقد بدأت سلسلة التطبيع بالإمارات ثم البحرين وتلاها السودان والمغرب، ويُتوقع أن تمتد تلك السلسلة لتشمل دولًا أخرى قد يكون منها دول عربية كبرى ومؤثرة. وقد أثر التطبيع وسوف يؤثر خلال عام 2021 على اتجاهات التسلح في المنطقة كالآتي:

الإمارات: وافق الكونجرس الأمريكي على إمدادها بصفقة نوعية خاصة، كانت قاصرة على إسرائيل فقط، حيث تم التصديق للإمارات على صفقة طائرات متعددة المهام من الجيل الرابع والخامس فائقة التكنولوجيا (ف-35) بتكلفة 23 مليار دولار.

السودان: ففي أعقاب التطبيع ورفع العقوبات الأمريكية، من المنتظر إمدادها ببعض الأسلحة الأمريكية سواء بالشراء أو ضمن برنامج المساعدات العسكرية، مع تشجيع بعض الحلفاء الغربيين من منتجي السلاح برفع الحظر عن بيع الأسلحة إلى السودان، بهدف إدخاله إلى المدرسة الغربية العسكرية،

وإبعاده عن المدرسة الروسية عسكريًّا وسياسيًّا، وهو ما تنبهت إليه موسكو، وزادت من مبيعات التسلح، ومنها المتقدمة للسودان، وكذلك بدء تدريبات مشتركة معه.

المغرب: من المنتظر زيادة الدعم التسليحي الأمريكي، بما في ذلك بعض التسليح النوعي، كما ينتظر أن يؤثر الاعتراف الأمريكي بتبعية إقليم الصحراء إلى المغرب وتقديم خريطة بذلك، على اتجاهات التسلح في الجزائر، حيث من المتوقع إمدادها جبهة البوليساريو ببعض الأسلحة النوعية الخفيفة والمتوسطة روسية الصنع استعدادًا للمواجهات العسكرية المغربية المتوقعة في إقليم الصحراء.

4) انعكاسات العلاقات التركية-الروسية:

حيث أدى الاتجاه التسليحي التركي نحو روسيا عبر نظم الدفاع الجوي "إس إس 400"، فضلًا عن صفقات متوقعة لبعض طائرات القتال من الأجيال المتطورة، إلى تباعد تسليحي تركي عن الولايات المتحدة قائدة حلف الناتو المضاد لروسيا، وتستغل تركيا وضعيتها في الحلف كثاني أكبر المشاركين فيه بالقوات البرية، وكذا تواجد قواعد أمريكية على أراضيها، كنوع من المساومة، حيث ردت الولايات المتحدة بإيقاف صفقة الطائرات (إف35-) إليها مع إيقاف برنامج تدريب الطيارين الأتراك في الولايات المتحدة.

5) حاجة الدول المصنّعة إلى عائد مبيعاتها العسكرية:

سواء لتسويق تصنيع مسبق أو صفقات مطلوبة أو تحت الطلب، حيث تعد عوائد مبيعات صادرات السلاح من أهم مصادر الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدّرة.

6) فائض التوازن بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي:

وهي عملية صعبة للوصول إلى الموازنة الحدية بين الأمن والتنمية، حيث تختلف الأولويات، فبينما يرى البعض أنه لا نمو بدون أمن، يرى البعض الآخر أن النمو الاقتصادي هو ما يوفر مطالب الأمن من الإنفاق العسكري. لكن الحقيقة تكمن بين هذا وذاك، حيث أهمية العمل المتوازي المرحلي ارتباطًا بالتحديات والتهديدات من جهة، وطموح التنمية الاقتصادية والبيئة السياسية من جهة أخرى، من أجل النمو والارتقاء المجتمعي كهدف شامل.

7) انعكاسات استراتيجية الضغوط القصوى الأمريكية في مواجهة إيران:

أدى ذلك إلى زيادة معدلات التصنيع العسكري الإيراني، سواء للأسلحة التقليدية وفوق التقليدية، سواء للجيش الإيراني أو المبيعات كما لسوريا أو الهبات لحلفائها من الحوثيين و"حزب الله" والتابعين المذهبيين في العراق، كما شمل ذلك التوجه العودة إلى تطوير برنامجها النووي، كالآتي:

الأسلحة التقليدية: زيادة تطور الأسلحة الخفيفة والصغيرة والمتوسطة، مع البدء في تصنيع بعض الأسلحة الثقيلة باستخدام الهندسة العكسية، كالغواصات، خاصة من طراز كليو الروسية، حيث تمتلك إيران (33) غواصة، وهو أكبر عدد على مستوى دول إقليم الشرق الأوسط مع ترتيب متقدم على مستوى العالم. وتقوم طهران بذلك سواء لدعم قواتها البحرية المتفوقة وسط جيرانها، أو إعادة البيع كمصدر اقتصادي.

الأسلحة فوق التقليدية: حيث إن هنالك اتجاهًا إيرانيًّا لتطوير ترسانات الصواريخ الباليستية، من حيث زيادة المدى، وكذلك حجم وتنوع الرؤوس الحربية، فضلًا عن تطوير وتنوع إنتاج الطائرات المسيرة واختبارها القتالي فرديًّا أو جماعيًّا تجاه أهداف حقيقية سعودية، سواء من اليمن أو إيران دون إعلان، كما حدث في الهجمات ضد شركة أرامكو، وأيضًا كدعاية لمبيعاتها من هذا النوع من التسلح القابل للنمو مستقبلًا على نطاق واسع.

الأسلحة النووية: عودة إيران إلى تطوير برنامجها النووي، وخاصة تخصيب وإثراء تخصيب اليورانيوم، ردًّا على انسحاب الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من اتفاق 1+5، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد طهران.

8) اتّجاه الموازنة بين السيادة واستيراد الأمن: ولعل النموذج القطري-التركي يُعد مثالًا على ذلك، حيث التضحية بجزء من السيادة والأموال القطرية مقابل استيراد الأمن التركي العسكري، بدعوى تهديد الوجود القطري من الدول الأربع العربية المقاطعة للدوحة، برغم أن هذه المقاطعة لم تتعدّ التمثيل الدبلوماسي، وحظر المجال الجوي لتلك الدول في وجه الطيران القطري. وربما لولا التواجد العسكري الأمريكي في قطر بما فيه القيادة المركزية، لطالبت قطر بحماية وتسلح إيراني، بالإضافة إلى التركي.

9) التنافس التسويقي التسليحي على المنطقة: يظهر ذلك في صادرات السلاح، خاصة الصيني ثم الروسي، إلى المنطقة بأسعار تنافسية وأسلوب سداد أسهل، بما يُمكن من مزاحمة التكنولوجيا المتقدمة الغربية، خاصة الأمريكية، حيث يتلقى ذلك نوعان من الدول، الأول: من يهدف إلى استراتيجية تنويع مصادر السلاح تجنبًا للاحتكار، والحفاظ على حرية القرار السياسي، والثاني: من لا يملك تمويل شراء نظم التسلح الغربية، خاصة الأمريكية، نظرًا لكلفتها العالية.

10) الصراع والتنافس في البيئة البحرية في الإقليم: سواء في شرق المتوسط لترسيم الحدود البحرية والبحث عن مصادر طاقة جديدة وخاصة الغازية، أو في البحر الأحمر ضد أعمال القرصنة في القرن الإفريقي أو الإرهاب في البحر الأحمر، مما يؤثر على التجارة عبر الملاحة الدولية، خاصة النفط، كما يؤثر بالسلب على قناة السويس، مما أسفر عن تشكيل مجلس الدول العربية والإفريقية لأمن وتنمية البحر الأحمر وخليج عدن في يناير 2020، وما قد يستتبعه من اتجاهات للتسلح.

قصارى القول، إن اتجاهات التسلح الإقليمي ستقودها الديناميات التي تشكلت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، متأثرة بتفاعلات البيئة الجيواستراتيجية، عدا تشكل مجلس الدول العربية والإفريقية لأمن وتنمية البحر الأحمر، وبدء موجة من التطبيع العربي مع إسرائيل، إضافة إلى التفاعلات في شرق المتوسط، وتحولات الصراعات الإقليمية. فيما ستكون أبرز المؤشرات هي استمرار صعود معدل الإنفاق العسكري خلال عام 2021، كما ستهيمن معادلات الاشتباك الإقليمي على برامج التعاون العسكري المشترك، مع هامش محدود من المتغيرات في العلاقة مع الولايات المتحدة في ظل تغير الرئاسة الأمريكية، وتداعيات مواقفها السياسية المحتملة تجاه إيران، وملف التطبيع العربي-الإسرائيلي.

ثالثًا- التسلح غير التقليدي:

برزت اتجاهات جديدة، خلال السنوات الأخيرة، في مجال التسلح غير التقليدي، واكبت التطور الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي، حيث انعكست في الاهتمام بإنتاج أسلحة غير مأهولة في الفضاء التقليدي في ميادين الصراعات والحروب، أو الفضاء غير التقليدي مع اتجاه عسكرة الفضاء، والأسلحة الفرط صوتية، وستستحوذ هذه الأنماط على حالة سباقات التسلح العالمي في الوقت الراهن.

وهناك مؤشرات عديدة تشير إلى أن السنوات القليلة المقبلة، بدءًا من عام 2021 ستشهد طفرة غير مسبوقة في هذا الصدد مع إعلان نتائج بعض التجارب مؤخرًا. في المقابل، ربما توقف أو تراجع الاهتمام بشكل نسبي بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، في مقابل استمرار الوضع على حاله بالاهتمام بمجال التسلح الصاروخي، والتسلح النووي، في ظل عدم القدرة على الحد أو ضبط هذه المجالات بدرجة كبيرة، وقد يكون من اللافت هو أن توقف أو تراجع الاهتمام مرحليًّا بالتسلح الكيمائي والبيولوجي قد جاء متأثرًا بالمخاطر والتهديدات التي شهدها العالم في ظل جائحة كورونا. في هذا السياق، يمكن التركيز على ثلاثة مجالات، تنطوي على اتجاهات تسلح غير تقليدي جديدة، على النحو التالي:

1) الذكاء الاصطناعي وطفرات التسلح غير التقليدي:

المركبات القطبية: حيث يتصدر حاليًّا الاهتمام بتطوير تكنولوجيا المركبات العسكرية والروبوتات، بشكل عام، وربما تقود روسيا خلال عام 2021 هذا المسار مع قيامها حاليًّا بتجارب على بناء "مركبات قطبية" متعددة الأغراض وغير مأهولة بشريًّا يمكن استخدامها في القطب الشمالي في ظل ظروف مناخية وتضاريس وعرة، وقد تقدم شركة "سناوباص" هذا الإنتاج قريبًا. وعلى الرغم من عدم تحديد موعد دقيق لحصول الجيش الروسي على سلسلة من هذه المركبات، إلا أنه من المرجح أنها ستستخدم للأغراض العسكرية في المقام الأول، وهو ما يعني إلى جانب الطفرة في هذا المنتج الجديد أن الجيش الروسي سيوسع مساحة تواجده في تلك المواقع، دون الاعتماد على القوة العسكرية التقليدية.

الدرونز فائقة القوة: حيث يتصاعد الاهتمام بتطوير الطائرات دون طيار "الدرونز" المدعومة بالذكاء الاصطناعي لاستخدامها في الأغراض الحربية بهدف تقليل الخسائر البشرية في المعارك الحربية من جانب القوى التي تستخدمها، وحققت أستراليا على وجه التحديد تقدمًا في هذا المسار في الآونة الأخيرة، ويعتقد أن ذلك سيكون أحد أولويات الاهتمام خلال عام 2021 مع إعلان وزارة الدفاع الأسترالية عن موازنة تقدر بحوالي 40 مليون دولار للاستثمار في تطوير هذا المشروع بالتعاون مع "بوينج" الأمريكية. وستتضمن قدرات الطائرة الاعتماد على تقنيات "الذكاء الاصطناعي" من الطيران بمفردها أو لدعم الطائرات المأهولة، مع الحفاظ على مسافة آمنة مع الطائرات الأخرى، وتخضع حاليًّا 3 نماذج منها لتجارب أولية تشير إلى أنه سيمكن للجيل الجديد من هذه الدرونز "مضاعفة القوة" مقارنة بالجيل الحالي.

غواصات الجيل الخامس: وهي أيضًا انعكاس لتجليات استخدام الذكاء الاصطناعي في بناء جيل جديد من الغواصات، واللافت أيضًا أن روسيا هي التي تقود هذا المسار أيضًا، وفق ما أعلنت عنه البحرية الروسية من أن الغواصة "هاسكي" ستقدم النموذج للجيل الجديد، وربما ستظهر على الساحة خلال عام 2021، وستصمم بناء على مبدأ استبدال الأقسام التقنية الحربية، حيث يمكن أن يحل قسم آخر محل القسم الأساسي للغواصة في أي وقت. وسيتم تزويد الغواصة بعدد كبير من الأسلحة الحديثة، كصواريخ

"كاليبر" و"أونيكس" المجنحة، وصواريخ "تسيركون" الفرط الصوتية، ومجمع "أوتفيت" المضاد للغواصات، وصواريخ "خيشنيك" تحت المائية، وطوربيدات "أوفسيت80-"، والطوربيدات صغيرة الحجم، أما قيادة الغواصة فسيحققها الذكاء الاصطناعي بشكل رئيسي.

جيل جديد من القنابل الذكية: ويقود مسار تطويره شركة "رفائيل" الإسرائيلية التي حققت تقدمًا في تطوير قنابل Spice 250، من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإلحاقها بخاصية التعرف التلقائي على الهدف من خلال استخدامها تقنية مطابقة المشهد. كما يمكن نشرها على رفوف رباعية، تحت أجنحة الطائرات الحربية مثل F-16، وتسمح تقنية مطابقة المشهد الكهروضوئية بتحميل بيانات التضاريس على القنبلة ودمجها مع الصور الكهروضوئية في الوقت الفعلي للسلاح، كما يمكنها العمل في بيئات لا تعمل بنظام تحديد المواقع (GPS) . ويمكن للقنبلة الذكية أن تستخدم هذه القدرة الذاتية للتنقل وتصحيح موقعها. كما تمتلك القدرة على تحديد الأهداف الأرضية المتحركة، وتمييزها عن الكائنات والتضاريس الأخرى. وربما سيكون هناك مسار صاعد للاهتمام بهذا الجيل الجديد من القنابل الذكية في عام 2021.

2) التسلح النوعي بالمجال النووي:

سباقات الردع النووي الأمريكي-الصيني: حيث انتهت الولايات المتحدة من المراحل الأولى من التحديث الشامل للقوات النووية لحماية أجوائها من أي هجوم محتمل، فيما تعمل على إعادة تطوير صاروخ كروز نووي يطلق من البحر SLCM-N كعنصر حيوي في تحديثات الملف النووي. ومن أهم مزايا ذلك الصاروخ القدرة على العمل من منصات تحت البحر، وضرب هدف بسرعة بمجرد استلام أمر التنفيذ، بما يتلافى عيوب التأخيرات الزمنية. في المقابل، تتجه الصين إلى مضاعفة التسليح النووي لتعزيز التنافس الدولي، حيث تخطط لمضاعفة مخزونها من الرؤوس الحربية النووية في العقد المقبل، بما في ذلك تلك المصممة لتحمل فوق صواريخ باليستية يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة. وحتى مع هذه الزيادات فإن القوة النووية الصينية ستكون أقل بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة التي لديها ما يقدر بنحو 3800 رأس حربي في حالة نشطة وأخرى في الاحتياط.

تطوير نووي كوري وتعاون مشترك مع إيران: على الرغم من أن هذا المجال يحاط بقدر كبير من السرية مقارنة بغيره من أنماط التسلح غير التقليدي، لكنّ هناك عددًا من المؤشرات الصاعدة في هذا الاتجاه يمكن استخلاصها من تقديرات الأمم المتحدة حول بعض البرامج النووية، ولا سيما في كوريا الشمالية، فقد رجحت تلك التقارير اتجاه بيونج يانج إلى تطوير أجهزة نووية مصغرة لتركيبها على الرؤوس الحربية لصواريخها الباليستية، في ظل إجراء 6 تجارب نووية، وعلى الأرجح ستواصل إجراء هذا النمط من التجارب.

وتشير التقارير أيضًا إلى أن هناك احتمالًا لتعاون كوري-إيراني في هذا الصدد، على الرغم من تضارب المعلومات في العديد من التقارير المعنية بهذا الشأن، لكن على الأرجح ستسعى طهران لمواكبة التطور الكوري الشمالي خلال عام 2021، فالمرجح أن طهران استأنفت التعاون الصاروخي بعيد المدى مع بيونج يانج، كما أن إيران سيكون لديها ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح نووي، وقد تكون هناك مفاجآت في هذا الأمر، لكن أيضًا سيظل ذلك الأمر رهنًا بموقف

الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه العودة إلى الاتفاق النووي مرة أخرى، ومدى التزام إيران بذلك.

3) تصاعد سباقات عسكرة الفضاء:

تستحوذ الولايات المتحدة وروسيا حتى الآن على سباقات عسكرة الفضاء، وربما سيشهد عام 2021 استمرار صعود هذا الاتجاه، في ظل مؤشرين رئيسيين؛ **الأول:** التطور الأمريكي الذي برز مع إعلان "لوكهيد مارتن" العمل على القمر الصناعي الخامس لنظام الأشعة تحت الحمراء المتزامن مع الأرض (SBIRS GEO-5)، وأنه قد اكتمل رسميًّا في الربع الأخير من عام 2021، ويتميز بأجهزة استشعار تعمل بالأشعة تحت الحمراء، وهي تسمح للجيش باكتشاف إطلاق الصواريخ الباليستية في جميع أنحاء العالم.

ويُعتبر "SBIRS" بمثابة حارس دائم في المدار ضد تهديدات الصواريخ الباليستية العالمية. فيما تقوم وكالة تطوير الفضاء ببناء فئة جديدة لتتبع

الصواريخ، كجزء من هندسة الفضاء الخاصة بالدفاع الوطني، وهي كوكبة ستتكون من مئات الأقمار الصناعية التي تؤدي وظائف عديدة. وستكون أقمار فئة التتبع في ترتيب أرضي منخفض، سيمكنهم ذلك من اكتشاف وتتبع الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت. ويؤكد على هذا المؤشر رصد الكونجرس موازنة دفاع تقدر بمليار دولار في السنة المالية 2021 لدعم مشروع "قوات الفضاء".

أما المؤشر الثاني، فيتعلق باختبار موسكو أسلحة مضادة للأقمار الصناعية، وإن لم يتم الإعلان عن تفاصيل هذه الخطوات التي تمت في هذا المجال، وهو ما انعكس في المخاوف العالمية من الاستمرار في تطوير هذه القدرات، الأمر الذي جعل الخارجية الروسية تشدد على أنه لا يحمل أي طابع تصعيدي، ولا يرمي إلى التشويش على أجهزة الدول الأخرى وأقمارها هناك، وذلك ردًّا على مخاوف أمريكية تم الإعلان عنها في هذا الصدد، لكن على الأرجح قد تنعكس تداعيات هذا الاتجاه في عام 2021.

تطورات التكنولوجيا:

فرص واختراقات متصاعدة

- اتجاهات الابتكار التكنولوجي ما بعد كورونا
- لماذا قد تتزايد القرصنة السيبرانية في 2021؟
- تصاعد مأزق الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي

إشراف: **د. رغدة البهي**

مشاركون: **د. رغدة البهي - د. إيهاب خليفة - د. فاطمة الزهراء عبدالفتاح**

تدور توقّعات التطورات التكنولوجية في عام 2021 حول ثلاثة اتجاهات كبرى؛ أولها تنامي الفرص التي تقدمها تلك التطورات؛ فقد دفعت جائحة كورونا إلى تنامي الاعتماد على الخدمات التي تقدم عن بعد، لا سيما التعليم الإلكتروني، والعمل عن بعد، والتسوق الإلكتروني، وغيرها. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ليتحول التحكّم عن بعد إلى أسلوب حياة متفاوت الرفاهية من دولة إلى أخرى، في ظل استمرار آثار الجائحة في العام المقبل قبل الانحسار التام لها من ناحية، والزيادة الكمية المضطردة في عدد الشركات الناشئة العاملة في هذا المجال من ناحية ثانية، والتطور المضطرد على صعيد وسائل التواصل الاجتماعي التي تسعى وبقوة لتحويل منصاتها إلى منصات شاملة، من ناحية ثالثة.

يتّصل هذا الاتجاه -بدوره- بتزايد الارتباط العضوي بين التكنولوجيا والبشر، واستمرار ودفع الابتكارات التكنولوجية التي تترجم نفسها في صورة أدوات واختراعات جديدة وبرامج وتطبيقات حديثة، ناهيك عن الاتجاه صوب "تمديد الواقع" على صعيد تكنولوجيا الترفيه، وسرعات إنترنت فائقة في إطار شبكات الجيل الخامس، وعلاجات أكثر فعالية، لا سيما مع تكنولوجيا النانو، ووسائل نقل مبتكرة على صعيد تكنولوجيا النقل، وبخاصة السيارات ذاتية القيادة وسط محاولات جادة ووعود بطرح تلك التقنية للاستخدام في العام المقبل.

ثاني الاتجاهات التكنولوجية المتوقّعة يدور حول نشأة مخاطر جديدة لم تكن محتملة سلفًا، من جهة، وتفاقم الآثار السلبية لمخاطر هيكلية تراجعت أهميتها وخطورتها سلفًا، من جهة ثانية، دون أن يعني ذلك الانحسار أو التراجع التام لأي من المخاطر ذات الصلة بالتكنولوجيا أو الأمن السيبراني، في ضوء الطفرة المتلاحقة في تقنيات وآليات التجسس، واستمرار المتاجرة في بيانات المستخدمين لأغراض تجارية وأمنية، والاستهداف المحتمل لمعامل الأبحاث الطبية ذات الصلة بلقاح فيروس كورونا، وتزايد احتمالات اختراق الشبكات الافتراضية الخاصة، وغير ذلك.

يعني ذلك -في مجمله- توافر آليات وسبل مستحدثة للقرصنة والجريمة السيبرانية والاختراق وشن الهجمات السيبرانية التي ستشهد بدورها زيادة عددية لافتة جراء الانتشار المحتمل لشبكات الجيل الخامس، وتوظيف إنترنت الأشياء لشنها. وبالتوازي مع ذلك، باتت وسائل التواصل الاجتماعي إحدى الأذرع الرئيسية للتنظيمات الإرهابية، وساحة للمحتوى الكاذب والمضلل، ووسيلة للتلاعب باتجاهات الرأي العام.

أما ثالث الاتجاهات، فيدور حول تراجع آليات حماية الأفراد والمؤسسات والدول من المخاطر التكنولوجية، والهجمات السيبرانية، وتنامي الابتزاز والقرصنة من الدول والفاعلين من غير الدول على حد سواء، ليشهد عام 2021 حملات تجسس ممنهجة، ومتاجرة واسعة في البيانات الضخمة، واختراق خصوصية المستخدمين وانتهاك حقوقهم، وبشكل قد تعجز الدول والشركات ومنصات التواصل الاجتماعي نفسها عن التصدي لها أو مجابهته، بفعل غياب القوانين التشريعية، وانعدام الضوابط الأخلاقية، وتأجج الصراع التكنولوجي العالمي، وعجز منصات القضاء عن مناطحة الشركات التكنولوجية العملاقة.

أولًا- التكنولوجيا النوعية:

من المتوقّع أن يصل الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات -وفقًا لشركة الأبحاث جارتنر- إلى 3.8 تريليونات دولار في العام المقبل؛ إذ من المرجح أن يرتفع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات بنسبة 4% في عام 2021 مقارنةً بعام 2020. فعلى الرغم من التراجع الذي شهدته غالبية القطاعات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا؛ إلا أن قطاع التكنولوجيا كان هو الرابح الأكبر ليشهد نشاطًا واسعًا وتقدّمًا ملحوظًا، وهو ما دفع إلى تحديد أبرز التوجهات المتوقعة لعام 2021 على صعيد تكنولوجيا الاتصال، والتكنولوجيا العصبية، وتكنولوجيا الرقابة، وغير ذلك، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

1) ضبابية مصير شبكات الجيل الخامس: ترتبط تكنولوجيا الاتصال مصيريًّا بشبكات إنترنت الجيل الخامس فائقة السرعة ذات التأثير الإيجابي على خدمات مقاطع الفيديو والموسيقى، والآلات التي يتم تشغيلها عن بعد، وغير ذلك. وفي هذا الصدد، يمكن الدفع باستمرار الصراع المحتدم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول هذه الشبكة، حتى مع تغير الإدارة الأمريكية أو تراجع الحرب التجارية المحتمل، وذلك جراء اختلاف الرؤى بين الجانبين حول سبل إدارة الإنترنت وطريقة إدارة الشبكة العالمية، وسعي الجانبين للهيمنة على تلك الشبكة في العقود المقبلة، وهو ما يعني بالتبعية استمرار التشكك الأوروبي في شركة هواوي الصينية من ناحية، ومواصلة محاولات تلك الشركة للتمدد الرأسي والتملص من الضغوط المفروضة عليها من ناحية ثانية، دون أن يعني ذلك بالضرورة انتشار تلك الشبكات في العام المقبل، ذلك أن انتشارها لن يحدث قبل 2024.

2) التقدم البطيء للتكنولوجيا العصبية: ساهمت تلك التكنولوجيا في تغير طرق علاج المرضى بشكل سريع، وأمكن جمع معلوماتهم بيسر من خلال أجهزة يمكن ارتداؤها مثل الساعة الذكية، ومع كشف النقاب عن الجيل الثاني منها في صورة شرائح حاسوبية؛ إلا أن عام 2021 لن يشهد طفرة كبرى على صعيد تلك التكنولوجيا بالنظر إلى جملة من الأسباب، منها: ارتفاع التكلفة المادية، وحتمية إجراء التجارب السريرية، وتعقد الجسد البشري، وغيرها. في المقابل، يمكن توقع الانفجار العددي في البرامج والتطبيقات المستخدمة في مجال الرعاية الطبية والعلاجات الأكثر فعالية، لا سيما مع طب النانو، مع تكثيف الأبحاث العلمية في مجال قراءة العقل من خلال تحليل الموجات الكهربائية وترجمتها إلى أفكار نصية.

3) طفرة غير مسبوقة في تكنولوجيا التجسس: في ظل الطفرة الرقمية، تعددت الأدوات والآليات المستخدمة في التجسس، لا سيما مع تنوع أشكالها واتخاذ الأجهزة الإلكترونية أحجامًا أصغر. لذا من المتوقع أن يشهد عام 2021 تجسسًا على شخصيات سياسية بارزة (قياسًا بالتجسس على هاتفي وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني جانتس"، ورئيس شركة أمازون "جيف بيزوس" في عام 2020 على سبيل المثال)، جنبًا إلى جنب مع تطوير برمجيات جديدة للتجسس (قياسًا على زرع إسرائيل برمجيات ضارة في هواتف نشطاء حقوق الإنسان وصحفيين، واتهام منظمة العفو الدولية المغرب باستخدام برمجيات للتجسس على الصحفي "عمر الراضي" على سبيل المثال)، ناهيك عن تصدر برمجيات ومنظومات التجسس في الصفقات الإسرائيلية مع الدول العربية (لا سيما برنامج التجسس "بيغاسوس 3" التابع لشركة "إس إن أو").

4) هيمنة تقنيات الواقع الافتراضي:

على صعيد الترفيه، من المتوقع أن تهيمن تقنيات الواقع الافتراضي "VR" والواقع المُعزّز "XR" على سوق المنتجات البصرية (مثل: النظارات الذكية، ونظارات ألعاب الفيديو الإلكترونية) التي ستشهد استخدامًا مكثفًا، وهو ما يعني الاتجاه صوب "تمديد الواقع" وتكثيف استخدام التقنيات الجديدة التي تقدم تجربة رقمية شاملة مثل الواقع الافتراضي (VR) والواقع المتطور (AR) والواقع المختلط (MR)، مما يتيح للمستخدمين رؤية الأشياء الرقمية في مساحة حقيقية، والتعامل مع أشياء افتراضية لا سيما في مجالات التدريب والمحاكاة والترفيه.

5) الملاحقة القضائية لتكنولوجيا الرقابة:

يثير ذلك النوع من التكنولوجيا إشكالياتٍ تتعلق بخصوصية البيانات، والأمن السيبراني، وسلامة التحقيقات الجنائية. لذا، من المحتمل تضييق الخناق على كبرى الشركات العاملة في هذا المجال من خلال منصات القضاء، وذلك جراء انتهاكها خصوصية المستخدمين، وجمع وتحليل بياناتهم المتاحة على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من عدد من الدعاوى القضائية المرفوعة بالفعل ضد شركتي "فيسبوك" و"كليرفيو" وغيرهما.

6) تنامي الاستغلال غير الأخلاقي لبيانات المستخدمين:

من شأن التطور المضطرد على صعيد تكنولوجيا تحليل البيانات، ومن ثم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، أن ينتج كمًّا هائلًا من البيانات فيما يعرف بـ"البيانات الضخمة". وفي إطارها، يتوقع تنامي منصات "الكلاود" لتوفير مساحات تخزين أكبر حجمًا من ناحية، واستمرار المتاجرة في تلك البيانات وبيعها للجهات الأمنية وشركات الدعاية والإعلان من ناحية ثانية.

7) تغير الهدف من تكنولوجيا التتبع:

حظيت تطبيقات التتبع بدفعة كبرى بسبب فيروس كورونا للحد من تفشيه وتتبع مساره، ومع انحسار الوباء المتوقع في 2021، لا يتوقع -في المقابل- تراجع الاهتمام بذلك النوع من التكنولوجيا، بل تغير وظائفها كي تستخدم بالأساس لأغراض أمنية في المقام الأول، مع استمرار الاعتماد عليها لجمع كميات هائلة من البيانات الشخصية الحساسة لمستخدميها، مما يعني استمرار انتهاك حقوق الإنسان وخصوصيته من ناحية، وتحول بعض تدابير الطوارئ المقدمة للتعامل مع الفيروس كتتبع جهات الاتصال إلى ممارسة قياسية اعتيادية من ناحية ثانية.

إجمالًا، يمكن الدفع بتعميق الارتباط بين التكنولوجيا وحياة البشر؛ وهو ما يتجلى في مجال الصحة (لتتبع الأمراض وتحليل أصلها وتخزين وتحليل البيانات الصحية واستباق الأزمات الصحية)، وتجارة الأعمال (لتعزيز النشاط التجاري)، والتسويقي (لفهم سلوك المستهلكين على نحو أفضل)، والعسكري (عبر استخدام الروبوتات والطائرات المُسيّرة لا سيما في صراعات الشرق الأوسط)، وغير ذلك، وهو الأمر الذي ينذر -في المقابل- بمخاوف غير مسبوقة جراء إساءة استخدام التكنولوجيا، وإمكانية سرقة البيانات والتلاعب بها، وإحكام قدرة السلطات الحكومية على مراقبة المواطنين وتتبعهم، لتظل العلاقة بين البشر والتكنولوجيا علاقة غير محسومة تثير التساؤل عن إمكانية إحلال الأولى محل الثانية، وأيهما يسيطر على الآخر.

ثانيًا- الأمن السيبراني:

من المتوقع أن يكون 2021 هو عام التهديدات السيبرانية الكبرى، إذ ساهمت عملية التحديث السريع والمفاجئ التي شهدتها المؤسسات والشركات على الصعيد العالمي في ظهور تحديات وتهديدات سيبرانية جديدة لم تكن تتوقعها أو حتى مستعدة لها، بدأت تأثيراتها في الظهور خلال عام 2020، وسوف تزداد حدتها وتداعياتها خلال العام الجديد. ويستند هذا التوقع إلى بروز أدوات وطرق جديدة للقرصنة قادرة على استغلال مليارات من أجهزة إنترنت الأشياء، التي سوف تنتشر بفضل التوسع في تقنيات الجيل الخامس للاتصالات اللا سلكية، واستخدامها في شن هجمات سيبرانية على البنية التحتية للدول، فضلًا عن استهداف الشركات والمؤسسات والمعامل الطبية والبحثية التي تعمل على تصنيع وتوريد الأمصال المضادة لفيروس (كوفيد - 19)، وغيرها. وفيما يلي أبرز الاتجاهات المتوقع أن تؤثر في الأمن السيبراني في عام 2021:

1) استهداف المعامل والأبحاث الطبية (Vaccine Attacks):

مع إعلان عدة شركات عالمية البدء في إنتاج اللقاحات المضادة لفيروس (كوفيد - 19)، سوف يجعلها ذلك عرضة لمزيد من الهجمات السيبرانية، إما بهدف سرقة الحقوق الفكرية الخاصة باللقاح، والبدء في إنتاجه، وإما بهدف الربح عبر هجمات الفدية الخبيثة التي تطلقها عصابات الجريمة السيبرانية. ومع زيادة الطلب العالمي للحصول على المصل، ومحدودية القدرة على التوسع في الإنتاج، على الأقل خلال الأشهر الأولى؛ يُتوقع أن تزداد وتيرة الهجمات السيبرانية على الشركات والمعامل الطبية، أو على الموردين والموزعين الدوليين والإقليميين، أو حتى الناقلين الذين سوف ينقلون اللقاح (مثل: شركات الطيران، وشركات الشحن العالمية)، وذلك بغرض تعطيل قدرة المنافسين على نشر اللقاح أو بغرض التربح.

2) اختراق الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN Attacks):

توجهت كثير من الشركات والأعمال خلال عام 2020 إلى الاعتماد على الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) لتيسير نظم العمل من المنزل، وإتاحة موارد المؤسسة للموظفين، وذلك التزامًا بتعليمات الحجر الصحي المنزلي، وتطبيقًا لسياسة العمل عن بعد. ومع وجود اتجاه لاستمرار السياسة نفسها خلال عام 2021، سوف تصبح الشبكات الخاصة الافتراضية أحد الأهداف الرئيسية الجاذبة للهجمات السيبرانية؛ حيث يستطيع القراصنة -بطرق مختلفة ومتعددة- اختراق الشبكة الافتراضية للمؤسسة. فحتى الشبكات التي يتم تأمينها بصورة جيدة جدًّا، لم تعد بمأمن من الاختراق، والذي قد يحدث من أحد موظفي المؤسسة، وسرقة بيانات الدخول الخاصة به على الشبكة ثم اختراقها.

3) تزايد نمط هجمات الابتزاز المزدوج (Ransomware Attacks):

إذ برز خلال عام كورونا شكل جديد من هجمات برامج الفدية الخبيثة على نطاق واسع؛ حيث يقوم المهاجمون بتشفير كميات كبيرة من بيانات الضحية، حتى بعد دفع الأموال اللازمة لفك تشفير البيانات، كما يقوم القراصنة بابتزازها مرة ثانية، كي لا يتم تسريب هذه البيانات، مما يعني تلبية طلبات المجرمين في

نهاية المطاف. ومع تزايد التوقعات بإمكانية اختراق مؤسسات الأعمال، والشركات، والمعامل الطبية؛ فقد يشهد العام الجديد مزيدًا من هذه الضغوط، خاصة مع انتشار برمجيات الفدية على نطاق واسع مثل برمجيات: (Maze), (Rangelock), (NetWalker), (MalLocker.B).

4) استخدام أجهزة إنترنت الأشياء في شن هجمات سيبرانية (IOT Attacks):

حذر باحثون أمنيون خلال عام 2020 من ثغرات خطيرة في أجهزة إنترنت الأشياء، مثل الثغرة الموجودة في وحدة (Cinterion Module) التي تستخدم في عدد كبير من أجهزة إنترنت الأشياء. ومع انتشار خدمات الجيل الخامس للاتصالات اللا سلكية)العمود الفقري لأجهزة إنترنت الأشياء)، سوف تزداد التهديدات الناجمة عن اختراق هذه الأجهزة بما قد يؤدي إلى أضرار كبيرة.

5) تزايد حدة هجمات الحوسبة السحابية (Cloud Computing Penetration):

نجم عن زيادة الاعتماد على نظم الحوسبة السحابية لتقديم خدمات العمل والتعليم عن بعد أثناء فترة الوباء زيادة الهجمات السيبرانية التي تستهدفها بهدف اختراق البيانات المسجلة عليها. فمثلًا تم اكتشاف عدة ثغرات خطيرة في تطبيق (Zoom) الذي زاد الاعتماد عليه لتقديم خدمات الفيديو كونفرنس، كما ظهرت ثغرات لأول مرة في خدمة (Microsoft Azure) تسمح للمتسللين باختراق البيانات والتطبيقات الأخرى الخاصة بمستخدميه، فضلًا عن رصد انتشار دودة تشفير خبيثة (Crypto-mining Worm) تنتشر في خدمة الحوسبة السحابية التابعة لأمازون، وتقوم بجمع بيانات التسجيل الخاصة بالمستخدمين. ومع استمرار توجه الشركات والأفراد نحو الاعتماد على خدمات الحوسبة السحابية، سوف تزداد الهجمات السيبرانية التي تستهدفها خلال عام 2021.

6) تصاعد الهجمات التي تستهدف سرقة العملات المشفرة (Crypto Currencies):

نشطت عصابات الجرائم السيبرانية خلال عام 2020 بصورة كبيرة؛ فمثلًا تم سرقة أكثر من 22 مليون دولار من أموال مستخدمي تطبيق محفظة بيتكوين إلكترروم (Electrum). كما استطاع أحد القراصنة سرقة ما يقرب من 24 مليون دولار من أصول لعملات مشفرة من خدمة التمويل اللا مركزي المسماة (Harvest Finance) التي تتيح للمستخدمين استثمار العملات المشفرة. كما حذر باحثون أمنيون من تصاعد هجمات شبكات البوت نت (Botnet) الخاصة بالعملات المشفرة والتي تعرف باسم (Lemon Duck) التي تقوم بخديعة المستخدمين واستغلال أجهزتهم في التنقيب عن العملات المشفرة بصورة غير شرعية. لذلك، تعتبر الهجمات التي تستهدف العملات المشفرة أحد ملامح التهديدات السيبرانية المتصاعدة عام 2021.

إجمالًا، فإن تهديدات الأمن السيبراني ستكون البند الأبرز الذي تركز عليه ميزانيات الشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها خلال عام 2021، لا سيما في ظل الهجمات التي قد تستهدف الحصول على المصل المضاد لفيروس كورونا، ومن ثم فقد تعيد الدول النظر في استراتيجياتها القومية للأمن السيبراني بصورة تتلاءم مع التحديات الجديدة، حيث إن كافة الخدمات العامة والخاصة والبِنَى التحتية أصبحت مهددة من قراصنة المعلومات.

ثالثًا- وسائل التواصل الاجتماعي:

على الرغم من التأثيرات الكارثية لجائحة كورونا خلال عام 2020، إلا أنها كانت سببًا في ازدهار وسائل التواصل الاجتماعي التي ارتفع عدد مستخدميها حول العالم إلى 4.14 مليارات يقضون ساعتين ونصف يوميًّا في المتوسط عليها، في زيادة تقدر بنحو 453 مليون عن العام السابق (أي 1.2 مليون مستخدم جديد كل يوم). مثل هذا الازدهار لم يقتصر على الزيادة الكمية فحسب، وإنما امتد إلى محتوى الاستخدام ومنصاته ضمن تغييرات أساسية سيكون لها تأثير واضح خلال عام 2021، الذي من المتوقع أن يشهد الاتجاهات الآتية:

1) صعود اللاعب الصيني في سوق المنافسة الدولية: فلطالما اعتمدت بكين سياسة انغلاقية قوامها تصميم منصات رقمية خاصة بمواطنيها، ضمن استراتيجية شاملة للسيطرة والرقابة على الإنترنت يتصدرها جدار الحماية العظيم. وعلى الرغم من تصدر الشبكات والتطبيقات الصينية قوائم الأكثر استخدامًا عالميًّا؛ إلا أن منبع ذلك دومًا كان الكثافة السكانية الضخمة للسوق الرقمية الوطنية، بيد أن ذلك المشهد شهد تغيرًا واضحًا بالاتجاه نحو إنتاج نسخ عالمية متعددة اللغات عن تلك المنصات التي لاقت انتشارًا عالميًّا، يأتي في مقدمتها تطبيق "تيك توك" لمشاركة مقاطع الفيديو المتزامنة، والذي يستخدمه 690 مليون مستخدم نشط حول العالم شهريًّا، ثلثهم تقريبًا في الولايات المتحدة وأوروبا، هذا إلى جانب تطبيقات أخرى مثل "هاجو" و"تينسينت" وكذلك "بيجو لايف" السنغافوري الذي احتكرته شركة صينية أيضًا، وهو ما يطرح بكين كمنافس قوي يقود لاعبين آسيويين تتصدرهم سنغافورة صاحبة تطبيق "لايكي".

2) كسر احتكار الهيمنة الأمريكية: ظل سوق السوشيال ميديا حكرًا على الشركات الأمريكية، وهي المنافسة التي تتسلل إليها "فيسبوك" من خلال الوسائط المرئية التي باتت هي الأكثر رواجًا، لينطلق الأخير صوب احتكارها بالاستحواذ على "إنستغرام". ولا يشكل التواجد الصيني كسرًا للاحتكار الأمريكي لتلك السوق الصاعدة من المنظور التكنولوجي والاقتصادي فحسب، وإنما يؤذن بامتلاك العملاق الآسيوي لموارد معلوماتية عملاقة، في ظل نهم تلك التطبيقات لجمع بيانات المستخدمين، وتخزينها ومن ثم تحليلها، وهو ما دخلت إليه الشركات الروسية من قبل عبر تطبيقات الألعاب المدمجة على منصات التواصل الاجتماعي الدولية. وبرغم تأكيد الشركات المنتجة للتطبيقات أنها تحفظ هذه البيانات خارج الأراضي الصينية، لكنها تظل خاضعة لقوانين بلدها الأم، ومجبرة على التعاون بموجب القوانين السارية فيها.

3) التطور النوعي في تقنيات انتشار المعلومات المضللة: والتي شهدت انتشارًا واسعًا بفعل جائحة كورونا، إلا أنه من المتوقع أن تواصل انتشارها باستخدام أدوات جديدة تعتمد على المحتوى المرئي والترفيهي، خاصة مع انتشار تطبيقات استبدال الوجوه وتحرير الصور، وبما يصنع سياقًا جديدًا للتلفيق، قوامه الفكاهة والخفة وبما يمنحها فرصًا مضاعفة للتداول والانتشار. فمع تآكل المحتوى المكتوب، وهيمنة المحتوى المصور من خلال الميميز، والصور، والصور المحررة والفيديو، والإيموجي والملصقات؛ تقف تقنيات تتبع الأخبار الكاذبة أمام تحدٍّ كبيرٍ من المنتظر تصاعده بالنظر إلى التراكم الكمي واللحظي غير المسبوق لتلك المواد المرئية، وسهولة أدوات تحريرها عبر تطبيقات متوافرة ومجانية وسهلة.

4) صناعة محتوى إرهابي يستهدف المراهقين ومستهلكي المحتوى الترفيهي: فعلى الرغم من انحسار المحتوى الإرهابي على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب محاربة الشركات الكبرى لذلك المحتوى، وانتشار تقنيات رصده وتعقبه وتدخل الدول في ذلك؛ إلا أنه من المتوقع ظهور ذلك المحتوى بأشكال جديدة تستخدم مقاطع الفيديو السريعة، والفلاتر الملونة، وأغاني الراب، وفيديوهات ساخرة تستخدم مقاطع من أفلام شعبية، وهو ما ظهر بالفعل من قبل بتعقب صور تروج للإرهابيين على "تيك توك" استخدمت فلترًا ملونًا وقلوبًا وردية. وقد يعيد ذلك تقديم المحتوى الإرهابي على المنصات الرقمية باستخدام التقنيات الرائجة لمنصات المحتوى المرئي، خاصة مع إقبال فئة المراهقين والشباب الأصغر سنًّا عليها، حيث يمثل مواليد ما بعد عام 1996 نحو 60% من مستخدمي تطبيق "تيك توك"، فيما يمثل المراهقون 78% من مستخدمي "سناب شات" النشطين.

5) استمرار التلاعب بأولويات الاهتمامات العامة: فقد استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي أن تطرح قضايا من خارج أجندة الأولويات التي تقدمها الوسائل الإعلامية التقليدية، بل باتت الأخيرة تتابع الأولى وتجعل من الترند موضوعًا رئيسيًّا لها، لكن مع بروز أدوات لتزييف الترند وتكنيكات لوضع اسم شخص أو موضوع على قائمة الرائج، بات من الممكن التلاعب بتلك الأولويات وتزييفها، ما يؤثر بالتبعية على ما تقدمه وسائل الإعلام التقليدية التي باتت ترغب في الحصول على مزيد من المشاهدات عبر التغريد ضمن سرب الرائج.

6) تطوير وسائل التواصل الاجتماعي الغامرة: والتي يتم فيها دمج تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز، وهي التقنيات التي تخلق بيئة "تغمر" المستخدم، وتعيد صياغة تجربة التعرض ككل، حيث تتنامى مساعي شركات وسائل التواصل الاجتماعي إلى تقديم تجربة أكثر ثراء وواقعية، وهو ما يتكامل مع سياساتها بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنتاج تقنيات تفاعلية مثل المساعدات الشخصية الرقمية.

7) تصاعد تهديدات الخصوصية في ظل التطبيقات الشاملة: وذلك باتجاه منصات التواصل الاجتماعي إلى تطوير نفسها وفق مفهوم "المنصة الشاملة" (Super app)، حيث يستطيع المستخدم من خلالها التسوق، ومشاهدة الفيديوهات، والألعاب، والدفع، وكذلك التسجيل والولوج لمختلف المنصات والخدمات. ومع تطوير ذلك، سيُوضع المستخدمون تحت السيطرة الكاملة لتلك الشركات.

إجمالًا، تواجه وسائل التواصل الاجتماعي في 2021 جملة تحديات غير مسبوقة؛ ولا سيما في ظل المتاجرة ببيانات المستخدمين، وتوظيف التنظيمات الإرهابية لها، والوقوع في شرك الترند الزائف، أو الصعود بأشخاص وموضوعات لا تعبر عن الاهتمام العام. ناهيك عن إتاحة تقنيات التزييف العميق في تطبيقات استبدال الوجوه ومزامنة الشفاه التي يشاركها المستخدمون بكثافة على سبيل الفكاهة، فيما تبقى أدوات التحليل الآلية غير قادرة على ملاحقتها وتتبعها، وهو ما يجعل من المحتوى المرئي -الأكثر شعبية والأصعب في التتبع- الخيار الأفضل أمام مروجي الأخبار الكاذبة والشائعات.

قضايا عالمية:

أولويات ضاغطة

- تغيرات سياسات الصحة ما بعد أزمة كورونا
- لماذا سيستمر المد الشعبوي بعد هزيمة "ترامب"؟
- الطبقة الوسطى.. انكماش غربي وتوسع آسيوي
- صعود عالمي لصحافة الذكاء الاصطناعي
- اتجاه متفائل حول قضايا البيئة بعد فوز "بايدن"

إشراف: **عزت إبراهيم**

مشاركون: **أشرف أمين - منال لطفي - جلال نصار - د. عمر الحسيني**

هل تتغير السياسات الصحية العالمية في مرحلة ما وباء كورونا؟ ما هو مصير الشعبوية بعد خسارة "ترامب"؟ هل سيكون الاقتصاد العالمي قادرًا على خلق وظائف كي يحد من تراجع الطبقة الوسطى؟ هل يودع العالم "صحافة المواطن" باتجاه صحافة "الذكاء الاصطناعي"؟ هل ستتصدر قضايا البيئة أولوية التفاعلات العالمية بعد فوز "بايدن"؟.

خمسة أسئلة أو بالأحرى قضايا عالمية تتقاطع فيها التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وتمس مستقبل صناع القرار والسياسات على المستوى الدولي، والأهم أنها تؤثر في المصير المشترك للبشر أو التماسك الاجتماعي في بلدان بعينها. لذلك، يطرح هذا المحور من إصدار توقعات 2021 اتجاهات مستقبلية حول تلك القضايا، انطلاقًا مما جرى من تفاعلات في عام 2020، من أبرزها:

أولًا- مراجعة التعاون الصحي العالمي ما بعد كورونا: إذ ترك فيروس كورونا العالم يعيد حساباته فيما يتعلق بكيفية تحسين الأوضاع على المستوى الدولي، بعد أن كشف الفيروس عن أزمة في البنى التحتية، والاستعدادات لمواجهة جائحة مثل (كوفيد-١٩). وبعد ظهور لقاحات ضد المرض، برزت على الفور تساؤلات عن حتمية التعاون الدولي المتعدد الأطراف لتوفير العلاج في الدول الفقيرة والأكثر فقرًا، من خلال دعم منظمة الصحة العالمية والبرامج العابرة للحدود التي ترعاها الأمم المتحدة.

ثانيًا- عودة الاهتمام العالمي بقضية التغير المناخي: فبعدما فشلت الأنظمة المالية والحماية الاقتصادية الحالية في العالم في فرض حالة الطوارئ المناخية والبيئية بما يقلل من الانبعاثات الكربونية، يعول المجتمع العالمي على عودة الاهتمام الأمريكي بقضية حماية البيئة العالمية في ضوء فوز "جو بايدن" بالسباق الرئاسي، والتوافق الممكن في قمة مجموعة العشرين التي ستُعقد في إيطاليا عام 2021، من أجل مستقبل خالٍ من الكربون ووضع أساس للاقتصاد الطبيعي.

ثالثًا- ترابط الهبوط والصعود بين الشعبوية والطبقة الوسطى: حيث تتداخل القضيتان في نواحٍ عديدة. فكلما زادت الضغوط على الطبقة الوسطى، سعت التيارات الشعبوية إلى استغلال حالة القلق والغضب. ذلك أن النمو المتوقع للطبقة الوسطى العالمية إلى ٥.٣ مليارات نسمة عام ٢٠٣٠ بزيادة ملياري نسمة سيطرح تأثيراته في عام 2021، في ضوء ما يعنيه هذا النمو من تطلعات وقوى شرائية عملاقة، لكنه -بالمقابل- يواجه معضلة وصول بعض الاقتصاديات إلى مراحل من الركود. أما الشعبوية، فقد تعرضت لضربة قوية بسقوط "ترامب"، لكنها ليست هزيمة، حيث تشهد الظاهرة صعودًا وهبوطًا في مناطق متفرقة من العالم، وما زالت تتغذى على الخوف من الأجانب، والتمييز على أساس النوع والعرق، ضمن عوامل أخرى.

رابعًا- انطلاق صحافة الذكاء الاصطناعي وتصاعد الفوضى الإعلامي: إذ تشهد قضايا الإعلام التقليدي وغير التقليدي تغيرات متسارعة، فبات من المؤكد أن العالم يتجه إلى صحافة "الذكاء الاصطناعي" نتيجة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا العالمية، وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وبالتالي أوشكت الدول والمجتمعات على توديع "صحافة المواطن". من جانب آخر، يفتقر العالم إلى عملية وضع الأطر القانونية المناسبة للحد من الاستخدام الضار للإعلام الجديد، خاصة ضد الجماعات التي تنتهج العنف وتروج لخطاب الكراهية، وتتلقى تمويلات من دول وتنظيمات ترعى الإرهاب، ومن المرجح أن تزداد ظاهرة القنوات خارج إطار الدول، مما يُنذر بمزيد من الفوضى عالميًّا وإقليميًّا.

أولًا- السياسات الصحية:

مثّل وباء كورونا مرحلة فارقة في السياسات الصحية العالمية، لما خلفه الوباء من تأثيرات كبرى على النظم الصحية في مختلف دول العالم. وشأن كل الأحداث التاريخية الكبرى، فإنه يمكن تقييم هذه السياسات في مرحلة ما قبل (كوفيد - 19)، كنقطة انطلاق لتحديد مستقبلها في مرحلة ما بعد كورونا، وذلك عبر ما يلي:

1) اتجاهات صحية عالمية لمكافحة الأمراض قبل الجائحة: فوفقًا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 فإن العالم قبل (كوفيد - 19) كان يسير بخطى ثابته لتطبيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالصحة الجيدة، والرفاه للجميع، ولكافة المراحل العمرية، وهو ما انعكس بصورة إيجابية في انخفاض معدلات وفاة الأطفال الأقل من خمس سنوات، وتحسن الخدمات الموجهة للمرأة والصحة الإنجابية، إضافة إلى انخفاض في عدد الوفيات والإصابات بالأمراض المعدية (مثل: الملاريا، والإيدز، والسل) على مدار العقدين الأخيرين في العالم. كما زادت حملات التوعية الدولية بالأمراض غير المعدية، مثل: أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسكري، وغيرها من الأمراض التي تضاعفت خلال العقود الأخيرة، بسبب نمط الغذاء وطبيعة الحياة.

على الجانب الآخر، ظل التحدي الدولي قبل كورونا وبعدها هو تعزيز البحوث الدوائية للوصول إلى علاجات فعالة للتغلب على أمراض الشيخوخة، والأمراض المزمنة، مثل: أمراض المخ، والأورام، والسكري، والضغط، وقائمة من الأمراض المهملة التي قلما تهتم بها شركات الدواء الكبرى.

2) تركيز الموارد الصحية العالمية لمواجهة الجائحة: مع اجتياح فيروس (كوفيد - 19) كافة بقاع الأرض تغيرت كافة المعادلات والسياسات الصحية خلال عام 2020، إذ باتت الأولوية لتسخير الموارد المالية وفرق الأبحاث للوصول إلى علاجات دوائية. ومع توالي الإعلان عن اعتماد عدد من اللقاحات، وبدء حملات التطعيم منذ ديسمبر 2020؛ فمن المتوقع أن يستمر إجراء أكبر عملية تلقيح في التاريخ خلال عام 2021، وربما في العامين التاليين، أملًا في الوصول لما هو معروف بـ"مناعة القطيع"، حيث يتم تحصين أكثر من 70% من السكان للحد من الإصابات والمضاعفات الصحية بسبب الفيروس.

ومع وجود أكثر من 32 لقاحًا في المراحل الثانية والثالثة من التجارب الإكلينيكية، فمن المتوقع خلال عام 2021 أن يتم اعتماد المزيد من اللقاحات، وهو ما قد يُعزز من إتاحة اللقاحات، خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما ستسهم دراسات ما بعد اعتماد اللقاحات في الرد على الكثير من الأسئلة المعلقة إلى الآن مثل: المدى الزمني للتحصين، والحاجة لجرعات تنشيطية، ومدى احتمالية أن يكون المحصنون ناقلين للعدوى. كل تلك الأسئلة من المحتمل الإجابة عنها بما قد يسهم في طرح لقاحات أفضل وأكثر فاعلية خلال عام 2021 والسنوات التالية.

كما ثبت خلال عام 2020 وجود نقص في عدد العاملين بالقطاع الصحي، ما بين أطباء وتمريض بالدول النامية لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، إضافة إلى الحاجة لتجهيز مراكز الرعاية الصحية، وغرف الطوارئ، بما يتوافق مع تعداد السكان في كل دولة.

3) تبعات سلبية للجائحة على القطاع الصحي العالمي:

إذ تسببت أزمة كورونا في تبعات سلبية على القطاع الصحي والبرامج الدولية لتحسين الخدمات الطبية، خاصة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وإذا أخذنا في الاعتبار أن نصف سكان الأرض هم فقط من يتمتعون بدعم للخدمات الصحية الأساسية، وأن مليار شخص ينفقون ما لا يقل عن 10% من ميزانيات أسرهم على الرعاية الصحية، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة لعام 2020؛ فإن الأعباء الصحية ستزداد، خاصة في الدول النامية، بعد الخسائر الاقتصادية بسبب الوباء.

ووفقًا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 الصادر عن الأمم المتحدة، فقد أثر الوباء على تناقص الميزانيات والبرامج الموجهة لصحة المرأة والطفل، وتنظيم الأسرة حول العالم، وعلى خطط استمرت لعدة عقود في مجال صحة الأطفال، بما يشير إلى ارتفاع وفيات مئات الآلاف من الأطفال الأقل من 5 سنوات خلال هذا العام والسنوات التالية ما لم يتم التنبه لهذا الأمر.

كما يشير التقرير إلى أن وباء كورونا تسبب منذ مارس الماضي في تعطيل حملات تحصين الأطفال في العالم، خاصة حملات الحصبة، وشلل الأطفال، والكوليرا، والحمى الصفراء، وغيرها من اللقاحات. فضلًا عن أن إغلاق الحدود بسبب الوباء أدى إلى نقص باللقاحات، خاصة بالدول النامية. ناهيك عن أن الخوف المجتمعي من التردد على المستشفيات والوحدات الصحية، خشية التقاط عدوى كورونا؛ يمثل أحد التحديات الإضافية في الكشف المبكر، وعلاج الحالات الأوْلى بالرعاية من غير مرضى (كوفيد - 19).

أيضًا ألقت كورونا بتبعاتها على تراجع تمويل البرامج الوقائية لتجنب عدوى الأمراض المعدية، مثل الملاريا، التي تتسبب في وفاة 400 ألف حالة سنويًّا، 90% منهم في إفريقيا جنوب الصحراء. لذا، قد يشهد عام 2021 ارتفاعا في نسب الإصابات والوفيات بسبب الملاريا ما لم يتم إعادة تفعيل برامج الوقاية والكشف المبكر والعلاج من المرض. الأمر ذاته ينطبق على برامج الوقاية والعلاج من أمراض أخرى كفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والسل، وأمراض المناطق الحارة وغيرها.

4) مستقبل التغيرات في السياسات الصحية العالمية:

إذ تفرض جائحة كورونا مراجعة الخطط والاستراتيجيات الدولية للأمن الصحي للحد من انتقال أي عدوى فيروسية أو ميكروبية محتملة في السنوات المقبلة. وستستند تلك الخطط على دعم البحوث الطبية المشتركة للرصد المبكر للوبائيات ودراسة الأمراض المعدية، ودعم البحوث الدوائية واللقاحات في هذا المجال. كما من المهم الاستفادة من التقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والرصد المبكر للإصابات، وتطوير المراكز الطبية ووحدات الخدمة الصحية. إضافة إلى تدريب الكوادر الطبية ورفع كفاءتها، وزيادة عددها بما يتوافق مع الزيادة السكانية العالمية.

على الجانب الآخر، من الضروري الالتفات إلى القضايا الصحية الملحة، والتي كانت محل اهتمام العالم على مدار العقود الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بصحة الطفل والمرأة. إذ تمثل أهداف التنمية المستدامة، كالقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وضمان حياة صحية وتعليم جيد للجميع، وغيرها؛ طريقًا إلى تكوين سياسات صحية مستدامة بمشاركة الدول والمجتمع المدني والشركات الدولية، بما يقلل من احتمالات الكوارث الصحية على المديين القريب والبعيد.

ثانيًا- مستقبل الشعبوية:

وجّه عام 2020 ضربة رمزية للشعبوية بخسارة "دونالد ترامب" انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، وانقلاب شريحة من الرأي العام البريطاني على مشروع البريكست، وسوء إدارة بعض رموز التيارات الشعبوية كالرئيس البرازيلي "جايير بولسونارو" ورئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" لجائحة كورونا وتداعياتها. ومع ذلك كله، لم تتعرض الشعبوية لضربة قاضية، ما يشير إلى أنها ستظل إحدى الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية في 2021. وإذا كان المد الشعبوي سيتواصل، فإن ما سيتغير هو النظرة له، على النحو الذي تطرحه الاتجاهات الآتية:

1) النظرة للشعبوية كتحدٍّ إيجابي للديمقراطيات الليبرالية: إذ مضت التيارات السياسية السائدة، يمين الوسط ويسار الوسط، في التعامل مع المد الشعبوي خلال السنوات الماضية على أنه تيار مؤقت، غير عقلاني، حمائي، قومي، منغلق، وربما حتى عنصري. لكن منذ صدمة زلزال البريكست وانتخاب "ترامب" 2016، تعددت محاولات إعادة فهم ظاهرة الشعبوية بطريقة أفضل باستخدام أدوات تحليلية تتنوع بين النظريات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والثقافية.

فقد نُشرت الكثير من الكتب والأبحاث في عام 2020 التي تُعيد النظر في الشعبوية بقدر أكبر من التفهم والحساسية، بعيدًا عن الأحكام الجاهزة. فمن جهة، أعادت تلك المراجعات الجديدة حول الشعبوية النظر في التسمية نفسها، فالكثير من الأكاديميين والمفكرين باتوا يفضلون تسميات مختلفة للظاهرة مثل، "الحركات المضادة للنخبوية" "Anti –Elitism"، و"الحركات المضادة للمؤسسة" – anti establishment، أو "المضادة للنظام" "anti -system".

من جهة أخرى، برزت ديناميات جديدة في فهم الشعبوية عبر مراجعات نقدية لأكاديميين بارزين مثل: مايكل ساندال، وأندريس رودريغيز بوز، ومايكل إيجناتييف، وسارة هوبولت، حيث تم النظر للشعبوية كتحدٍّ صحي وإيجابي للديمقراطية الليبرالية؛ بل إنها قد تساهم في إصلاح فكرة "التمثيل السياسي"، لأن هناك المليارات من البشر يشعرون بأنهم غير ممثلين سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا. بهذا المعنى، فإن الشعبوية ليست بالضرورة معادية للديمقراطية؛ بل على العكس قد تكون مصدرًا للتجديد الديمقراطي.

2) تنامي الشكوك حول عدم انحسار المد الشعبوي العالمي: فبرغم أن تراجع الإعجاب بمشروع البريكست في بريطانيا، وهزيمة "ترامب" في أمريكا، أعطى انطباعًا بأن الشعبوية في طريقها للانحسار، فإن التداعيات الاقتصادية المتوقعة لجائحة كورونا خلال عام 2021، وتحليل نتائج الانتخابات الأمريكية نفسها، يُلقي بظلال من الشكوك على استنتاج أن الشعبوية في طريقها للانحسار.

ففوز "جو بايدن" لم يوجّه ضربة قاضية لمشروع "ترامب"، فبينما حصد الأول أكبر عدد من الأصوات الشعبية في التاريخ الأمريكي (أكثر من 81 مليون صوت)، فإن الثاني، برغم هزيمته، قد حصد ثاني أكبر عدد من الأصوات الشعبية في تاريخ أمريكا (أكثر من 74 مليون صوت). أي إن "ترامب" نال نحو 12 مليون صوت إضافي مقارنة بعام 2016، كما ظلت قاعدته من الناخبين في الجنوب المحافظ والوسط الغربي الريفي وفية له، ففي ووسط مجتمعات البيض في أمريكا نال "ترامب" 6 أصوات من أصل كل 10 أصوات.

ويعكس تمسك هذه القاعدة الشعبية القوية بمشروع "ترامب" وخطابه رغبتها في أن يظل صوتها مسموعًا، وأن تُقدَّم لها حلول واقعية وليس تصورات نخبوية جاهزة، لأنه بدون ذلك لن تنتهي الشعبوية، بل قد تعود على يد سياسيين آخرين، خاصة أن الكثيرين يرددون بالفعل أن "الترامبية لم تنجح لأنها لم تطبق بالطريقة الصحيحة".

3) التداعيات الاقتصادية لكورونا قد تهدد بموجة شعبوية جديدة: فما يعزز الاعتقاد بأن الشعبوية ليست في طريقها للانحسار هو أن جذور الموجة الأولى منها ما زالت موجودة. فتلك الموجة ظهرت من رحم الأزمة المالية العالمية عام 2008، وما تبعها من سياسات اقتصادية قامت على تقديم برامج إنقاذ مالي بتريليونات الدولارات لإنقاذ البنوك والشركات الكبرى التي هي أكبر من أن يُسمح لها بالانهيار. في المقابل، تُرك مئات الملايين حول العالم يفقدون وظائفهم، وتركت شبكة الأمان الاجتماعي حولهم، ومنازلهم، وحتى مدخراتهم التقاعدية.

ولعل المخاوف في 2021 تكمن في أن تلجأ الكثير من الدول للتعامل مع تداعيات كورونا كما تعاملت مع تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، والتي أدت إلى صعود الشعبوية في المقام الأول. وبالتالي، ستكون هناك محطات أساسية خلال 2021 تحدد المسار الذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع الشعبوية أو صعودها، على رأسها سؤال الجائحة والرد الاقتصادي عليها. فتقديرات الكثير من المؤسسات الدولية أنه مع الأشهر الأولى من 2021 سيجد مئات الملايين من الناس حول العالم أنفسهم بلا وظائف، وستجد حكومات العالم نفسها أمام خيارين: إما مواصلة الاقتراض، وزيادة الإنفاق العام على أمل تمويل الاستثمارات، ودعم النمو، وخلق وظائف. وإما زيادة الضرائب، وتقليل الإنفاق العام، وتجميد الأجور، والاستقطاع من برامج الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم والبنية التحتية، وهو ما يُهدد بموجة جديدة من الشعبوية قد تكون أكثر حدة وخطورة مما شهده العالم حتى الآن.

لذا، ستكون الأعين متجهةً خلال 2021 نحو، أولًا: كيفية تعامل دول العالم مع برامج التعافي الاقتصادي بعد كورونا. ثانيًا: الخيارات المصيرية للدول بين زيادة الإنفاق العام لدفع الاستثمارات المحلية وتعزيز النمو وتشجيع الاستهلاك الداخلي، مقابل الوصفة العكسية وهي تقليص الإنفاق العام لمحاولة سد العجز الهائل في الميزانية.

4) الخيارات السياسية للناخبين في الانتخابات الأوروبية 2021: إذ ستكون هذه الخيارات محددًا لمستقبل ظاهرة الشعبوية ما بين الصعود والخفوت، عبر عدة محطات انتخابية أوروبية، أولها هولندا، التي لطالما كانت مقياسًا لصعود وهبوط الشعبوية، حيث ستُجرَى الانتخابات العامة في 17 مارس 2021، وستكون أحد المؤشرات على مزاج الشارع حيال أحزاب اليمين القومي الشعبوي، ممثلًا في حزب "من أجل الحرية" بزعامة "خيرت فيلدرز". ثانيها بريطانيا، حيث ستُجرى الانتخابات المحلية في 6 مايو 2021، وستكون أول انتخابات تحكم على أداء حزب المحافظين (يمين الوسط) في إدارة الاقتصاد بعد جائحة كورونا وبريكست. وإذا مُني رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون" وحزب المحافظين الحاكم بهزيمة كبيرة فسيكون هذا مؤشرًا مهمًا. لكن المؤشر الأهم هو: من الذي سيستفيد من تراجع المحافظين، هل سيكون حزب العمال (يسار الوسط)، أم أحزاب شعبوية جديدة على يمين السياسة البريطانية مثل حزب "إصلاح بريطانيا" بزعامة "نايجل فاراج"؟.

أما ثالثة المحطات الانتخابية، فهي انتخابات البرلمان الأسكتلندي في 6 مايو 2021، حيث يريد التيار القومي في أسكتلندا تفويضًا شعبيًّا من الناخبين من أجل إجراء استفتاء شعبي ثانٍ على انفصال أسكتلندا عن المملكة المتحدة. وإذا حصد الحزب القومي الأسكتلندي غالبية مقاعد البرلمان فسينال التفويض الشعبي الذي يريده للدفع نحو استفتاء ثانٍ لاستقلال أسكتلندا، وهذا يعني أن التيار القومي-الشعبوي سيلعب دورًا متزايدًا على المسرح البريطاني خلال 2021.

رابع المحطات في ألمانيا، حيث تُجرَى الانتخابات الفيدرالية في 24 أكتوبر 2021، وبينما حقق حزب "البديل من أجل ألمانيا" القومي الشعبوي انتصارات كبيرة بالانتخابات العامة والولايات في السنوات القليلة الماضية، دفعت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" لإعلان مغادرتها للمشهد السياسي بحلول 2022؛ فإن أنظار أوروبا والعالم ستترقب مزاج الشارع الألماني في الانتخابات الجديدة للوقوف على مدى شعبية اليمين القومي الشعبوي.

ثالثًا- الطبقة الوسطى:

ما الذي تريده الطبقات الوسطى والعمالية حول العالم في 2021؟. هناك إجابة واحدة وهي: الوظائف. فبسبب جائحة كورونا في عام 2020 عانى الاقتصاد العالمي أسوأ تراجع في نسب النمو منذ "الكساد العظيم" في مطلع القرن العشرين، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية في العديد من البلدان. ومع توقّع استمرار الأداء الاقتصادي حول العالم متأثرًا بتداعيات كورونا، فسيكون التحدي الأكبر خلال العام الجديد هو خفض مستويات البطالة، وخلق وظائف جديدة. لكن يبدو أن هذا التحدي سيزداد صعوبة في ظل الاتجاهات العالمية الراهنة والمتوقعة لمستقبل الطبقة الوسطى، ومن أبرزها:

1) صعوبة خلق الوظائف مع تراجع فرص الحراك الاجتماعي والمساواة الاقتصادية:

فمنذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات، كان الحراك الاجتماعي في الغرب قويًا، وتوزيع الثروة أكثر عدالة. لكن منذ السبعينيات، باتت أقلية تمتلك الجانب الأكبر من الثروة، وبالتالي تدهورت أوضاع الأغلبية على مدار العقود الماضية. وقاد ذلك إلى ما سُمي بـ"جغرافيا السخط" (Geography of Discontent)، بحسب عالم الاجتماع الأمريكي "فيل ماكان"، بسبب الفجوة الاقتصادية مناطقيًا وطبقيًا، ثم صعود "سياسة الغضب" و"انتقام المناطق المنسية" (The Revenge of the Places That don't matter)، بحسب "أندريس رودريغيز بوز" عالم الجغرافيا الاقتصادية.

فخلال العقود الثلاثة الماضية استطاعت لندن، القلب المالي والسياسي والثقافي لبريطانيا، خلق وظائف أسرع كثيرًا من قدرة المدن الصناعية والساحلية المنسية والمهمشة في شمال إنجلترا. الظاهرة ذاتها حدثت في أمريكا. فما بين عامي 1980 و2016 استطاعت مناطق الساحل الشرقي والشمال الشرقي مثل: نيويورك، وبوسطن، وفيلادلفيا، وبالتيمور، وواشنطن، ومناطق الساحل الغربي الأمريكي مثل: كاليفورنيا، وأوريجون؛ خلق وظائف بمعدلات أسرع وبأجور أفضل كثيرًا من مناطق الوسط الأمريكي قرب البحيرات العظمى، من نورث داكوتا إلى الحدود المكسيكية، ومناطق عديدة في حزام الصدأ مثل: أريزونا، وأوهايو، ونورث كارولينا.

2) انكماش وتدهور الطبقات الوسطى والعمالية في الغرب ونموها آسيويًا:

فالعامل الأمريكي يكسب اليوم أقل مما كان يكسبه في عام 1979. وبينما كان 98% من الرجال الحاصلين على تعليم ثانوي يحصلون على عمل بأجر لائق في الستينيات والسبعينيات، انخفضت هذه النسبة في الوقت الراهن إلى 68% فقط. أما النسبة الباقية التي لا تدخل قطاعات العمل المنظم، فتضطر للعمل بعقود بالساعة في مهن تُسمى بـ"المهن المنسية"، أو "الوضيعة" (bullshit jobs)، بحسب عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي "ديفيد جريبر".

إجمالًا شهدت الطبقة الوسطى الأوروبية والأمريكية تآكلًا في العقد الماضي، بسبب الأزمات الاقتصادية، وظروف العمل المتغيرة، وارتفاع البطالة، خاصة بين الشباب. ووفقًا لتقديرات الاتحاد الأوروبي، ستنخفض نسبة الطبقة الوسطى الأوروبية والأمريكية من 50٪ من الإجمالي العالمي في عام 2016 إلى 22٪ فقط بحلول عام 2030. يأتي ذلك على النقيض من المعطيات في آسيا. إذ من المتوقع أن تنمو الطبقة الوسطى العالمية خلال العقد المقبل (2021-2030)، لتصل إلى 5.3 مليارات شخص بحلول عام 2030، كما أن نحو 66% من الطبقة الوسطى الجديدة ستكون في آسيا التي تشهد معدلات نمو اقتصادي ثابتة، وعدد سكان متزايد، وقدرة استهلاكية ترتفع باضطراد.

وستشكل الصين والهند أكثر من 43٪ من الطبقة الوسطى العالمية بحلول نهاية العقد. وفي حالة الصين، يُتوقع أن يكون نحو 70% من السكان قد دخلوا الطبقة الوسطى مع توقعات بثورة استهلاكية جديدة في الصين تصل إلى 10 تريليونات دولار من السلع والخدمات. أما في إفريقيا، فإن الطبقة الوسطى في كل مصر ونيجيريا ستبلغ نحو 100 مليون نسمة خلال سنوات قليلة، وباستثمارات نوعية في قطاعات التعليم والصحة وخلق الوظائف، فإن هذا النمو الكبير في الطبقة الوسطى سيقود تلك البلدان إلى تحقيق نسب نمو قياسية.

3) تحديات الوظائف البديلة والأتمتة للطبقة الوسطى في آسيا: فإذا كان من المتوقع إجمالًا أن ينمو إنفاق الطبقة الوسطى حول العالم من حوالي 40 تريليون دولار بنهاية 2020 إلى 64 تريليون دولار بحلول عام 2030، فإن ذلك يمثل فرصًا خاصة في آسيا، لكن بالمقابل يثير تحديات هائلة خلال العقد الحالي، منها خلق الوظائف، فالتجربة الصينية والهندية في الاتساع الكبير في الطبقة الوسطى تشير إلى أنه بعد عقود من النمو الاقتصادي المستدام ستبدأ الطبقات التي تمتعت بحراك اجتماعي ثابت في البحث عن وظائف بديلة تحقق لها العائد الاقتصادي المطلوب والمكانة الاجتماعية أيضًا.

وهذا يعني أن مئات الملايين حول العالم سيكفّون عن الرضا بشغل "الأعمال المنسية"، وسيريدون أنواعًا أفضل من الوظائف تحقق لهم الاحترام والمكانة الاجتماعية. وسيصعب من تحدي خلق الوظائف التوجه العالمي إلى "الآتمتة"، حيث إنها قد تحقق معدلات إنتاجية أكبر في قطاعات عديدة، لكن الأثمان الاقتصادية والسياسية للبطالة والغضب الاجتماعي مكلف أيضًا. كذلك فإن النمو المتسارع للطبقة الوسطى يرتبط بتحديات أخرى تتعلق بالتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والطاقة النظيفة، والحفاظ على النظام الإيكولوجي.

قد تصبح هذه التحديات أكثر خطورة إذا استمرت ظاهرتا نمو الطبقة الوسطى من ناحية، والتفاوت والتباين الطبقي بين الـ5% الذين يملكون 90% من الثروة، والـ95% من السكان الذين يملكون 10% فقط من الثروة من ناحية أخرى. مثل هذا التفاوت يخلق ما يُسمى بـ"الحلقة المفرغة". فالتباين الطبقي الواسع وضعف الحراك الاجتماعي أدى إلى إضعاف الطبقة الوسطى وانكماشها، وهو بدوره أدى إلى انخفاض الطلب الكلي على الاستهلاك والتباطؤ الاقتصادي الذي قاد إلى الانكماش وضعف الاستهلاك المحلي، وأدى ذلك الأخير إلى هروب الشركات الكبرى للخارج بحثًا عن أسواق جديدة وإنتاج للسلع بأقل تكلفة ممكنة، وكل هذا أدى إلى إضعاف الحراك الاجتماعي وتآكل الطبقة الوسطى.

4) مخاوف نشوء حركات احتجاجية أكثر خطورة حول العالم: إذ خلّفت الفجوات الاقتصادية التي أثرت على أوضاع الطبقة الوسطى استقطابًا سياسيًّا وثقافيًّا في العالم، لأنه تحت شعار "لا تلم إلا نفسك"؛ تخلت النخب الحاكمة حول العالم بفعل تبينها سياسات العولمة وحرية انتقال رأس المال والعمالة والبضائع عن تقديم الدعم الكافي للطبقات الوسطى والعمالية على مدار عقود.

لكن -بالمقابل- سعى الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" لتقديم الحل عبر التعليم، ففي كلمة ألقاها "أوباما" في عام 2013، قال للطلاب الأمريكيين: "نحن نعيش في اقتصاد عالمي للقرن 21، وفي الاقتصاد العالمي يمكن للوظائف أن تذهب إلى أي مكان. الشركات تبحث عن الأشخاص الأفضل تعليمًا أينما كانوا. إذا لم يكن لديك تعليم جيد، فسيكون من الصعب عليك العثور على وظيفة تدفع لك أجرًا لائقًا للمعيشة".

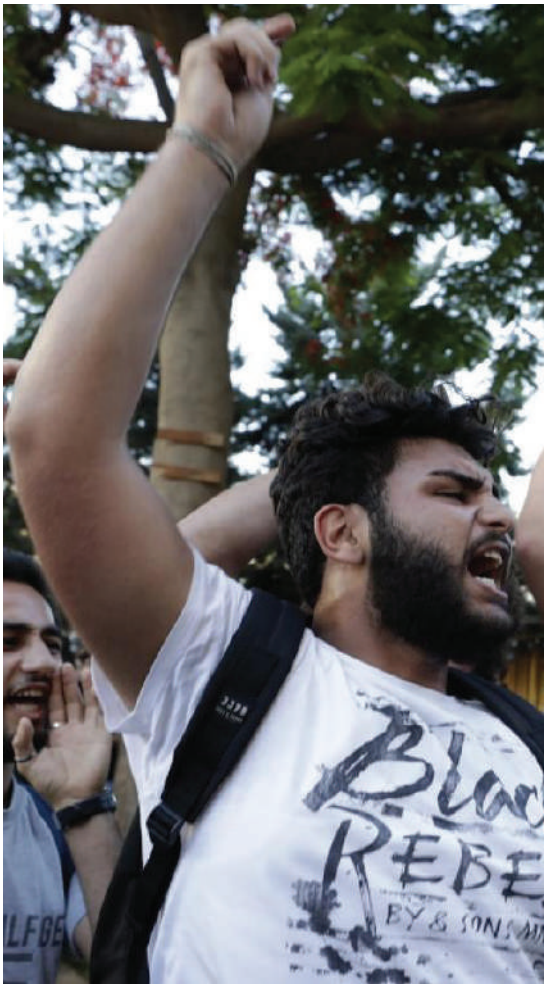

لكن ظلت حقيقة الأمر أن ثلثي الشعب الأمريكي لا يدخل الجامعة (36% فقط من الأمريكيين في سن التعليم الجامعي يدخلون الجامعة)، وبالتالي هناك الملايين الذين يجدون أنفسهم عالقين بلا مخرج وسط وضع اقتصادي واجتماعي يتدهور. لذلك، فإن تحدي العقد الحالي هو إعادة النظر في كل جذور الغضب الشعبي، وإنقاذ الطبقات الوسطى والعمالية من الانكماش والتآكل، حيث إن استمرار تآكل تلك الطبقات قد يؤدي إلى حركات احتجاج شعبية أكثر خطورة وراديكالية مما شهده العالم خلال العقد الماضي.

5) الصراع بين سياسات العولمة وحماية الطبقات الوسطى والعمالية: فمع مطلع 2021، ستبدأ الصين وأمريكا تحت إدارة "جو بايدن" مفاوضات حول الحرب التجارية بينهما. وستكون هذه لحظة فارقة لمعرفة كيف ستحدث المصالحة بين إبقاء النظام الاقتصادي العالمي مفتوحًا، وفي الوقت نفسه حماية الطبقات العمالية والوسطى حول العالم. فهناك إغراء واضح لدى أمريكا والصين لإنهاء الحرب التجارية بينهما، والعودة للعب بالقواعد القديمة. لكن سيترتب على ذلك استمرار استنزاف الوظائف في أمريكا، وغيرها من الدول الأوروبية، وهروب الشركات الكبرى للعمل في الخارج في بيئات اقتصادية تقدم عمالة أرخص، وضرائب أقل، ومعايير أسوأ للبيئة. ولا يبدو أن هذا هو الطريق الذي تريد الإدارة الأمريكية الجديدة السير عليه، فهناك جاذبية في خطاب "إعادة الوظائف الأمريكية"، و"معاقبة الشركات" التي تعمل في الصين وفيتنام وبنجلاديش وسيريلانكا؛ لكن يظل الخطاب شيئًا، والسياسات الملموسة على أرض الواقع شيئًا آخر.

رابعًا- الإعلام التقليدي والجديد:

أثبتت الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2020 أن وسائل الإعلام والصحافة التقليدية لا تزال قادرة على التأثير في الرأي العام والنخب، بعدما طورت أدواتها ووسائطها التكنولوجية. فبرغم التأثير الكبير الذي أحدثته وسائل الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي، لكنها لم تحلّ بشكل كامل محلّ الإعلام التقليدي الذي وظف أدوات الإعلام الجديد لمواجهة تراجعاته.

فبينما استخدم "دونالد ترامب" في السباق الرئاسي الأمريكي شبكات التواصل الاجتماعي بكثافة في بث أخباره وتعليقاته لمواجهة ما اعتبره انحيازًا ضده في التغطية الإعلامية؛ فإن منافسه "جو بايدن" الذي فاز في ذلك السباق، ركز على وسائل الإعلام والصحافة التقليدية، خاصة القنوات والجرائد والمجلات التي تمتلك منصات فاعلة على الإعلام الجديد تنقل الخبر والحدث لحظيًّا، وتعيد صياغة المحتوى الرئيسي بما يتناسب مع كل وسيلة وما يلزم ذلك من تقارير وفيديوهات.

لذلك، بدا أن الإدراك لحرفية صياغة المحتوى ومضمون الرسالة الإعلامية بغض النظر عن طبيعة الوسيلة هو الأمر الحاسم في عملية الاتصال في 2020 وما بعدها. ومن هنا يمكن طرح عدة اتجاهات متوقعة تصل في مضمونها وأدواتها بين وسائل الإعلام التقليدي والجديد في عام 2021.

1) اتساع عملية دمج وسائط الإعلام التقليدية والجديدة: إذ يمكن القول إن وسائل الإعلام تنتقل من الصراع بين التقليدي والجديد إلى تصميم صياغات ومضامين إعلامية تدمج كل الوسائط، وفقًا للمحتوى الذي يناسبها شكلًا ومضمونًا، وهو الاتجاه الذي سيكون على الأرجح بارزًا أكثر في عام 2021. وبينما برز ذلك -كما أسلفنا- في الانتخابات الأمريكية، فمن المرجح أن يأخذ اتساعًا أكبر في الدول النامية، حيث بات من الصعب عزل وسائل الإعلام التقليدية عن الجديدة، حيث أظهرت التحولات التقنية المتسارعة أن الحكومات لن يكون بمقدورها مستقبلًا التحكم في مفاصل الإعلام، خاصة أن ممارسيه باتوا لا يقتصرون على من يحصلون على ترخيص من المسئولين في دولهم، فالفضاء الإعلامي أضحى لا يرتبط بقيود ولا بقوانين، كما هو حال الإعلام التقليدي. ناهيك عن انجذاب جمهور غير قليل إلى محتوى شبكات التواصل الاجتماعي، مثل: "الفيسبوك، السناب، تويتر، الإنستجرام، اليوتيوب" وغيرها، بما يمكن النظر إليه على أنه إعلام الجمهور إلى الجمهور.

ومع ما حملته وسائل التواصل الاجتماعي من تأثيرات إعلامية انطوت في بعضها على جوانب سلبية كنشر الشائعات؛ فقد شكل ذلك هاجسًا لدى الحكومات يشمل أغلبية دول العالم؛ إذ قررت بريطانيا مؤخرًا طرح القضية للنقاش العام، وتجهز لحزمة من الإجراءات والتشريعات التي تنظم عملية تبادل المعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي.

2) الاتّجاه من الإعلام البديل إلى صحافة الذكاء الاصطناعي: مع الانتقال العالمي للدمج بين أدوات ومضامين وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، سواء على صعيد الصحافة الورقية أو التلفزيونية أو الفضائيات كجزء من الاستفادة من أدوات الثورة التقنية؛ برزت أنماط من الصحافة الجديدة أو الإعلام البديل، كصحافة الهواتف الجوالة الأكثر سرعة في توصيل المحتوى للجمهور. فإذا كان يبلغ عدد سكان العالم 7.7 مليارات نسمة، فإن 4.39 مليارات منهم يستخدمون الإنترنت، كما يستخدم 5.11 مليارات منهم أيضًا الهواتف. وفيما يستخدم 3.48 مليارات نسمة وسائل التواصل الاجتماعي، فإن 3.26مليارات يستخدمون السوشيال ميديا عبر الهواتف، وهو ما يُظهر إلى أي مدى يعتمد العالم على التقنية ووسائل التواصل الإلكترونية.

ومع ما تثيره تلك المؤشرات من تغيرات في البيئة الإعلامية غير التقليدية، بدا من المؤكد اتجاه العالم إلى صحافة جديدة وإن كان ذلك بشكل محدود، هي صحافة الذكاء الاصطناعي، أي إننا أمام ظهور حقبة إعلامية جديدة نتيجة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا العالمية، وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، إذ أوشك العالم على أن يودع صحافة المواطن مع انطلاق صحافة الذكاء الاصطناعي.

3) تزايد التنافس العالمي على الاستخدام السياسي لوسائل الإعلام، فذلك الاتجاه برز في الأعوام الماضية، ويتوقع أن يأخذ وتيرة أكبر مستقبلًا، إذ بدا أن تحقيق الدول والجماعات والهيئات لأهدافها السياسية عبر وسائل الإعلام يعتمد على مدى نجاح المنظومة الإعلامية التقليدية والحديثة التي يمتلكها أولئك الفاعلون في صياغة تأطير الأجندة أو الأولويات أو ما يسمى Agenda Setting theory؛ من خلال فرض ترتيب وأهمية الأحداث وأولويات المتابعة والتغطية والاهتمام لدى المواطن، وصولًا لتحقيق تلك الأهداف، مرورًا بترويج الشائعات وحملات الدعاية والحروب النفسية وممارسة الضغوط على الدول والجماعات والأفراد.

واستفاد الإعلام الدولي من كل ما طرأ من تقدم تقني على وسائل الإعلام، واستثمر في التمدد اللا محدود بعد أن زاد عدد اللاعبين على الساحتين الإقليمية والدولية، مع تعدد الثقافات واللغات واللهجات وتنوع الرسائل والمضمون والتباين في المستوى المهني. ومن المتوقع أن يزيد الاستثمار في هذا المجال بغض النظر عن التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا وما صاحبها من تقشف وتقليص للميزانيات والمخصصات، إذ أصبحت منظومة الإعلام الدولي والمحلي الفاعلة من أهم عناصر قياس القوة الشاملة للدول؛ بل قد تسبق -في بعض الأحيان- القضايا والقدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والجغرافية والاجتماعية.

لذا، بدا ضروريًّا أن تكثّف الدول جهودها مع الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لتنظيم الاتصالات والتجمعات والتنظيمات الدولية والقارية والإقليمية للحد من الاستخدام الضار لوسائل الإعلام من جماعات العنف والإرهاب التي تروج لخطاب الكراهية. يتطلب ذلك أيضًا توافق الدول على تعريف للإرهاب وسبل مكافحته، حيث انتشرت ظاهرة القنوات الفضائية والمواقع التي تروج لتلك الأفكار، وتَلْقَى رعاية ودعمًا ماليًّا من دول تنتمي إلى المعسكر الليبرالي، تحت دعوى حرية الرأي والتعبير. ومن المرجح أن تزداد ظاهرة القنوات خارج إطار الدول، مما ينذر بفوضى عارمة، خاصة عندما ترتبط تلك القنوات بمواقع إلكترونية وفرق شبكات تواصل اجتماعي تعمل على مدار الساعة وتستهدف دولًا ومجتمعات.

خامسًا- المشكلات البيئية:

جاء تأثير جائحة (كوفيد - 19) ملحوظًا على قضية البيئة مع بدايات عام 2020. إذ شهد العالم خلال الأشهر الأولى من السنة انخفاضًا كبيرًا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسبب الإغلاقات الاقتصادية التي تمت في دول عديدة حول العالم لمكافحة الجائحة، ومنها الصين التي تعد إحدى أكثر الدول مساهمة في زيادة وتيرة التغيرات المناخية بسبب انبعاثاتها الضخمة، كما انخفضت مستويات تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 36٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

لكن ذلك الاتجاه الإيجابي لم يستمر، كما لم يحسن بصورة جذرية مسار المشكلات البيئية، مثل الاحتباس الحراري أو التغيرات المناخية، إذ تشير التقديرات إلى أن المناخ العالمي تزيد درجة حرارته بمتوسط ثلاث درجات مئوية، ما يعني عواقب متفاوتة القوة تطال الحياة النباتية والحيوانية قبل البشر. ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين هما:

1) انتهاج سياسات انتقامية مختلفة من بعض الدول الكبرى لتعويض فترات الإغلاق الاقتصادي، حيث عاودت نسب التلوث للارتفاع مجددًا في نهاية 2020 لتوازي مثيلاتها بنفس فترة الربع الأخير من عام 2019، حيث جاءت الأولوية الاقتصادية في المرتبة الأولى لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وإنقاذ معدلات النمو التي أتى معظمها سلبيًا خلال الجائحة.

2) استمرار إدارة "ترامب" خلال عام 2020 في تطبيق ممارساتها المضادة لجهود حماية البيئة: وهي السياسة التي بدأت منذ عام 2017 بإعلان "دونالد ترامب" أن الولايات المتحدة ستوقف مشاركتها في اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن التخفيف من التغير المناخي، مرجعًا السبب في ذلك إلى أن "اتفاق باريس" سيقوض الاقتصاد الأمريكي، ويضع الولايات المتحدة في وضع دائم غير مُواتٍ.

ووفقًا للمادة 28 من اتفاقية باريس، لا يمكن لدولة ما الإخطار بالانسحاب من الاتفاقية قبل ثلاث سنوات من تاريخ بدايتها في البلد المعني، والذي كان في 4 نوفمبر 2016 في حالة الولايات المتحدة، لذا أصدرت الإدارة الأمريكية في 4 نوفمبر 2019 إشعارًا رسميًّا بنيتها الانسحاب، والذي يستغرق 12 شهرًا حتى يصبح نافذ المفعول. لذلك، لا يمكن أن يكون أقرب تاريخ انسحاب فعليّ ممكن من قبل الولايات المتحدة قبل 4 نوفمبر 2020، وهو ما جاء في اليوم التالي للانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020.

إتجاهات محتملة :

لكن مع ذلك، فإن عام 2021 قد يحمل اتجاهات إيجابية لقضايا البيئة، وخاصة تغير المناخ، وأخرى لا تخلو من تحديات في ضوء ما يلي:

1) صعود الاهتمام بقضايا البيئة بعد فوز "بايدن" بالرئاسة الأمريكية: إذ كانت قضية التغيرات المناخية أحد اهتمامات "بايدن" في حملته الرئاسية كاتجاه مناقض لإدارة "ترامب". إذ وضع قضايا المناخ والبيئة في أولوياته بصورة واضحة، وأعلن في برنامجه الانتخابي نيته الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة تريليوني دولار في خطة طموحة تهدف لتقليل الانبعاثات الكربونية قبل 2050.

وفي الوقت نفسه، حدّد "بايدن" في برنامجه تمويل بناء مليون ونصف مليون بيت جديد موفر للطاقة، وتركيب 500 ألف

محطة شحن جديدة للسيارات الكهربائية لتحسين فرصها في الانتشار في السوق المحلي مقارنة بالمركبات التقليدية. كما أعلن إضافة ضرائب كربونية جديدة بهدف تخفيض مقدار الانبعاثات. وتكلل كل تلك الخطط توجه الحزب الديمقراطي الأمريكي الرامية إلى تعطيل قرار "ترامب" بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ ورجوع الولايات المتحدة للالتزام بها.

2) توسيع الاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر المختلفة في العالم، مثل: الطاقة المتجددة، والسندات الخضراء، وإعادة التدوير. ومن المتوقع أن يصل في عام 2021 حجم الاستثمارات من هذا النوع إلى أكبر أحوالها تاريخيًا، خاصة مع ازدياد عدد الدول المشاركة في هذا السوق، خاصة في أوروبا الغربية وشرق وجنوب آسيا والشرق الأوسط.

3) استمرار الانحياز للقضايا الاقتصادية على حساب البيئة: فعلى الرغم من بعض الإشارات الإيجابية لتفعيل الاتفاقيات البيئية، والاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر عالميًّا؛ إلا أن الملف البيئي لا يزال مستمرًا في الانحدار تحت الانحياز لاستعادة النشاط الاقتصادي بقوة في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، مما يعني مزيدًا من الأخطار البيئية المحتملة على المدى الطويل، والتي ستؤثر على الجميع، وخاصة الدول الأكثر فقرًا غير القادرة على مجابهة أضرار التغيرات المناخية.

وقد عَكَسَ ذلك الأمر نفسه في تنويه الأمم المتحدة إلى احتمالية فشل بعض أهداف التنمية المستدامة المقترح تحقيقها عام 2030 بسبب جائحة كورونا، وكذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن رجوعها لاتفاقية باريس للمناخ ومشروع "بايدن"

البيئي قد يلاقيان معارضة من الجمهوريين، حيث قد يجد المعارضون مردودًا ضارًّا على الاقتصاد من تلك الخطط، خاصة مع النية في التعجيل بتنفيذها.

ويبدو أن هناك اتجاهاً موحداً على مستوى الدول الصناعية الكبرى بالعمل على تخفيض الضرر البيئي، خاصةً ذاك المتعلق بالاحتباس الحراري. فعلى سبيل المثال وضعت الحكومة الكندية خطة لزيادة الضرائب على الأنشطة المسببة للانبعاثات الكربونية بما يحمل زيادة سعرية تدريجية تبدأ العام القادم بـ 50 دولاراً لطن الكربون حتى تصل في عام 2030 إلى 170 دولاراً. وكذا الحال في المملكة المتحدة، إذ تعهدت حكومة بوريس جونسون بخطوات صارمة نحو تطبيق سياسات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وذلك من خلال حزمة من السياسات التي تهدف لخفض النسبة إلى 68% في عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990. وتشمل تلك السياسات شراكات تعاونية ما بين الدولة والمجتمع المدني والشركات بما يضمن ضخ مئات الآلاف من الوظائف، حسب تعبير رئيس الوزراء البريطاني. وهي وظائف تدعم بشكل مباشر الاقتصاد الأخضر.

ويمكننا توقع المزيد من السياسات والتشريعات المفيدة للبيئة في 2021 قادمة من تيارات حزبية مختلفة في مراكز حكم دول عديدة، وذلك بالتزامن مع زيادة الوعي البيئي من متخذي القرار. وإن كانت نتائج أغلب تلك السياسات قد يغلب عليها البطء في تفعيل أثرها، خاصة أنها ستحتاج إلى التزامات طويلة الأمد وسط ضغوط عالمية تعطي الأولوية لتحسين الوضع الاقتصادي على حساب البيئة.

قوى إقليمية غير عربية:

ضغوط أكبر ومكاسب أقل

- هل تستمر المكاسب الإسرائيلية في الشرق الأوسط؟
- مصير معادلة طهران و"بايدن".. "العودة مقابل العودة"
- تأثيرات أزمات الداخل التركي على التمدد الإقليمي

إشراف: **د. حسن أبو طالب**

مشاركون: **د. أحمد فؤاد أنور - د. محمد عباس ناجي - نوران عوضين**

تعرضت القوى الإقليمية البارزة في الشرق الأوسط لمزيج من الضغوط والمكاسب، مع اختلاف في الدرجة. وتعد إيران أكثر الدول التي تعرضت لضغوط اقتصادية هائلة بسبب العقوبات التي أقرتها إدارة الرئيس "ترامب"، تحت اسم سياسة الضغط الأقصى، والتي تستهدف إجبار إيران على الاستجابة للمطالب الأمريكية بشأن برنامجها النووي وعلاقاتها الإقليمية وبرنامجها العسكري الصاروخي، وهو ما لم تستجب له طهران.

بينما تعرضت كل من تركيا لضغوط خارجية أبرزها الضغوط الأوروبية والأمريكية، والتي توجت بتوقيع عقوبات عليها نهاية عام 2020، وأيضًا ضغوط داخلية ناتجة عن التراجع الاقتصادي، وانتشار وباء كورونا. ومع ذلك فقد استمرت في نهجها الخاص الهادف إلى بناء مواقع نفوذ عسكرية واقتصادية في دول ومجتمعات مختلفة في الشرق الأوسط وشرق المتوسط والدول الناطقة بالتركية في وسط آسيا.

أما إسرائيل فقد تعرضت لضغوط داخلية ناتجة عن هشاشة التحالف الحكومي، واحتمال حل الكنيست واللجوء إلى انتخابات جديدة في غضون عام 2021، وقد قلل من تأثيراتها لا سيما بالنسبة لرئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" التطورات الكبرى في علاقات إسرائيل مع عدد من الدول العربية التي قبلت إقامة علاقات دبلوماسية معها بتنسيق مع إدارة الرئيس "ترامب".

ويبدو العامل المشترك في تحديد بعض المسارات المهمة للقوى الإقليمية الثلاث هو ذلك التغير في الإدارة الأمريكية، بفعل انتخاب رئيس ديمقراطي يحمل أفكارًا وسياسات مختلفة تمامًا عن تلك التي طُبقت في عهد الرئيس "ترامب"، ما يفتح الباب أمام احتمالات متنوعة. **والمرجح أن تتعرض تلك القوى الإقليمية لأنواع من التغيرات الداخلية والخارجية، بعضها عاصف والآخر أقل حدة، والقليل قد يحمل مكاسب سياسية أو اقتصادية أو أمنية، وذلك على النحو التالي:**

أولًا- إسرائيل: من المتوقع فوز اليمين الإسرائيلي في الانتخابات المقررة مارس 2021، وتسارع وتيرة سياسة التطبيع الإسرائيلية تجاه الإمارات، والبحرين، والسودان، وتشاد، والمغرب، في مسعى لتطويق "السلام البارد" مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. وسيلقى هذا التوجه دعمًا من إدارة "بايدن"، لكن حدود فعاليته سترتهن بطبيعة مسار السلام، وردود فعل الفلسطينيين، وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، لا سيما تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية وحل الدولتين. على الجانب الآخر، من المتوقع استمرار إسرائيل في هجماتها العسكرية على سوريا، ومحاولة إجهاض مساعي "بايدن" لإحياء الاتفاق النووي مع طهران، كما قد تنقل إسرائيل علاقتها مع تركيا إلى تنسيق علني سياسيًّا واقتصاديًّا وسياحيًّا، تسقط معه شعارات "أردوغان".

ثانيًا- إيران: من المتوقع تزايد الضغوط على حكومة "روحاني" في النصف الأول من عام 2021، قبل إجراء انتخابات الرئاسة، على خلفية التدهور الاقتصادي وتفاقم أزمة كورونا. وقد يمهد ذلك لتغير توازنات الداخل لصالح المحافظين، الذين سيسعون إلى استغلال العقوبات والإخفاقات الأمنية، بعد اغتيال العالم النووي "فخري زاده". على الجانب الآخر، قد تعاني إيران ارتباكات إقليمية صعبة، لا سيما إن قامت إدارة الرئيس "ترامب" بتحرك عسكري عنيف في الخليج، وكذلك في ظل مقاربة "بايدن" للعودة للاتفاق النووي، مقابل التزام طهران بتعهداتها، والتقارب الأمريكي-الأوروبي، واحتمال تصاعد التوتر مع إسرائيل، مما قد يدفع طهران إلى استمرار التنسيق مع حلفائها، كروسيا والصين وقطر، وسيعزز ذلك في المقابل توتراتها مع دول الخليج.

ثالثًا- تركيا: من المتوقع تفاقم الأزمات الاقتصادية لنظام "أردوغان"، واستمرار تراجع شعبية الحزب الحاكم، ومع ذلك سيستمر ضعف أحزاب المعارضة، في ظل استمرار الرئيس التركي في تخريب العلاقة مع الأكراد. على الجانب الآخر، قد لا تتجه تركيا إلى سياسة مهادنة خارجية لمواجهة العقوبات الأوروبية، إلا بعد فرض مكاسب تفاوضية في ليبيا وسوريا وشرق المتوسط. حيث يتوقع أن تعمل أنقرة على عرقلة المسار السلمي في ليبيا، بعد تمديد وجودها العسكري لعام ونصف آخر، كما ستزيد تورطها في شمال سوريا لبعث رسالة مساومة لإدارة "بايدن"، وقد تتجه للتورط في اليمن وتعزيز نفوذها العسكري والاقتصادي في الصومال. بموازاة ذلك، من المرجح توسيع أنقرة لنفوذها في العالم التركي الآسيوي، انطلاقًا من تدخلها في أزمة ناجورنو كاراباخ.

أولًا- إسرائيل:

انتهى عام 2020 وقد حققت إسرائيل نقلة نوعية في علاقاتها مع عدد من الدول العربية، وتوجيه ضربة أمنية كبرى لإيران تمثلت في اغتيال أحد أبرز عملائها النوويين. وفي الداخل، تفاقمت أزمة وباء (كوفيد - 19)، وتبلور انقسام حاد بين شركاء حكومة الوحدة الوطنية، على خلفية إقرار الموازنة العامة لعام 2021، واتجاه بعض الأحزاب إلى تفضيل حل الكنيست واللجوء إلى انتخابات برلمانية جديدة تقرر اجراؤها فى مارس 2021، ويرجح تحقيق الليكود وحلفائه من الاحزاب اليمنية فوزا كبيرا يتيح لبنيامين نتنياهو مرة اخرى رئاسة الحكومة.. وككل القوى الدولية يُعد تولي رئيس ديمقراطي سدة الحكم في البيت الأبيض بواشنطن مزيجًا من الفرص لتطوير العلاقات، وقيودًا وأزمات محتملة لأسباب عدة. وتواجه إسرائيل عدة مسارات تجمع بين المكاسب الكبرى والتوترات المحتملة، وهو ما يمكن الإشارة إليه على النحو التالي:

1) العلاقة مع الدول العربية: نظرًا لمكاسبه الداخلية والخارجية السريعة، ستسعى إسرائيل جاهدة لاستكمال مخطط يسعى إلى تجاوز دول الطوق التي تصر رسميًّا وشعبيًّا على أن تكون العلاقة مع إسرائيل ما بين السلام البارد (النموذجان المصري والأردني، والرئيس أبو مازن)، وبين الرفض التام والمواجهة المتقطعة (سوريا، لبنان / حزب الله، حماس). ومن المتوقّع أن توجه تل أبيب نسبة كبيرة من جهدها لـ"تطويق الطوق"، أي إقامة علاقات علنية ورسمية -وربما صادمة في إيقاعها للكثيرين- مع دول الدائرة الأوسع (مثل: الإمارات، والبحرين، والسودان، وتشاد والمغرب)، وهو توجّه يمثل طوق نجاة لـ"نتنياهو" اللاهث وراء الإفلات من محاكمات قد تودي به إلى السجن من ناحية، ومن ناحية أخرى يحظى بدعم أمريكي غير محدود يرجح استمراره في عهد الرئيس الأمريكي "بايدن". مع الوضع في الاعتبار أن السعي إلى "التطبيع والتطويق" قد يتعرض لانتكاسة كبرى إذا ما حدثت مواجهة شاملة بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال، أو اعتداء تل أبيب مجددًا على المقدسات الإسلامية في القدس، أو بلورة رفض شعبي داخلي إزاء تلك الخطوات، مما يعني أن عام 2021 قد يشهد اختبارات وصراع إرادات بين مبدأ "الأرض مقابل السلام" وفق الشرعية الدولية، ومبدأ يروّج له "نتنياهو" بإصرار وهو مبدأ "السلام مقابل السلام".

وثمة احتمالية لعقد قمة بين الرئيس "أبو مازن" وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي أو من سيحل محله برعاية خليجية، وبحضور ممثلين رفيعي المستوى عن مصر والأردن والإدارة الأمريكية الجديدة، خلال النصف الأول من 2021. وقد يكون لذلك جوانب إيجابية منها: انتهاء القطيعة الطويلة بين تل أبيب ورام الله، وإفساد جزء من المخطط الإسرائيلي الشامل لتهميش وعزل الفلسطينيين عن محيطهم، وهو ما يفتح الباب لرؤية الرئيس "بايدن" التي كشف بعض ملامحها وزير الخارجية الجديد "أنتوني بلينكن"، متمثلة في العودة إلى المفاوضات على أساس حل الدولتين، مقابل الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف.

2) التدخل العسكري الإسرائيلي في سوريا:
تتواجد في سوريا 8 جيوش تستهدف القوات الإسرائيلية، منها الجيش السوري والميليشيات المتحالفة معه متمثلة في "حزب الله" والعناصر الإيرانية، واستمرار هذه الهجمات في عام 2021 هو المرجح، خاصة حال تنفيذها من خارج المجال الجوي السوري بإطلاق المقاتلات صواريخها من أجواء الجولان أو لبنان، وما يرجح ذلك أن الردود السورية والإيرانية خافتة للغاية وغير مؤثرة.

3) العلاقات مع تركيا "أردوغان": من المتوقع أن يشهد 2021 سريعًا ترجمة العلاقات الاقتصادية

المزدهرة والتنسيق الأمني والعسكري الكاملين بين تل أبيب وأنقرة إلى علاقات علنية من جديد، وربما يُسقط "أردوغان" بنفسه شعاراته ويكون أول من يوقع اتفاقية ترسيم المياه الاقتصادية مع إسرائيل خلال 2021، ومن غير المستبعد أن يصوغ الطرفان تفاهمات برعاية الإدارة الأمريكية بشأن ليبيا وعدة مناطق في إفريقيا.

4) التفاعلات مع إيران: قد تستغل إسرائيل وصولها العلني لمنطقة الخليج ووجود تعاون مع مجالات علمية وتجارية لتوجيه ضربة إجهاضية عسكرية أو إلكترونية لمساعي إحياء أمريكي للاتفاق النووي بين طهران والولايات المتحدة. وفي الإطار ذاته، من المرجح بلورة تعاون استخباراتي في مواجهة إيران يضم إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي التي أقامت علاقات دبلوماسية معها.

5) العلاقات مع الولايات المتحدة برئاسة "جو بايدن": من غير المتوقع أن تعود عقارب الساعة للوراء في ظل الرئيس "بايدن"، فمقابل مواقفه المعتدلة تجاه الفلسطينيين بوجه عام، فإن مواقف نائبته "كاملا هاريس" أكثر تشددًا تجاه الفلسطينيين، وأكثر ودًّا تجاه الاستيطان واليمين الإسرائيلي بشكل عام. وربما يكون لها مجال أرحب للتدخل في حسم القرارات في ظل تقدم "بايدن" في السن.

6) أوضاع فلسطينيي 48: من المتوقع تفجر مزيد من الخلافات في القائمة العربية المشتركة (التي وصلت لذروة قوتها في انتخابات 2020 بحصولها على 15 مقعدًا في الكنيست) بعد جنوح أحد أبرز مكوناتها (القائمة العربية الموحدة "رعم") للانفصال في السياسة التصويتية عن بقية شركاء القائمة، حيث خالف أعضاء "رعم" قرار القائمة المشتركة بالتصويت لصالح حل الكنيست، وقرروا الغياب عن التصويت. وهو ما عبّر عن ملامح انقسام يفاقم الانقسامات السابقة، ومن شأنه أن يفتت الأصوات في الانتخابات الرابعة المقررة في مارس 2021، وهو ما يعني بالضرورة ألا تتمكن عدة قوائم عربية من الوصول لنسبة الحسم المطلوبة لدخول الكنيست، وهو ما سيتم ترجمته لمزيد من الاضطهاد العنصري في توزيع الميزانيات مقارنة بميزانيات بلدات يهودية.

7) الخلافات الداخلية ومشروعات القوانين الإشكالية: ستطل الانتخابات الرابعة -خلال عامين- برأسها بقوة في 2021، وستلقي بظلالها متمثلة في إعادة صياغة التحالفات، وسعي اليسار ويسار الوسط للاستفادة من التصويت العقابي ضد "نتنياهو"، وكذا سعي القيادي اليميني وزعيم حزب "يميناه" "نفتالي بينيت" لنيل تلك الأصوات. في المقابل، سيركز "نتنياهو" على إنجازاته الخارجية، وسيسعى لتصوير اليمين على أنه يمين غير حقيقي، مما يخلق مزيدًا من الفرص أمام المزايدات، وربما المغامرات العسكرية خارج الحدود خاصة في لبنان أو في قطاع غزة.

ومن المتوقع خلال 2021، زيادة حدة الصدام بين المعسكرين العلماني والمتدين بشأن قانون "التجنيد"، الذي ألزمت المحكمة العليا الحكومة الإسرائيلية بتعديله خلال ثلاثة أشهر، أي في الربع الأول من 2021، حيث يسمح القانون الحالي بعدم تجنيد الحريديم وطلاب المعاهد الدينية، وكل يهودي يزعم أنه لا يريد الخدمة العسكرية لأسباب دينية، رغم حصول كل المتدينين على كثير من الامتيازات المالية والقانونية على حساب الأغلبية العلمانية التي تعتبر احتكار الأقلية الدينية لملفات حياتية عديدة -مثل الزواج والطلاق والدفن- نوعًا من "الإكراه الديني" و"التضييق غير المبرر"، وربما يزيد من تفاقم الأمر تصاعد الخلافات حول تطبيق الإغلاق بسبب كورونا على المدن ذات الأغلبية المتدينة، واتهام المعسكر الديني بأنه من أسباب تفشي الفيروس بسبب عدم التزام أنصاره بالإجراءات الاحترازية.

وسيضاف لكل ما سبق خلافات عميقة قد تشهدها 2021 بشأن مسودة قانون الجمعيات الأهلية التي يسعى اليمين المتشدد لتحجيم عملها ومنع التمويل الغربي عنها نظرًا لكشفها وتوثيقها حالات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الضفة وغزة، وإلغاء اعتبارها "غير هادفة للربح"، مما يمثل تضييقًا غير مسبوق تجاه قوى اليسار ومنظمات ودول غربية مؤثرة.

ثانيًا- إيران:

أنهت إيران عام 2020 بتلقي ضربة أمنية قوية، حيث فقدت مسئولها الأول عن البرنامج النووي، وهو "محسن فخري زاده" رئيس مؤسسة الأبحاث والتطوير في وزارة الدفاع، الذي اغتيل في 27 نوفمبر 2020. ورغم أن النظام الإيراني كان يسارع إلى ملء الفراغ، من خلال تعيين شخصيات بديلة لتوجيه رسائل بأن تلك الضربات لن تدفعه إلى إجراء تغيير في سياسته؛ فإن ذلك لا ينفي أن مثل تلك العمليات تفرض تداعيات قوية على سياساته الداخلية والخارجية، ولا سيما في ضوء التوقع الإيراني العام بأن العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل الرئيس المنتخب "جو بايدن" قد تشهد قدرًا من الانفراجة القابلة للتدرج لمستويات أعلى، وبما يخفف من الضغوط الهائلة على الاقتصاد الإيراني. هذه التطورات -في مجملها- سوف يكون لها دور في تحديد اتجاهات السياسة الإيرانية تجاه الملفات المختلفة، وهو ما يُمكن تناوله على النحو التالي:

1) تراجع دور حكومة "روحاني": سوف تتعرض حكومة الرئيس "حسن روحاني"، خلال الشهور الستة الأولى من عام 2021، وحتى إجراء الانتخابات الرئاسية في 18 يونيو من هذا العام، لمزيد من الضغوط الداخلية القوية، لا سيما بعد أن تم تحميلها القسم الأكبر من المسئولية عن تصاعد الأزمة الاقتصادية، بالتوازي مع انتشار فيروس (كوفيد - 19)، وسوء الإدارة الحكومية لهذا الملف الحيوي. وهو ما استغله تيار المحافظين في تعزيز موقعه للسيطرة على أغلبية مقاعد مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) التي أجريت انتخابات دورته الحادية عشرة في 21 فبراير 2020، ويسعى إلى توظيفه في الانتخابات الرئاسية المقبلة لدعم فرص أحد مرشحيه للفوز بانتخابات رئاسة الجمهورية التي سوف تتم في 18 يونيو 2021.

2) استعدادات مبكرة للانتخابات الرئاسية: حيث يتوقع أن تحدث انقلابات كبرى في التوازنات الداخلية لصالح المحافظين، الذين يسعون إلى استغلال العقوبات، فضلًا عن الإخفاقات الأمنية وتعرض بعض المنشآت النووية والصاروخية لهجمات، من أجل انتزاع منصب رئيس الجمهورية من تيار المعتدلين الذي سيطر عليه لفترتين رئاسيتين. وتبرز في الأفق أسماء محافظة يمكن ترشحها للمنصب الرئاسي، أبرزها رئيس البرلمان الحالي "محمد باقر قاليباف"، ورئيس البرلمان السابق "علي لاريجاني". في حين لم يستقر تيار المعتدلين على مرشح محدد، ويواجه مأزقًا كبيرًا. إذ تبدو الأسماء المحتمل خوضها سباق الرئاسة تعبيرًا عن التيار الإصلاحي كالنائب الأول للرئيس "إسحق جهانجيري" ووزير الخارجية "محمد جواد ظريف" ليست محل توافق عام بين أنصار هذا التيار، مما يرجح فوز المحافظين بهذا المنصب.

3) ارتباك إقليمي: من المرجح أن يصبح الارتباك سمة رئيسية في تعامل إيران مع التطورات التي ستشهدها الساحة الإقليمية في عام 2021، ويرجح ذلك عدة معطيات؛ فالصلاحيات الواسعة التي كان يمتلكها "قاسم سليماني" لم تنتقل إلى خليفته "إسماعيل قآني"، والمقاربة الجديدة التي يتبناها الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، وفق مبدأ "العودة مقابل العودة"، أي عودة إيران للالتزام بتعهداتها في الاتفاق النووي مقابل عودة الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة فيه، وتوسيع نطاق التفاوض ليشمل دور إيران الإقليمي، وهو أمر مرفوض إيرانيًّا، حيث تصر طهران على أن التفاوض ينحصر فقط في آليات عودة واشنطن للاتفاق.

4) اختبار حاسم للاتفاق النووي: إذ إن مجمل المعطيات التي فرضها التصعيد المتبادل بين طهران وواشنطن من جهة والضربات الإسرائيلية من جهة

أخرى أثبتت أن هذا الاتفاق لم يعد كافيًا لاستيعاب مجمل التحفظات الأمريكية والإقليمية تجاه الأنشطة النووية والصاروخية الإيرانية. والمرجح احتمالان: الأول أن يتم تطويره ليشمل تلك الأنشطة من خلال مفاوضات جديدة تسعى واشنطن إليها وتؤيدها دول أوروبية وشرق أوسطية، والثاني انهياره أو تراجع تأثيره بشكل كبير.

5) تقارب أوروبي-أمريكي ضد إيران: على خلاف ما حدث في عهد الرئيس "ترامب"، من المتوقع أن تشهد السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه الملفات الخلافية مع إيران تقاربًا ملحوظًا في عهد الرئيس "جو بايدن"، استنادًا إلى أن المواقف الجديدة التي عبر عنها الرئيس الأمريكي المنتخب في التعامل مع إيران، قد رحبت بها الدول الأوروبية، لا سيما الدعوة إلى توسيع نطاق التفاوض مع إيران ليشمل الملفات الخلافية الأخرى. وغالبًا سيؤدي هذا التقارب الأمريكي الأوروبي إلى المزيد من التوتر في العلاقات بين إيران والدول الأوروبية، بعد أن حاولت الأولى استغلال المواقف الأوروبية والأمريكية المتباعدة، في عهد إدارة "ترامب"، لتوسيع هامش الخيارات وحرية الحركة المتاح أمامها، وهو ما لن يتاح لها في عام 2021.

6) صراع متصاعد مع إسرائيل: بالتوازي مع احتمال فتح قنوات تواصل بين إيران وإدارة "بايدن"، ربما تتصاعد حدة التوتر بين إيران وإسرائيل، حيث تسعى الأخيرة إلى فرض أمر واقع جديد قبل وصول إدارة "بايدن"، على نحو انعكس في الضربات العسكرية المتتالية التي تشنها ضد مواقع تابعة لإيران و"حزب الله" في سوريا، كان آخرها في 26 نوفمبر 2020. ومن المرجح أن تتوالى مثل تلك العمليات خلال عام 2021، بالتوازي مع تزايد أو تراجع احتمالات فتح قنوات تواصل بين إيران وإدارة "بايدن"، والوصول إلى تفاهمات تتيح تنفيذ مقاربة "العودة مقابل العودة"، وتوسيع نطاق التفاوض حول الملفات الخلافية الأخرى.

7) تنسيق مستمر مع الحلفاء الدوليين: في ظل ترقب إيران للتغييرات المحتملة في السياسة الأمريكية تجاهها، بالتوازي مع عدم تعويلها على علاقاتها مع الدول الأوروبية التي ربما تشهد مزيدًا من التوتر؛ فإنها ستتجه -على الأرجح- خلال عام 2021 إلى رفع مستوى التنسيق مع روسيا والصين، بهدف تعزيز موقعها قبل الانخراط في التفاهمات المحتملة مع إدارة "بايدن"، وتطلعها لإبرام صفقات عسكرية نوعية مع الدولتين، في حالة ما إذا تم رفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها وعودتها إلى تصدير نفطها وتوافر الأموال لديها. فضلًا عن التحسب من احتمال فشل التفاهمات مع إدارة "بايدن"، والحاجة إلى ظهير دولي يستطيع منع استصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن ضد إيران.

وسوف تواصل إيران التعاون مع تركيا وقطر. ورغم أنها أبدت قلقًا واضحًا إزاء التحركات التي قامت بها تركيا في إقليم ناجورنو كارابخ، لا سيما نقل مقاتلين موالين لها من سوريا إلى الإقليم، بالقرب من حدود إيران؛ فإنها ما زالت حريصة على استمرار التنسيق مع الأخيرة، لا سيما في سوريا. كما سيتواصل التعاون مع قطر، حيث تعول طهران على العلاقات الاقتصادية معها.

8) توتّر مع المحور الخليجي: سوف يستمر التوتر سمة رئيسية في علاقات إيران مع كلٍّ من السعودية والبحرين والإمارات. إذ شنت إيران حملة قوية ضد اتفاقيتي السلام بين الإمارات والبحرين وإسرائيل اللتين تم توقيعهما في 15 سبتمبر 2020، خاصة أنها اعتبرت أنها الطرف الرئيسي المستهدف من تلك الاتفاقيات. كما أنها لا تُبدي تجاوبًا مع الدعوات الخليجية المتكررة لإشراك دول مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات المرتقبة مع الإدارة الأمريكية الجديدة. كما ستواصل توجيه انتقادات تجاه العمليات التي يقوم بها التحالف العربي لاستعادة الشرعية الدستورية في اليمن بقيادة السعودية، وتقديم الدعم لحركة المتمردين الحوثيين.

ثالثًا- تركيا:

تستقبل تركيا عام 2021 وهي مُحمّلة بعقوبات أوروبية وأمريكية رغم علاقات التحالف التي تجمع بينهم تحت مظلة الناتو. ورغم الطبيعة الفردية لتلك العقوبات؛ إلا أنها مع ذلك تحمل أثرًا معنويًّا سلبيًّا على تركيا عامة والرئيس "أردوغان" خاصة. ومن المرجّح أن تشهد تركيا عددًا من المسارات الداخلية والخارجية على النحو التالي:

1) تفاقم الأزمة الاقتصادية: فبناءً على استمرار تراجع مؤشرات أداء الاقتصاد التركي، وتقديرات صندوق النقد الدولي، بانكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي التركي لعام 2020 بنسبة 5٪ في ظل الركود العالمي الراهن؛ فمن المتوقع استمرار هذا التراجع خلال العام المقبل، ولا سيما في ضوء تراجع حجم الاحتياطي النقدي التركي، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستويات عجز الموازنة والدين الحكومي، فضلًا عن عدم استقلالية البنك المركزي التركي، وتأثيرات أزمة فيروس (كوفيد - 19).

والمرجّح أن يستمر البنك المركزي التركي في سياسة رفع سعر الفائدة أملًا في تحسين الأداء المتدهور وفي اجتذاب المستثمرين، ومن غير المتوقع أن تؤدي تلك السياسة -بالفعل- إلى اجتذاب القدر المأمول من الاستثمار الخارجي، وسيتبقى أمام تركيا خيار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وهو ما تعمل الحكومة على تفاديه بكل الوسائل.

2) تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم: من المتوقع أن يستمر التراجع في شعبية الحزب الحاكم، واستقالة بعض أعضائه، والتوجه إلى تشكيل أحزاب جديدة، أو الانضمام إلى أحزاب المعارضة المنبثقة عن الحزب ذاته في العام الماضي، ولا سيما في حال عدم تجاوز النظام للأزمة الاقتصادية، واستمرار تطبيق سياسات ورؤى حزب الحركة القومية المرفوضة لدى قطاع كبير من المنتمين للعدالة والتنمية، لا سيما هؤلاء المنتمين لمناطق جنوب شرق تركيا.

3) استمرار ضعف أحزاب المعارضة: فعلى الرغم من الأزمة الداخلية لحزب العدالة والتنمية، ونشاط المعارضة في كشف ملفات الفساد ومحاسبة النظام؛ لكنها لم تستطع بعد تشكيل اصطفاف واضح في مواجهة الرئيس التركي وحزبه. يُضاف إلى ذلك احتمال تعقد المشهد أمام المعارضة بسبب تصريحات الرئيس "بايدن" الخاصة بوجوب التعاون مع المعارضة التركية في مواجهة "أردوغان"، والتي من المتوقع أن يعول عليها الرئيس التركي في خطابه بغرض رفع أسهم شعبيته أمام المعارضة باعتبارها "متعاونة مع الغرب الراغب في هدم الهوية التركية".

ومن المتوقّع أن يستمر النظام التركي في تخريب أي محاولة للتعاون بين المعارضة والأكراد في تركيا، باعتبارهم إرهابيين، واستمرار عمليات فصل النواب ورؤساء البلديات الموالين لحزب الشعوب الديمقراطية، بدعوى الإرهاب أيضًا، وتقييد مساحات الحركة أمام رؤساء البلديات الأكراد، أو عزلهم من مناصبهم. وبالرغم من تلك القيود، فالمرجح أن تستمر المعارضة في تكثيف تواصلها مع المواطنين، بجانب البدء في الدفع أمام الرأي العام بأسماء متوافق عليها شعبيًا استعدادًا للانتخابات الرئاسية 2023 مثل "إمام أوغلو" حاكم إسطنبول، و"علي باباجان" وزير الاقتصاد الأسبق وصاحب السياسات الاقتصادية الناجحة.

4) محاولة الالتفاف على العقوبات الأوروبية: إذ من غير المرجح أن تلجأ تركيا إلى سياسات مهادنة خارجيًّا إلا بعد فرض أمر واقع في أحد الملفات المنخرطة يمكنها من كسب موقع تفاوضي أفضل، ومن تلك الملفات: أزمة اللاجئين السوريين، والأزمة الليبية والأزمة السورية، فضلًا عن الادعاءات التركية حول منطقة شرق المتوسط. ومن خلال النظر إلى طبيعة العقوبات الأوروبية ومسبباتها، تدرك تركيا تخوف الجانب الأوروبي من توسيع نطاق العقوبات إلى حد تدمير الاقتصاد التركي الهش بالفعل، بما قد يسفر عنه وصول هزات مالية إلى أوروبا التي تعاني هي الأخرى من تداعيات الجائحة.

ورغم إعلان تركيا رغبتها في الحوار مع الاتحاد الأوروبي، فمن غير المرجح أن تتخلى عن إثارة قدر من المناوشات والمشادات مع المجموعة الأوروبية ككل، أو مع أحد الأعضاء البارزين كفرنسا أو اليونان. ومن ثم تستمر في سياستها المزدوجة بغرض الالتفاف على العقوبات الأوروبية، والحيلولة دون توسيعها مستقبلًا، كما هو محتمل في القمة الأوروبية المقرر عقدها مارس 2021.

5) عرقلة العملية السلمية في ليبيا وتدعيم الوجود التركي في الغرب الليبي: إذ ترى أنقرة أن العملية السياسية الجارية في ليبيا برعاية أممية ومشاركة دول الجوار الليبي (مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب) قد تؤدي إلى تقليص النفوذ التركي المتصاعد خاصة في غرب ليبيا، والمرجّح أن تلجأ تركيا نحو التصعيد الميداني في ليبيا عبر إرسال المزيد من المرتزقة والأسلحة، إلى جانب تعزيز تواجدها داخل قواعدها العسكرية في الوطية ومصراتة، وهو ما قد ينعكس بالسلب على عملية المفاوضات بين الفرقاء الليبيين، وقد يسفر -في النهاية- عن تعطل العملية السياسية المنوط بها تشكيل سلطة تنفيذية موحدة وإجراء الانتخابات في ديسمبر 2021.

6) المزيد من التورط في الشأن السوري: فعلى الرغم مما بدا من انخراط تركي متزايد بملفات ليبيا وشرق المتوسط وفي الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، على حساب تراجع نسبي عن الملف السوري؛ فمن المتوقع أن يتم تكثيف التحركات العسكرية شمال سوريا للتأكيد على ثقل الدور التركي ميدانيًّا وسياسيًّا، في رسالة مسبقة لإدارة الرئيس الأمريكي "بايدن" الأكثر ميلًا لمساعدة أكراد سوريا وتعزيز استقلاليتهم تجاه الحكومة السورية من جانب والاحتلال التركي لمناطقهم من جانب آخر. ومن المتوقّع أن تستمر تركيا خلال الشهور الأولى من عام 2021 في التهديد بإطلاق عملية عسكرية جديدة في سوريا، وهو تهديد قد يتحول إلى فعل في حال فشل التفاهمات التركية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بخصوص ملفي شرق المتوسط وليبيا، في مقابل التوصل مع روسيا إلى اتفاق بخصوص اقتسام مساحات جديدة من النفوذ في شمال سوريا.

7) مزيد من الانخراط في الأزمة اليمنية: من المتوقع أن يحدث تورط أكبر لتركيا داخل اليمن، لا سيما في ظل ما بدا من مؤشرات حول انفتاح تركيا للحوار والتواصل ليس فقط مع الفصائل الإخوانية اليمنية، ولكن مع فصائل سياسية يمنية أخرى، في مقدمتها حزب المؤتمر الشعبي العام والحراك الجنوبي.

8) توسع النفوذ في العالم التركي الآسيوي: فيما يتعلق بالنزاع في ناجورنو كاراباخ، وبخلاف تحقق بنود اتفاق السلام بالإقليم من عدمه، فقد نجحت تركيا في إعادة التأكيد على رابطة القومية التركية، وهو ما قد تعول عليه خلال 2021 للتأكيد على متانة علاقاتها مع دول "العالم التركي"، وذلك كمدخل نحو توسيع مجالات نفوذها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، ولتعزيز صورتها كقوة إقليمية معبرة عن رؤى تلك الشعوب أمام الصين.

الأمن البحري الإقليمي:

ترتيبات أمنية محتملة

- عسكرة متصاعدة للأمن البحري دون بلوغ الحرب
- السيناريوهات الثلاثة لأمن منطقة شرق المتوسط
- احتدام التنافس الإقليمي والدولي على البحر الأحمر

إشراف: **د. دلال محمود**

مشاركون: **أحمد عليبه - محمود قاسم - محمد بسيوني عبد الحليم**

تتجه التوقعات حول مستقبل الأمن البحري في الشرق الأوسط لعام 2021 إلى ازدياد تأثيره كمسرح أساسي في صياغة معادلة التوازن الإقليمي بين دوله الفاعلة. فبرغم استمرار غياب نظام أمني واضح الملامح يضبط إيقاع التفاعلات الدولية المختلفة بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، **فإن هناك ملامح يمكن تمييزها ومحاور تتجه للتشكُّل يمكن طرحها على النحو الآتي:**

أولًا: من المرجّح أن يشهد عام 2021 تبلورًا لترتيبات أمنية واضحة في مجال الأمن البحري، وذلك بالإشارة إلى عدد من المتغيرات، من أبرزها: توتر العلاقات بين تركيا والدول الأوروبية بصفة عامة، وفرنسا خاصة، والتي تعمل على الدفع في اتجاه مواجهة السياسات التركية المؤثرة على المصالح الأوروبية، خاصة في إقليم شرق المتوسط. كما أن تولي إدارة أمريكية جديدة للحكم بداية من يناير القادم، قد يفرز سياسات مؤثرة على الأمن الإقليمي بوجه عام والأمن البحري على وجه الخصوص.

ثانيًا: يشهد المجال البحري أنماطًا مختلفة من استخدام القوة العسكرية لم تصل إلى المواجهة العسكرية، لكنّ هناك اتجاهًا لمزيد من عسكرته، تأثرًا بازدياد حدة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية في إطار إعادة ترتيب المنطقة وحالة التوازن فيها، ولعل ذلك يرتبط بالرغبة في تأمين المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لهذه القوى عبر المداخل الجيواستراتيجية الرئيسية للإقليم. وينعكس هذا التنافس في العديد من الصور التي تستهدف الردع مثل: تعزيز الانتشار العسكري لدولة ما بالقواعد العسكرية، أو تنامي القدرات التسليحية البحرية بين دول المنطقة. كذلك، تشير كثافة المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، وخاصة في المجال البحري بين دول المنطقة، إلى التعاون العسكري من جانب، ومحاولة خلق نموذج للردع بين الدول المتنافسة بالمنطقة من جانب آخر.

ثالثًا: إن هناك اتجاهًا في إقليم شرق المتوسط لصياغة تحالفات واضحة بين القوى الفاعلة فيه، حيث تشير التقديرات إلى إرهاصات لتشكل ترتيبات أمنية تحافظ على استقرار الإقليم، بينما ما يزال المشهد في إقليم البحر الأحمر يتسم بدرجة كبيرة من السيولة، وأغلب الظن أن هذا الحال لن يختلف كثيرًا في عام 2021؛ فالأزمات التي تواجهها دول الإقليم، وخصوصًا دول القرن الإفريقي، أزمات عميقة سيكون من الصعب حلها، كما أن التنافس الإقليمي والدولي يزيد من تعقيدات المشهد، ويعرقل كذلك من تفعيل الأطر المؤسسية التي طرحت للتعامل مع التهديدات الأمنية بالمنطقة، مثل مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الذي أُعلن عن تأسيسه مطلع عام 2020.

بشكل عام، ترتبط حالة الأمن البحري في عام 2021 بالتغيرات التي شهدتها حالة الأمن الإقليمي خلال عام 2020، خاصة وأن كلًّا من منطقتي شرق المتوسط والبحر الأحمر أصبحتا تشكلان نُظمًا فرعية في الشرق الأوسط، وهذا يعني أن وجود نظام أمني واضح يحقق استقرار الأمن البحري، يرتبط بالتوازنات بين القوى الفاعلة في المنطقة (إقليميًّا ودوليًّا)، مع اختلاف مستوى التأثير والأولوية لكلٍّ من هذه القوى.

أولًا- عسكرة الأمن البحري:

شهد الأمن البحري الإقليمي، على مدار السنوات الأربع الأخيرة، متغيرات شاملة، باتت بمثابة محددات أساسية له، مثل: الترتيبات الأمنية المحتملة، وانعكاسات الصراعات الإقليمية على الأمن البحرى، والطفرة الاقتصادية التي واكبت ظهور الثروات النفطية، وتطور حالة التسلح البحري التي انعكست على الميزان العسكري الإقليمي، وترسيم الحدود البحرية الذي نقل حدود الدول إلى خطوط دفاعية متقدمة لدى أغلب القوى الإقليمية، ودفع بعض القوى الأخرى إلى رسم حدود النفوذ في إطار استراتيجية المجال الحيوي. وبصفة عامة، برزت آثار عسكرة المجال البحري في مجال العلاقات الإقليمية، سواء عبر أطر تعاونية أم صراعية. ووفقًا لهذه المحددات، يمكن توقع الاتجاهات الرئيسية في مجال الأمن البحري في الإقليم، ومن أبرزها:

1) استدامة العسكرة البحرية: يتنامى تدريجيًّا مستوى الأنشطة العسكرية المختلفة في البحار، مثل المناورات والتدريبات العسكرية، وتعكس هذه الأنشطة بدورها اتجاهات فرعية، منها: تصاعد مستوى التهديدات والمخاطر في ظل تنوع أجندات الأمن القومي والإقليمي للدول، وطبيعة العلاقات متعددة الأطراف. كما أصبحت المسارح البحرية متصلة بدرجة ما، كما تتنقل العمليات العسكرية بين مسارح بحرية مختلفة بشكل متزامن، حيث تتم مناورات في شرق المتوسط وأخرى في البحر الأحمر، كما يمكن أن تنتقل إلى مسارح فرعية، مثل البحر الأسود، كمجال حيوي متصل مع شرق المتوسط، وبحر العرب والقرن الإفريقي، كمجال حيوي متصل مع البحر الأحمر. وعلى الأرجح، فإن مؤشر العسكرة قابل للصعود في عام 2021، في ظل نمو مستوى التحديات البحرية، خاصة في شرق المتوسط، مع زيادة مستوى التكتلات البحرية، واستمرار التوتر بالمنطقة. ناهيك عن استمرار تفاعلات الصراع في سوريا وليبيا، وربما تمتد للصراعات الفرعية في ظل خلافات ترسيم الحدود. بالإضافة إلى الحاجة لمزيد من التأمين العسكري للأنشطة الاقتصادية المختلفة في المنطقة من اكتشافات واستثمارات.

على الجانب الآخر، فمع التفكير الإيراني في التواجد على ساحل المتوسط من خلال التموضع في سوريا إلى جانب روسيا على ساحل طرطوس، من المتوقع أن يشهد الأمر صراعًا موازيًا بينها وبين إسرائيل التي ترفض التواجد الإيراني بطبيعة الحال في تلك المنطقة. وهو الإطار ذاته الذي سيكون أكثر حضورًا خلال عام 2021 مع تمدد النفوذ الإيراني إلى اليمن، عبر بحر العرب إلى البحر الأحمر، ونقل الحرس الثوري مؤخرًا عملياته إلى هناك في سياق عدائي مع القوى صاحبة النفوذ الرئيسي بالمنطقة.

2) القيادة والسيطرة البديلة: أصبحت القوى الإقليمية اللاعب الرئيسي في النطاقات البحرية للدول وفي أعالي البحار، وبالتبعية صارت تتولى عملية القيادة والسيطرة الأمنية في تلك النطاقات، بعد أن كانت إما مناطق نفوذ لقوى دولية (بالأخص الولايات المتحدة وروسيا). ومن المتصور أن يواصل هذا الاتجاه مساره خلال عام 2021، مع ظهور تكتلات وتحالفات جديدة، ستتجه إلى لعب دور القيادة والسيطرة، ليس فقط على حدودها، وإنما التمدد في مناطق النفوذ للقوى الدولية. ففي البحر الأحمر، تتولى السعودية ومصر بشكل رئيسي مجال القيادة والسيطرة، مع تعزيز الشراكات الجديدة وظهور أدوار لبحريات أخرى، لا سيما البحرية السودانية التي تتجه حاليًّا إلى إعادة بناء قدرات وتأهيل قواتها بالشراكة مع روسيا.

3) نضوج نسبي لترتيبات الأمن الإقليمي البحري: ترسم خطوط العسكرة الجارية في الأقاليم

البحرية حالة الترتيبات الأمنية بالتدريج، وإن كانت لم تصل بعد إلى شكلها النهائي، لكن أصبحت خريطة حضور الأطراف والقوى الرئيسية الدولية والإقليمية أكثر وضوحًا عن ذي قبل، وبالتالي فما يميز الترتيبات الأمنية أنها ترسم حدود النفوذ الجيوسياسي للقوى من منظور المجال الحيوي الذي يتعدى مجرد حدودها التقليدية. وبالتالي تضع هذه القوى مشروعات تُكافِئ هذا النفوذ، كما في حالة روسيا التي تتخذ من وجودها في سوريا نافذة للتموضع في شرق المتوسط، في إطار استراتيجيتها البحرية الراهنة بالعودة إلى المياه الدافئة وأعالي البحار، حيث تتخذ منها نقطة انطلاقة إلى اتجاهات أخرى في البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، ومنه إلى المحيط الهندي.

في المقابل، قد تنعكس توازنات النفوذ الصاعدة على مشروعات بعض القوى، كما هو محتمل خلال عام 2021 في ظل تراجع مشروع "الوطن الأزرق" التركي، أو استئناف بعض القوى والأحلاف لدورها، مثل حلف "الناتو"، في ظل اتجاه إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لدعم الحلف، فضلًا عن اتجاه بعض القوى الأوروبية لاستثمار هذا الدور في مناطق النفوذ الرئيسية لتعزيز بعض الأنشطة أو الدخول في رسم بعض الترتيبات، ومنها مثلًا احتواء الخلاف اليوناني القبرصي-التركي، أو الفرنسي-التركي. وكذلك في إطار اتجاه بعض القوى الإقليمية لتأمين مصالحها في مجالها الحيوي لزيادة مستوى انخراطها وتموضعها في مواقع جديدة، مثل زيادة مستوى الأنشطة البحرية المصرية جنوبًا باتجاه القرن الإفريقي، مع الدخول في المزيد من العلاقات التعاونية مع بعض الأطراف على هذا المسار.

4) صعود التسلح النوعي والهجين: إذ تعكس تقارير التسلح الإقليمي خلال الفترة الماضية نموًّا لمؤشر صفقات التسلح البحري، لكن اللافت فيها هو حرص أغلب الدول على اقتناء أسلحة نوعية، سطحية وتحت سطحية، خاصة مع زيادة التوترات الإقليمية. ومن المرجح في 2021 زيادة مستوى هذه الصفقات النوعية، والتي لن تقتصر فقط على القوى الإقليمية الرئيسية، بل ربما الدول الأقل ظهورًا على المسرح الإقليمي، في إطار حدودها التقليدية، كما البحرين، أو الدول التي تسعى إلى عمليات إعادة بناء القدرات البحرية، كما السودان أو حتى إيران التي خرجت من قيود التسلح وتتجه إلى تعزيز قدراتها البحرية التقليدية وغير التقليدية. في المقابل، تحرص إسرائيل على اقتناء قطع بحرية نوعية مثل "ساعر". يرتبط بهذا التسلح النوعي نقل الخطوط الدفاعية إلى الأمام على خطوط الاشتباك الإقليمي، فمع ظهور الأسلحة الهجينة، أصبحت بعض أنماط التسلح الجديدة مؤهلة لقيادة عمليات مركزية بحرية شبه مستقلة، في ظل بقائها في أعلى البحار لفترات طويلة، لهذا تتخذ التدريبات البحرية طابع التشكيلات المتعددة، مثل قوات التدخل السريع أو الردع السريع.

5) سباق القواعد البحرية (الثابتة والعائمة واللوجستية): حيث أخذ هذا السباق شكل إعادة تأهيل بعض القواعد، على نحو ما فعلت مصر مع قاعدة "محمد نجيب العسكرية"، وكذلك روسيا التي تعيد تأهيل قاعدة طرطوس في سوريا. أو بناء قواعد عسكرية جديدة، على غرار تأسيس مصر لقاعدة برنيس العسكرية لأسطولها الجنوبي، وكذلك روسيا التي قد تشرع في بناء قاعدتها في بورسودان عام 2021. أضف لذلك، فإن هناك اتجاهًا لتموضع بحري تركي في الشمال الإفريقي، قد يكون أكثر ظهورًا في 2021 من خلال التواجد في قاعدة مصراتة في ليبيا في ظل الاتفاق مع حكومة الوفاق.

على الجانب الآخر، بدأت تظهر أنماط جديدة في الإقليم للقواعد العائمة، مع ظهور حاملات الطائرات، كما في حالة مصر، حيث يمكن للميسترال التي تشكل قاعدة بحرية عائمة الوصول إلى مناطق بعيدة. كما تشكل القواعد اللوجستية نمطًا جديدًا للقواعد البحرية، مثلما تسعى روسيا لبناء قواعد ذات مهام من النوع

اللوجستي أقرب إلى مرفأ لاستقبال السفن متعددة الأغراض، هذا الاتجاه من الأرجح أن تتطلع إليه بعض القوى الإقليمية خلال عام 2021 سواء التي تنخرط في أعمال عسكرية خارج حدودها، كما التحالف العربي في اليمن، أو في ضوء التعاون العسكري وتأمين المجال الحيوي الذي قد تحتاج معه بعض الدول إلى إسناد بحريات أخرى مطلوب تواجدها بشكل شبه دائم في مواقع ستتطلب بناء قواعد لوجستية لخدمة بحرياتها وفقًا لما يناسب طبيعة تلك البحرية.

6) رسوخ استراتيجية الردع: هناك مؤشران فرعيان في هذا الاتجاه، الأول أن القاسم المشترك في حالة الأمن البحري على مسارح الإقليم هو سيادة حالة التوتر الأمني بشكل عام، وفي المجال البحري خاصة، وفقًا لطبيعة التفاعلات الإقليمية الجارية، لكنها لم تخرج عن السيطرة، وربما هناك إدراك بأنه في حال خروجها عن السيطرة فقد يؤدي ذلك إلى نشوب حرب إقليمية مدمرة، وعلى الأرجح سيظل هذا الإطار قائمًا في عام 2021، وفي أسوأ السيناريوهات قد يكون هنالك احتمال لحدوث تطور نسبي لتحول تلك الحوادث إلى عمليات محدودة. أما المؤشر الثاني **فيتعلق** بالاتجاه الاستراتيجي للقوى الإقليمية لتعزيز عامل الردع الاستراتيجي بحريًّا، في إطار مظاهر استعراض القوة البحرية المسلحة، وزيادة القدرات العسكرية، واتساع مجال المناورات والتدريبات العسكرية، خاصة مع انحسار جائحة (كوفيد - 19)، وحرص أغلب الدول الإقليمية على عدم الوصول لحافة الهاوية.

ثانيًا- أمن شرق المتوسط:

يتوقع أن تظل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ميدانًا لعدد من التفاعلات خلال عام 2021، خاصة وأن المنطقة تتمتع بأهمية جيوسياسية واستراتيجية كبيرة، إلا أن تحديد طبيعة هذه التفاعلات المتوقعة سيتأسس على محددات تتعلق بطبيعة التحالفات والترتيبات الأمنية.

محددات أساسية

1) دور التحالفات التقليدية والناشئة: يمكن أن تتأثر التفاعلات والترتيبات الأمنية شرق المتوسط بحدود الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات والتحالفات التقليدية، مثل: الناتو، والاتحاد الأوروبي، أو المنظمات الناشئة، كمنظمة غاز شرق المتوسط المنخرطة في المنطقة. وقد فرضت التطورات التي شهدها الإقليم خلال عام 2020 تحديًا لتماسك حلف الناتو، نتيجة الاختلافات حول الموقف من التحركات التركية في شرق المتوسط. لذلك، يظل الانقسام الأوروبي وغياب الموقف الموحد، خاصة فيما يتعلق بآلية التصدي للتحركات التركية، مُحدِّدًا للترتيبات الأمنية في الإقليم خلال عام 2021. في السياق ذاته، يمكن أن يسهم الإعلان عن تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، في تعزيز سبل التعاون بين أعضائها في مختلف المجالات والتي قد تتجاوز قضايا الطاقة.

2) النزاعات حول الحدود البحرية: يمكن أن تؤثر الخلافات حول الحدود البحرية وسيادة الدول على مناطقها الاقتصادية الخالصة على الأوضاع الأمنية شرق المتوسط، وقد يشهد عام 2021 استمرارًا للانتهاكات التركية لقواعد القانون الدولي للبحار، ورفض أنقرة وعدم اعترافها بكافة الاتفاقيات البحرية الموقعة بين دول المنطقة، فضلًا عن مساعيها المستمرة لفرض أمر واقع يتنافى مع القواعد القانونية الحاكمة. وعلى صعيد آخر، يشير قبول لبنان وإسرائيل لمبدأ التفاوض حول ترسيم الحدود البحرية بينهما إلى زيادة فرص اكتمال هذه العملية، خاصة إذا دفعت الإدارة الأمريكية الجديدة في هذا الاتجاه، وبقدر ما تبديه من مرونة في التعاطي مع إيران.

3) التحركات التركية العدائية: يُرجح أن تستمر تركيا خلال عام 2021 في سياستها التصعيدية شرق المتوسط، والتي تتخذ عددًا من الأشكال من بينها مواصلة أعمال التنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية لقبرص وقبالة السواحل اليونانية، فضلًا عن استمرار دبلوماسية البوارج الحربية وعسكرة التفاعلات شرق المتوسط من خلال تكثيف المناورات والتدريبات العسكرية أو عبر التحرش بالسفن الحربية. علاوة على ذلك، قد تستمر تركيا في انتهاك حظر توريد السلاح إلى ليبيا كما حدث في ديسمبر 2020 عندما اعترض الجيش الليبي سفينة تركية محملة بالعتاد الحربي كانت في طريقها لميناء مصراتة.

4) مسار الأزمة الليبية: تظل الأوضاع الأمنية في شرق المتوسط مرهونة بمدى استقرار أو تأزم المشهد الليبي، خاصة وأن النفاذ لشرق المتوسط والحاجة لتأمين احتياجاتها من الطاقة كان أحد أسباب التدخل العسكري التركي المباشر في ليبيا. ومن هنا يمكن أن تساهم التسوية السياسية حال حدوثها في تهدئة التوترات شرق المتوسط؛ إلا أن كافة المؤشرات تدل على صعوبة تسوية الأزمة خلال عام 2021، فعلى الرغم من الإعلان عن وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، إلا أن المؤشرات تشير إلى عزم تركيا استمرار نهجها العسكري في ليبيا.

سيناريوهات محتملة

يمكن القول إن الترتيبات الأمنية المحتملة في إقليم شرق المتوسط ترتبط بدرجة أو أخرى بطبيعة التحركات التركية باعتبارها الطرف الأكثر افتعالًا للأزمات وإثارة للتوترات في المنطقة. ووفقًا لهذه التحركات يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات:

1) السيناريو الأول- تسكين التوتر: يمكن أن يساهم عدد من التطورات في خفض التوتر وتسكين الصراع في المتوسط، أبرزها: موقف الإدارة الأمريكية الجديدة ومدى انخراطها في الأزمة، فمن المُرجح أن تصبح إدارة "بايدن" أكثر حزمًا واستعدادًا لاستغلال نفوذها لخفض التوترات القائمة، وذلك على خلاف "دونالد ترامب" الذي منح "أردوغان" الضوء الأخضر. كذلك قد تلعب العقوبات الأوروبية المحتملة –شريطة الإجماع الأوروبي عليها- دورًا في إجبار تركيا على التراجع عن التصعيد؛ إذ إن أزمات الاقتصاد التركي قد لا تمكن تركيا من تحمل تبعات أية عقوبات مستقبلية. ويمكن أن يدفع الاتحاد الأوروبي تجاه عودة المحادثات بين تركيا واليونان، إذا صدقت النوايا التركية، خاصة وأن أغلب مواقف تركيا بشأن التفاوض والرغبة في التهدئة تدخل ضمن نطاق المراوغة والمهادنة المعتادة لـ"أردوغان" وحكومته.

2) السيناريو الثاني- استمرار التصعيد: أي استمرار التوتر في شرق المتوسط نتيجة لاستمرار أهداف تركيا هناك، فضلًا عن شعورها بالعزلة وإبعادها عن كافة الترتيبات الجماعية، علاوة على افتقارها لموارد الطاقة ومساعيها لتأمين احتياجاتها. في ظل هذه الأسباب قد لا تتخلى أنقرة عن أهدافها شرق المتوسط خلال عام 2021، خاصة وأن النفوذ التركي في المتوسط يساعدها على امتلاك أوراق ضغط للمساومة بها في ملفات أخرى، وأقصى ما يمكن أن تفعله هو القيام بتحركات تكتيكية على غرار الإعلان المؤقت عن سحب سفن التنقيب التركية من المتوسط على غرار ما حدث قبيل انعقاد القمة الأوروبية في أكتوبر وديسمبر 2020.

3) السيناريو الثالث- الصِّدام المحدود: يمكن أن تتفاقم الأوضاع الأمنية شرق المتوسط في ظل تنامي مؤشرات العسكرة، بالإضافة إلى الصراعات والقضايا المعلقة بين الأطراف الفاعلة. وعلى الرغم

من ذلك لا يُرجّح أن تصل الأوضاع خلال عام 2021 إلى المواجهة العسكرية المفتوحة لعدة أسباب، **أولها**: أن مصالح كافة الأطراف تقتضي نزع فتيل التوتر. **ثانيها**: رغبة حلف الناتو في منع دخول دولتين عضوين في مواجهة عسكرية مباشرة. **ثالثها**: ارتفاع تكلفة الحرب المفتوحة وما يتبعها من انخراط للأطراف الإقليمية والدولية أصحاب المصالح. وعليه يُستبعد أن تصل الخلافات في المتوسط إلى حدّ المواجهة العسكرية الشاملة، خاصة أن القوى الدولية ستكون قادرة على منع الوصول لحافة الهاوية كما فعلت ألمانيا بعد حادث تصادم سفينة تركية بأخرى يونانية العام الماضي، وعليه فمن المرجح أن يستمر الوضع على ما هو عليه حيث مزيد من الاستنفار المُحاط بالحذر والترقب.

ثالثًا- أمن البحر الأحمر:

تواجه منظومة الأمن في البحر الأحمر عددًا من التعقيدات الرئيسية، ربما أهمها تزايد التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة، وسعي أطراف عديدة إلى التكريس لتواجدها في الممر المائي ذي الأهمية الاستراتيجية للتجارة والملاحة العالمية. وقد استدعى هذا التنافس حالة من التعددية في المشاريع والرؤى لأمن المنطقة، وهي الرؤى التي افتقرت للكثير من الفاعلية نتيجة لصراعات النفوذ. وفيما كانت المنطقة تشهد تنافسًا حادًا على النفوذ، شكل الفاعلون العنيفون من غير الدول جزءًا هامًّا في مشهد الأمن بمنطقة البحر الأحمر. فالصراعات التي شهدتها الدول المشاطئة للبحر الأحمر، وخصوصًا في اليمن ودول القرن الإفريقي، أنتجت مساحات جديدة لتحرك الفاعلين العنيفين، ومن ثم تزايد تهديد الميليشيات المسلحة، مثل جماعة الحوثيين، والتنظيمات الإرهابية (مثل "القاعدة" و"حركة الشباب")، لأمن الملاحة في البحر الأحمر.

لن تكون هذه المتغيرات غائبة عن المشهد الأمني في البحر الأحمر خلال عام 2021؛ إذ يرجح أن يتعرض إقليم البحر الأحمر لإشكاليات أمنية في ظل استمرار التنافس على النفوذ، وكذلك تهديدات الفاعلين من غير الدول. وبوجه عام، يمكن تناول المشهد الأمني في البحر الأحمر خلال عام 2021 عبر ثلاثة أبعاد رئيسية:

تأثير الفاعلين من غير الدول:

من المرجح أن يستمر، وربما يتزايد، تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول في إقليم البحر الأحمر خلال عام 2021، وذلك في خضم استمرار الصراع اليمني، ناهيك عن الأزمات البنيوية التي تعاني منها دول الإقليم، على غرار الصومال، والتي أفضت إلى تصاعد نفوذ التنظيمات الإرهابية. وفي هذا الإطار، ثمة توقعات محتملة خلال عام 2021 ومنها:

1) تزايد تهديدات الحوثيين: يُحتمل أن تتزايد التهديدات البحرية لجماعة الحوثيين في البحر الأحمر خلال عام 2021 لا سيما مع الحديث المتنامي عن سعي واشنطن لتصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية، فضلًا عن أنها كثفت خلال الشهور الأخيرة من عام 2020 هجماتها البحرية. ومن ثم، ستحاول الجماعة أن تبعث رسائل عبر هجماتها البحرية بأن التصنيف كجماعة إرهابية لن يؤدي إلى تهدئة الصراع، ولكنه قد يزيد من تعقيداته. كما أن طهران قد تدفع الحوثيين لتكثيف هذا النمط من الهجمات وذلك في إطار ضغط إيران على القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، من أجل العودة للعمل بالاتفاق النووي، وإرسال رسالة للإدارة الأمريكية الجديدة بأنّ المنطقة سوف تشهد المزيد من التصعيد في حال استمرار واشنطن في نفس مسار التصعيد ضد طهران. ناهيك عن احتمالية ربط إيران بين الهجمات البحرية للحوثيين، وحادث اغتيال العالم الإيراني "فخري زاده"، ورسائل التحذير التي تُرسلها طهران بأنها سوف تثأر لاغتيال "زاده" عبر استخدام وكلائها للتصعيد في المنطقة.

2) استمرار تهديدات تنظيمات الإرهاب: حيث ستظل هذه التهديدات في البحر الأحمر قائمة خلال عام 2021، فالتنظيمات الإرهابية، على غرار حركة الشباب،

تنظر إلى مياه البحر الأحمر كمصدر هام لنشاطها، سواء على مستوى الهجمات التي يمكن من خلالها التأكيد على حضور التنظيم الإرهابي، أو حتى على مستوى نقل العناصر الإرهابية، والتمويل التنظيمي. وفي هذا الإطار، تشير بعض التقارير إلى أن تنظيم الشباب في الصومال يستخدم الميناء البحري في مقديشيو كمصدر للتمويل عبر فرض ضرائب على الواردات، والحصول على بيانات سفن الشحن من مسئولين بالميناء.

ويُحتمل أن يتعزز النشاط الإرهابي المرتبط بالبحر الأحمر خلال الفترة القادمة لاعتبارين جوهريين، **أولهما:** التوترات الحادثة في الإقليم، سواء في اليمن، أو في القرن الإفريقي؛ إذ تعاني إثيوبيا من أزمة داخلية حادة، كما لا تزال الأوضاع في الصومال غير مستقرة، ناهيك عن التوترات الأخيرة في العلاقات الصومالية الكينية، وإعلان مقديشيو يوم 15 ديسمبر 2020 قطع العلاقات الدبلوماسية مع كينيا بذريعة أن نيروبي تتدخل في الشئون الداخلية للصومال. بينما يرتبط **الاعتبار الثاني** بالتطور الحادث خلال الأعوام الماضية في أنشطة التنظيمات الإرهابية، والتعاون مع جماعات الجريمة المنظمة التي تستخدم الممرات المائية في أنشطتها.

التنافس الإقليمي:

هناك حالة من التنافس الإقليمي بين دول المنطقة حول النفوذ في إقليم البحر الأحمر، وهو التنافس الذي لن يتراجع كثيرًا خلال 2021، لا سيما مع سياسة المحاور والاستقطابات التي تهيمن على الشرق الأوسط، ناهيك عن الصعوبات التي تواجه تسوية الأزمة بين قطر ودول الرباعية العربية. وفي هكذا سياق، يمكن طرح عدة توقعات في 2021 منها:

1) استمرار المحاولات التركية لتعزيز النفوذ في المنطقة المعنية، وربما تستخدم هذا التواجد كورقة للمساومة في قضايا أخرى بالمنطقة، مثل ملف الطاقة في شرق المتوسط، والصراع الليبي. كما ستحاول الدوحة الحفاظ على شبكة تحالفاتها في منطقة القرن الإفريقي كأداة لتعزيز نفوذها، وكذلك مواجهة آثار العزلة الإقليمية التي فُرضت عليها عقب قطع دول الرباعية علاقاتها الدبلوماسية معها.

2) استمرار الصومال كمحور هام للنفوذ القطري والتركي، حيث سعت الدولتان إلى تعزيز تحالفهما مع الحكومة المركزية في مقديشيو، وتحاول تركيا توطيد نفوذها هناك من خلال الاستثمارات، ففي شهر يناير 2020 أعلن الرئيس التركي أن "مقديشيو دعت أنقرة للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الخاصة بالصومال". وفي شهر أكتوبر الماضي وقّعت شركة مشغل الموانئ التركي (البيرق) عقد تشغيل للميناء مع الحكومة الاتحادية الصومالية، والذي منح الشركة امتيازًا مدته 14 عامًا جديدة لإدارة ميناء مقديشيو، الذي تديره الشركة منذ 2014. كما لعبت شركة "فافوري" التركية، خلال السنوات الماضية، دورًا هامًا في عمليات تطوير وتحديث مطار مقديشيو الدولي الجوي.

3) سعي مصر والسعودية والإمارات لتأكيد نفوذهم بالمنطقة، وهو توجه سيستمر خلال عام 2021، فمصر ستستمر في عملية الانفتاح الدبلوماسي المكثف على دول البحر الأحمر باعتبارها منطقة استراتيجية هامة للسياسة المصرية، كما أن

الانفتاح المصري على هذه الدول يعطي للقاهرة المزيد من الأوراق في التفاوض مع إثيوبيا حول ملف سد النهضة. ومن جهتها، ستعمل السعودية على تعزيز نفوذها بالمنطقة لقطع الطريق على طهران، وكذلك مواجهة جماعة الحوثيين، ومحاولة تقليل استخدام الجماعة البحر الأحمر كساحة لنشاطها وهجماتها ضد الأهداف السعودية. والأمر ذاته بالنسبة للإمارات التي تحظى بتواجد ملحوظ في منطقة القرن الإفريقي، وتربطها اتفاقيات بعدد من الأطراف على غرار اتفاقيات بناء وتشغيل قواعد عسكرية في عصب بإريتريا وبربرة بأرض الصومال، وتطوير موانئ تجارية في بربرة (أرض الصومال) وبوصاصو (إقليم بونت لاند بالصومال).

التنافس الدولي:

من المتوقع أن يشهد إقليم البحر الأحمر المزيد من التنافس الدولي خلال عام 2021، في ظل المساعي الروسية والصينية لتعزيز نفوذهما بالإقليم. وفي هذا الإطار، يمكن طرح توقعات من قبيل:

1) استمرار التنافس الأمريكي الصيني الروسي في القرن الإفريقي، فالولايات المتحدة منخرطة في شئون المنطقة منذ سنوات كجزء من استراتيجية مجابهة التهديدات الإرهابية، وتأمين الملاحة الدولية، ولهذا أنشأت واشنطن قيادة خاصة بتلك المنطقة تحمل اسم القيادة المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي "سي جي تي إف- إتش أو إيه"، التي تتخذ من "معسكر ليمونيه" في جيبوتي مقرًا لها، وهذا التواجد العسكري الأمريكي في جيبوتي ارتبط بتقديم دعم أمريكي للجيش الجيبوتي ببعض المعدات، مثل تقديم 54 مركبة تكتيكية جديدة من طراز هممفي (HMMWV) في نهاية عام 2019 كجزء من اتفاق شراكة في التدريب والتجهيز بقيمة 31 مليون دولار.

2) سعي الصين إلى توسيع النفوذ في منطقة البحر الأحمر، لا سيما أنها جزء هام من مبادرة "الحزام والطريق" الصينية. وهكذا ستستمر بكين في الاعتماد بصورة أساسية على الأداة الاقتصادية وتقديم القروض لدول المنطقة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية، على غرار المشروع الذي نفذته شركة "استاندارد جودج" الصينية لبناء خط سكك حديدية بين نيروبي وممباسا في كينيا. كما تعد كل من كينيا وجيبوتي، التي تستضيف أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج، طرفين مهمين بالنسبة لبكين فيما يتعلق بمبادرة "الحزام والطريق" الصينية.

3) الصعود الروسي في تفاعلات البحر الأحمر خلال عام 2021؛ إذ أصدر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، في 16 نوفمبر 2020، توجيهات لتوقيع اتفاقية مع السودان لبناء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر. وتُعتبر هذه التوجيهات تأكيدًا على التقارير الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية بشأن مساعٍ روسية لإقامة قاعدة عسكرية في ميناء بربرة بإقليم صوماليلاند، علاوة على التقارير التي تواترت خلال السنوات الأخيرة عن رغبة موسكو في إنشاء قاعدة بحرية ولوجستية في إريتريا لتكون نقطة ارتكاز لها على البحر الأحمر.

شرق إفريقيا:

أزمات ممتدة للخارج

- هشاشة متزايدة للمسار الانتقالي في السودان
- سيناريو عدم الاستقرار الإثيوبي في 2021
- لا اختراقات كبرى في مفاوضات سد النهضة

إشراف: **د. أحمد أمل**

مشاركون: **هانئ رسلان - د. حمدي عبدالرحمن - د. أماني الطويل**

تستقبل منطقة شرق إفريقيا عام 2021 بأوضاع استثنائية فرضتها العديد من التطورات متعددة المستويات، والتي تنبئ بتحولات كبرى قد تشهدها المنطقة بحلول نهاية العام على عدة اتجاهات، من أبرزها:

أولًا- تحديات الاستقرار السياسي: إذ لا تزال العديد من المهام الرئيسية تنتظر كلًّا من السودان وجنوب السودان لإتمام مسار الانتقال السياسي الصعب، كما تستعد كل من الصومال وجيبوتي للانتخابات الجديدة، بينما ينتظر إثيوبيا جدول أعمال مزدحم بفعل تداعيات الصراع في إقليم تيجراي، والحاجة الماسة لإجراء الانتخابات العامة التي تأجلت لأكثر من مرة، وتسببت في دخول البلاد في وضع سياسي مضطرب.

ثانيًا- مخاوف العجز الأمني: يأتي انسحاب القوات الأمريكية من الصومال في ديسمبر من عام 2020، ليتكامل مع الانسحاب المتوقع لقوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (أميصوم) في عام 2021 ليرسم مشهدًا شديد القتامة في ظل العجز الواضح للقوات المسلحة الصومالية عن التصدي لتنظيم "الشباب المجاهدين" الذي لا يزال يسيطر على مناطق في وسط وجنوب الصومال، كما لا يزال يمتلك القدرة على القيام بعمليات كبيرة داخل العاصمة مقديشيو وغيرها من المدن الصومالية.

ثالثًا- توتر العلاقات الإقليمية: لا تزال العديد من الأزمات تُشكل مصدرًا للتوتر في العلاقات البينية أبرزها مشكلة سد النهضة، والتي لا تزال مفاوضاتها جارية إلى الآن دون أفق واضح لحسم سريع مع استمرار تبني إثيوبيا نهج التعنت، ومحاولة فرض الأمر الواقع. كما يتوقع أن تدخل العلاقات الصومالية-الكينية في أحد أكثر منعطفاتها خطورة، بعد أن عززت كينيا علاقاتها بأرض الصومال وحكومة إقليم جوبالاند، الأمر الذي اعتبرته الحكومة الفيدرالية الصومالية تدخلًا مباشرًا في شأنها الداخلي، واتخذت على إثره قرارًا بقطع العلاقات الدبلوماسية.

رابعًا- احتدام التنافس الدولي، بسبب اتجاه العسكرة المتصاعد والذي كان آخر مظاهره الإعلان عن تأسيس قاعدة روسية للدعم اللوجستي على ساحل البحر الأحمر في مدينة بورتسودان السودانية، لتضاف إلى قائمة طويلة من القوى الدولية الحاضرة بقواتها في الإقليم، كالولايات المتحدة والصين وفرنسا. على الجانب الاقتصادي، يظل من المتوقع أن تتجه المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية نحو المزيد من الحدة، خاصة في مجال السيطرة على الموانئ وقطاع النقل البحري، وكذلك قطاع التعدين، في ظل ظهور أنماط جديدة من المنافسة مع انتشار ظاهرة التعدين غير النظامي في أكثر من دولة من دول الإقليم استغلالًا لضعف الحكومات الوطنية عن فرض سيطرتها الكاملة على إدارة ثروات البلاد.

أولًا- الانتقال السوداني:

بدأت مرحلة الحكم الانتقالي في السودان في أغسطس 2019، في أعقاب توقيع الوثيقة الدستورية التي أقرّت نوعًا من الشراكة بين المكونين المدني والعسكري في إدارة المرحلة الانتقالية التي تحدد لها 39 شهرًا تنتهي بوضع دستور للبلاد وإجراء انتخابات عامة. ومنذ اليوم الأول، هناك قضايا رئيسية مثلت تحديات للحكم الانتقالي في السودان، كالعلاقة بين شركاء الحكم، والسلام، والوضع الاقتصادي، والعودة للمجتمع الدولي. وتقدم هذه القضايا مؤشرات أساسية لاستشراف مستقبل السودان في عام 2021.

1) تزايد مظاهر عدم الانسجام بين شركاء الحكم الانتقالي: من المرجّح تفاقم مظاهر عدم الانسجام بين المكونين المدني والعسكري في عام 2021، بالنظر إلى ما يتلقاه مجلس الوزراء من اللوم والتنديد بسبب الفشل في تحقيق أي تقدم ملموس في معظم الملفات، وهو ما يرد عليه بالشكوى من قلة الإمكانيات، في الوقت الذي يعمل فيه المكون العسكري على الاستحواذ على المزيد من النفوذ والصلاحيات في القضايا الرئيسية داخليًّا وخارجيًّا بشكل تدريجي.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن توقيع اتفاق سلام جوبا سيفرض المزيد من مصادر عدم التجانس، بعدما أقر دمج الحركات المسلحة الموقعة في مؤسسات الحكم الانتقالي بواقع 3 مقاعد في مجلس السيادة، و5 وزارات، و75 عضوًا في المجلس التشريعي لشركاء السلام. كذلك تم تشكيل ما يُسمى بـ"مجلس شركاء الفترة الانتقالية" في 3 ديسمبر 2020، والذي رافقه الكثير من التوترات بين أطراف الحكم الانتقالي، بالنظر إلى أن موقف المكون المدني آخذ في الضعف، بعدما اعترى تحالف الحرية والتغيير ضعف وانقسام، خاصة مع ظهور الحركات المسلحة كلاعب مؤثر.

2) استمرار المشكلات الاقتصادية: ازدادت الضائقة الاقتصادية شدة على المواطنين السودانيين، بسبب ارتفاع معدل أسعار السلع الرئيسية كالخبز والوقود، وأخذ معدل التضخم في الارتفاع بشكل مطرد، حتى وصل إلى 230%، طبقًا لما أعلنه مركز الإحصاء الرسمي عن شهر أكتوبر 2020. وفي السياق ذاته، أعلن السودان في سبتمبر 2020 أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش أكثر من 2% في كل من 2018 و2019، ومن المتوقع أن ينتهي عام 2020 بنسبة انكماش تبلغ 8.5%. ورغم أن صندوق النقد الدولي أقر خطة في سبتمبر 2020 لمراقبة برنامج اقتصادي لأجل 12 شهرًا أعده السودان لإظهار قدرته على تنفيذ إصلاحات، والمضي نحو الإعفاء من جزء من ديونه في نهاية المطاف؛ إلا أن السودان لم يستطع الاستفادة هذا العام من دعم صندوق النقد ولا البنك الدوليين بسبب ما عليه من متأخرات للصندوق تبلغ 1.3 دولار. وفي الأفق المنظور، ليس من المتوقع حدوث طفرة أو اختراقات كبيرة في الوضع الاقتصادي السوداني الماثل بسبب أن التعويل على مؤتمرات المانحين، مثل مؤتمر أصدقاء السودان، أو إلغاء جزء كبير من ديون السودان البالغة 60 مليار دولار، أو الحصول على تمويل من المؤسسات الدولية؛ سيأخذ طريقًا إجرائيًا طويلًا ومتعرجًا قد لا يخضع لسيطرة الحكومة السودانية.

3) التقدم البطيء في مسار السلام: تم توقيع اتفاق سلام جوبا في 3 أكتوبر 2020 بين الحكومة السودانية وعدد من الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء تحالف "الجبهة الثورية" بعد تفاوض استمر نحو عام برعاية دولة جنوب السودان. وتتعدد العوامل المرجحة

لعدم تمكن السودان من إتمام مسار السلام خلال العام المقبل. فمن المعروف أن هناك حركتين خارج اتفاق جوبا، هما: حركة تحرير السودان بقيادة "عبدالواحد نور" في دارفور، والحركة الشعبية لتحرير السودان جناح "عبدالعزيز الحلو" التي تتمركز في منطقتي جبال النوبا وجنوب كردفان. لذا لا يمكن القول إن هذا الملف أصبح مكتملًا، فما زالت هناك حاجة للتفاوض مع هاتين الحركتين، وهو أمر ليس سهلًا، فجناح "الحلو" يطالب بإقرار فصل الدين عن الدولة كمبدأ دستوري، في حين أن حركة "عبدالواحد" ترفض التفاوض مع الحكم الانتقالي من الأصل، وترى أنه ليس إلا نسخة مكررة من النظام السابق. كذلك فإنه من المتوقع أن تشهد الأوضاع في شرق السودان تأزمًا بسبب تنامي الاحتجاجات على الأوضاع السياسية والمعيشية، وبسبب الفرص الكبيرة لتكرار الاشتباكات القبلية.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن عقبة التمويل ستقف حجر عثرة أمام التنفيذ السلس لاتفاق جوبا، حيث التزمت الحكومة الانتقالية السودانية في "بروتوكول تقاسم الثروة" بأعباء مالية ضخمة قد لا تستطيع الوفاء بها، تضمنت مبلغ 100 مليون دولار بعد شهر من توقيع الاتفاق مع إنشاء عدد من المفوضيات، تمول عبر "صندوق دعم السلام والتنمية" خصصت له 1.3 مليار دولار سنويًّا لمدة عشر سنوات، تعهدت الحكومة السودانية بدفع مبلغ 750 مليون دولار سنويًّا على مدار 10 سنوات، على أن يتكفل الشركاء الدوليون بتوفير المبلغ المتبقي سنويًّا.

4) العودة التدريجية للمجتمع الدولي: تعد عودة السودان إلى المجتمع الدولي وسيلة أساسية للخروج من ضائقته الاقتصادية، والحفاظ على عملية التحول الديمقراطي في مسارها؛ لكن هذه العودة ستتسم في العام المقبل بكونها عودة تدريجية قد لا تسير بالسرعة المطلوبة. فقد نجح السودان بالفعل في رفع اسمه من قائمة الدول الراعية للإرهاب الأمريكية؛ إلا أن هذا أتى مرتبطًا بضرورة التطبيع مع إسرائيل كما أصرت إدارة "ترامب"، مما أثار قضية خلافية أخرى في الداخل السوداني أصبحت محلًّا للتراشق بين الأطراف. كما أن هناك شقًّا أساسيًّا في الاتفاق الذي تم توقيعه مع واشنطن يواجه حالة من التعثر بسبب اعتراض الكونجرس على تمرير قانون الحصانة السيادية للسودان، وهو ما يعني استمرار بعض القيود على الاستثمارات الخارجية في السودان.

هكذا، فإنه يمكن القول إن السودان يدخل إلى عام 2021 وهو يتسم بدرجة واضحة من الهشاشة، سواء فيما يتعلق بالعلاقة بين مكونات الحكم الانتقالي، أو الوضع الاقتصادي الذي يمثل ضغطًا هائلًا على كل أطراف الحكم الانتقالي بحكم تأثيره على جميع القضايا، وعدم القدرة على حسم ملفات السلام، وعلاقات السودان الخارجية التي ما زالت تتسم بالتأرجح وعدم الفعالية في تحقيق الأهداف المتوخاة من ورائها.

ثانيًا- الداخل الإثيوبي:

على الرغم من أن قوات الجيش الإثيوبي استطاعت السيطرة على "مقلي" عاصمة إقليم تيجراي، في 28 نوفمبر 2020؛ فإن مظاهر عدم الاستقرار وتهديد الأمن سوف تستمر على المدى القريب. ومن غير المرجح أن يؤدي تحقيق الأهداف الأمنية للحكومة الفيدرالية في التيجراي إلى تسوية كافة التحديات السياسية، والمظالم العرقية التي تعاني منها البلاد. وقد تكون مسألة الانتخابات العامة المؤجلة بسبب جائحة (كوفيد - 19)، والمتوقع إجراؤها في عام 2021، بمثابة اختبار حقيقي للنظام السياسي في إثيوبيا. وعليه، يمكن رصد ثلاثة تحديات داخلية كبرى تؤثر على مسار الاتجاهات العامة في إثيوبيا خلال عام 2021 على النحو التالي:

1) استمرار الصراع في إقليم تيجراي:

إن الهدف الخفيّ غير المعلن للحرب في التيجراي التي أعلنها "آبي أحمد"، في 4 نوفمبر 2020، هو استبدال قيادة تيجراي بحكومة تابعة للدولة المركزية. وبالقطع سوف يستطيع "آبي أحمد" أن يعزز موقفه في الحكم بدون ضغوط المعارضة القوية له في كل من التيجراي وأوروميا، وهما المجموعتان اللتان دفعتا ثمنًا باهظًا لطموحات "آبي أحمد" السياسية.

ويبدو أنّ الحسابات الإقليمية المعقدة في منطقة القرن الإفريقي وعلى الصعيد القاري وقفت لصالح رئيس الوزراء "آبي أحمد"، بسبب الخوف من تداعيات الحرب على حالة الأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة. ومن الواضح أن إريتريا هي المستفيد الأكبر، حيث إن أساس المصالحة التاريخية بينها وبين إثيوبيا كان يتمثل في عدم الثقة المتبادل مع الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي. وعلى الصعيد الإفريقي العام، ظهرت مناشدات عابرة من بعض الدول من أجل الحوار، كما كان عجز الاتحاد الإفريقي -الذي تستضيف أديس أبابا مقره- وتهميشه واضحًا للعيان.

ومن اللافت وجود دعم دولي غير محدود لـ"آبي أحمد" منذ توليه منصبه، وهو ما شجعه لتبني سياسات تسلطية، كما هو شائع في منطقة القرن الإفريقي. وتُظهر تطورات أزمة التيجراي مدى عقم مقاربات الدبلوماسية الدولية. فقد استطاع "آبي أحمد" فرض حصار وتعتيم كامل على سير العمليات في التيجراي، وفي الوقت نفسه أرسل وزير خارجيته في جولة مطولة لأوروبا لإقناعها بشرعية حملته العسكرية.

ويمكن تصور مسار الصراع خلال عام 2021، من خلال نجاح الحكومة الفيدرالية في استعادة السيطرة على مدن تيجراي الرئيسية، ومع ذلك من المحتمل أن يكون هناك دعم مستمر للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في المناطق التي يعيش فيها كبار القادة، بما في ذلك أديغرات وعدوة وأكسوم، ما قد يمكن الجبهة من شن حرب عصابات منظمة تنظيمًا جيدًا ستجد تأييدًا واسعًا في إقليم التيجراي الذي يتسم من الناحية الثقافية برفض الحلول التفاوضية.

2) انتقال التوترات إلى أقاليم أخرى خاصة إقليم أوروميا:

على الرغم من أن إقليم أوروميا يعد الدائرة السياسية لرئيس الوزراء "آبي أحمد"، فمن المرجح أن تكون السيطرة على الإقليم من أبرز التحديات الأمنية التي يواجهها في المستقبل القريب. لقد رفض جيش تحرير أورومو نزع سلاحه، ودخل في صراع عنيف مع الجيش الإثيوبي في ويلجا وغوجي داخل منطقة أوروميا طيلة عام 2020، وقد أدى ذلك إلى مقتل مسئولين إداريين محليين، ورؤساء بلديات، وضباط أمن حكوميين. كما تم اختطاف مواطنين عاديين.

لقد بدأ تشكيل الحركات العرقية القومية القائمة على الأورومو، والتي ناضلت من أجل الحرية والمساواة في فترة الحكم الإمبراطوري. كما تمت صياغة الروايات والسرديات السياسية الكبرى من قبل نخب الأورومو لتحريض المجموعات العرقية ضد بعضها بعضًا. على وجه الخصوص، اتهم معظم القوميين الأورومو شعب الأمهرة والماضي الإمبراطوري للبلاد بأنهم السبب الأساسي لتهميش الأورومو. وبالفعل نجحت روايات التهميش في خلق كراهية عرقية تجاه غير الأورومو في أوروميا. وفي بلد دمرته سياسات القومية العرقية، بات تفسير معظم الأحداث يتم على أسس عرقية.

ومن المرجّح خلال عام 2021 أن تستأنف جماعات أورومو المعارِضة الاحتجاجات العنيفة، ونصب حواجز الطرق في المدن الكبرى التي تضم أعدادًا كبيرة من

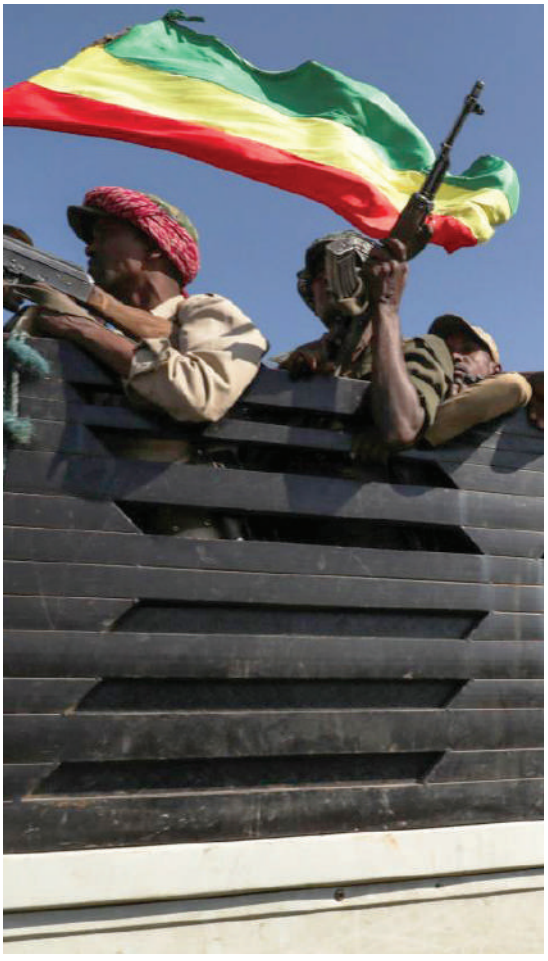

الأورومو، مثل هرار وأمبو وأداما وديرداوا وضواحي أديس أبابا. ومن المرجح كذلك أن يصعّد جيش تحرير أورومو تمرده المستمر في ويلجا وغوجي، مما يزيد من مخاطر الإرهاب والحرب الأهلية في غرب أوروميا.

3) تفاقم الأزمة السياسية مع تعذر إجراء الانتخابات العامة: تواجه العملية الانتخابية في إثيوبيا تحديات كثيرة، أبرزها ما يتعلق بإدارتها من جهة، وقضايا الأمن والمصالحة الوطنية من جهةٍ أخرى. ففي حالة تنظيم الانتخابات المؤجلة بسبب جائحة (كوفيد-19) في أوائل عام 2021، كما اقترح البعض، فإن الوضع السياسي في جميع أنحاء البلاد قد يزداد تدهورًا، لأن ضيق الوقت المتاح لإدارة الانتخابات قد يجعلها غير فعالة. وطبقًا لحسابات المجلس الوطني للانتخابات، هنالك مساران محتملان؛ الأول يتطلب 224 يومًا للتحضير للانتخابات وإجرائها، أما الثاني فيتطلب 276 يومًا. مع ذلك، اقترح المجلس إمكانية إجراء الانتخابات في أواخر مايو أو يونيو 2021، بشرط بدء تدريب موظفي الاقتراع في ديسمبر وتسجيل الناخبين في يناير 2021.

ولعل التحدي الأكثر خطورة يتمثل في إشاعة أجواء الأمن والثقة التي تدفع الإثيوبيين إلى الانخراط الحر في الفضاء العام. فثمة تحديات أمنية كبيرة لا يُستهان بها بعيدًا عن أزمة التيجراي. إذ تشهد إثيوبيا وجود أكثر من 1.8 مليون نازح ومشرد داخليًّا، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة. وفي مايو 2020، أكدت منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن 10 آلاف شخص اعتُقلوا بشكل تعسفي واحتُجزوا، كجزء من رد الفعل الحكومي على تصاعد أعمال العنف في منطقة أوروميا. ولعل ذلك كله يدفع باتجاه تكرار سيناريوهات الانتخابات السابقة التي كانت تتم في ظل القبضة الحديدية للحكومة المركزية.

على أية حال، فإن إجراء انتخابات ناجحة يتطلب بالضرورة معالجة كل من مشكلات انعدام الأمن والمظالم الكامنة وراء العنف العرقي، ويعني ذلك بذل

مزيد من الجهود لتحقيق المصالحة والعدالة والحوار الشامل. بيد أنّ الأسئلة الأوسع نطاقًا المرتبطة بمسار الانتقال الديمقراطي، لا سيما مسألة تعديل الدستور، وتحديد طبيعة النظام الفيدرالي؛ سوف تتجاوز أزمة التيجراي لتشمل العديد من الفاعلين السياسيين والمدنيين، إذا كان الهدف هو تحقيق درجة من الإجماع الوطني. وفي ظل الدعم الإقليمي والدولي الذي تحظى به حكومة "آبي أحمد" يكون خيار إجراء الانتخابات العامة أواخر 2021 -في ظل دعم سلطة الدولة المركزية، وغياب متشددي الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي- مؤشرًا على عودة إثيوبيا إلى نمط التسلطية التنموية السابق، ولكن مع تبدل أدوار النخب الحاكمة.

وعليه، فإن السيناريو المرجح هو استمرار عدم الاستقرار السياسي بشكل كبير في عام 2021 نظرًا لاستمرار تداعيات الحرب الأهلية في تيجراي وتحدي الأورومو، بالإضافة إلى إشكاليات تنظيم الانتخابات العامة التي تأخرت كثيرًا. كما سوف تؤدي المخاوف الأمنية المتزايدة إلى الحد من جاذبية إثيوبيا للاستثمار الأجنبي، وتقييد النمو الاقتصادي على المدى القصير.

ثالثًا- مفاوضات سد النهضة:

في عام 2021، تتم مفاوضات سد النهضة عامها العاشر دون إحراز تقدم يذكر، في ظل النهج الإثيوبي المتعنت، ومحاولة فرض الأمر الواقع على مصر والسودان. وبينما تستمر دوافع إثيوبيا لتبني ذات النهج المتعنت في المفاوضات، خلال العام المقبل، تظهر العديد من المتغيرات الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، والتي يمكن أن تشكل قوة دفع إيجابية لمسار التفاوض سعيًا للتوصل لاتفاقية شاملة وملزمة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، بما يراعي مصالح الدول الثلاث (مصر، والسودان، وإثيوبيا). ويمكن رصد أبرز الاتجاهات المتوقعة لمستقبل مفاوضات سد النهضة في:

1) استمرار النهج الإثيوبي التفاوضي المتعنت: جاء التعنت الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة منذ بدايتها المبكرة عام 2011، بسبب سعي الحكومات الإثيوبية المتعاقبة لتوظيف الملف سياسيًا في وقت عانت فيه من أزمات سياسية وأمنية مركبة كادت أن تعصف بوحدة البلاد واستقرار الحكم فيها. وتدخل إثيوبيا عام 2021 وهي في أمسّ الحاجة للمزيد من توظيف موقفها المتشدد من ملف سد النهضة في الترويج لمواقفها "الوطنية" الصلبة في وقت تخوض فيه القوات المسلحة الإثيوبية صراعًا داخل إقليم تيجراي أثار الكثير من الشكوك العميقة بشأن مستقبل وحدة الدولة الإثيوبية، وأنتج سابقة خطيرة قد تدفع بعض القوى في أقاليم أخرى لتبني مواقف صدامية حدية تجاه الحكومة الفيدرالية. كما يعزز من احتمالات استمرار التعنت الإثيوبي اقترابُ موعد الانتخابات العامة التي تم تأجيلها من موعدها في مايو 2020 إلى أغسطس من العام نفسه ثم إلى أجل غير مسمى بسبب فيروس كورونا، حيث لا ينتظر أن تغامر الحكومة الإثيوبية بخسارة أرصدتها الشعبية بتوقيع اتفاق نهائي وملزم قبل إجراء الانتخابات.

2) تعزيز الانخراط السوداني الإيجابي في ملف المفاوضات: شهد عام 2020 تحولًا نوعيًّا في الخطاب السوداني من قضية سد النهضة، والذي اكتسب طابعًا أكثر تشددًا تمثل في تصريحات رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك" ووزير الموارد المائية "ياسر عباس"، والتي باتت أكثر رفضًا للنهج الإثيوبي في المماطلة والتهرب من توقيع اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل السد، وأكثر تشددًا في ضرورة الوصول إلى اتفاق شامل وملزم لقضية سد النهضة، وهو الأمر الذي دفع السودان لإعلان تعليق المشاركة في المفاوضات في نوفمبر 2020.

ويأتي هذا الموقف من جانب الحكومة السودانية في ظل النهج المتوازن لإدارة علاقتها بدولتي جوارها بعد أن تعززت مظاهر التعاون في المجالات العسكرية والتنموية مع مصر، فضلًا عن اتجاهها لإدارة علاقتها مع إثيوبيا على نحو يغلب اعتبارات الرشادة وذلك منذ التغير في بنية الحكم في السودان منذ سقوط "البشير" في أبريل من عام 2019، وانتهاء التحالف الاستراتيجي الذي كان قائمًا بينه وبين النخبة الإثيوبية الحاكمة، خاصة في ملف السد، وكذلك تعدد مجالات التباين في وجهات النظر بين السودان وإثيوبيا بعد أن ظلت قضية فرض السيادة السودانية على منطقة الفشقة مصدرًا للتوترات المستمرة بين الجانبين والتي لم يتم حسمها إلى الآن في ظل المماطلات الإثيوبية المستمرة.

3) ظهور توازنات جديدة بين دول حوض النيل: مع كل تعثر للموقف الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة سعى مفاوضوها لبعثرة أوراق المفاوضات

عبر إثارة قضية توزيع مياه النيل على دول الحوض وفق حصص ثابتة لكل دولة، وذلك من أجل ممارسة أقصى درجات الضغط على الموقفين المصري والسوداني. لكن من غير المرجح خلال العام المقبل أن تلاقي المحاولات الإثيوبية النجاح في حصار دولتي المصب. يأتي هذا الوضع نتيجة لعدد من المتغيرات أبرزها: تقديم مصر نموذجًا إيجابيًا للشراكة مع دول منابع النيل يقوم على مبدأ تبادل المنافع، وهو ما تجسد في المشاركة المصرية في تشييد سد جوليوس نيريري على نهر روفيجي في تنزانيا، وتوطيد العلاقة مع جنوب السودان في شتى المجالات بما في ذلك مجال الموارد المائية، والانفتاح الإيجابي على كينيا وبوروندي والكونغو الديمقراطية. ومن شأن هذا التغير الذي حققته مصر تدريجيًّا أن يعزز من المصالح المشتركة بين دول المنبع ودولتي المصب، الأمر الذي سيدفع جميع الأطراف للبحث عن حلول وسط، وتجنب المواقف الحدية التي تخرج جميع الأطراف منها خاسرة.

4) تنامي اهتمام المجتمع الدولي بمفاوضات سد النهضة: لأكثر من ثماني سنوات استفادت إثيوبيا من الإطار التفاوضي المغلق المقتصر على دول النيل الأزرق الثلاث في العمل على كسب الوقت والمماطلة، وفرض الأمر الواقع عبر الاستمرار في أعمال التشييد والبناء في موقع سد النهضة. لكن منذ نهاية عام 2019 نجحت مصر في وضع ملف المفاوضات المتعثرة لسد النهضة على جدول أعمال المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي يجسده حاليًا تعدد المراقبين المشاركين في جولات المفاوضات، بداية من الاتحاد الإفريقي بصفته الوسيط الرئيسي المكلف من مجلس الأمن الدولي، ومرورًا بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي الذي شارك في جولات المفاوضات في واشنطن.

وقد صاحب تزايد عدد الأطراف الدولية المنخرطة في دعم الإطار التفاوضي تغير نوعي في منطق تعامل المجتمع الدولي مع القضية، والتي لم تعد الكثير من الأطراف الدولية تراها قضية خلاف بشأن التنمية وتوزيع الحصص بين دول تتشارك مورد مياه واحد، بل أصبح ينظر للقضية كأحد أبرز مهددات السلم والأمن الإقليمي والدولي حال استمر تعثر المفاوضات في المستقبل. على هذا النحو، ينتظر أن يشهد عام 2021 المزيد من الانخراط الدولي الإيجابي في دعم مفاوضات سد النهضة، سواء من خلال الأطراف التي تشارك بصورة مباشرة كمراقبين للمفاوضات، أو الأطراف غير المشاركة لكن المعنية باستدامة الأمن والاستقرار في منطقة حوض النيل والبحر الأحمر والقرن الإفريقي.

في المحصلة، من غير المتوقع أن يشهد ملف سد النهضة اختراقات كبرى خلال عام 2021، إلا أنه لا يمكن كذلك استبعاد القيام بتقدم تدريجي في تسوية الخلافات الفنية والقانونية بين مصر والسودان وإثيوبيا. ويتسق هذا الوضع مع الخبرة التي كونها المفاوض المصري خلال السنوات الماضية والتي تؤكد أن الطريق لاتفاقية شاملة وملزمة بشأن سد النهضة هو طريق شاق وطويل، لكنه يظل الطريق الوحيد الآمن لضمان الأمن والاستقرار في الإقليم.

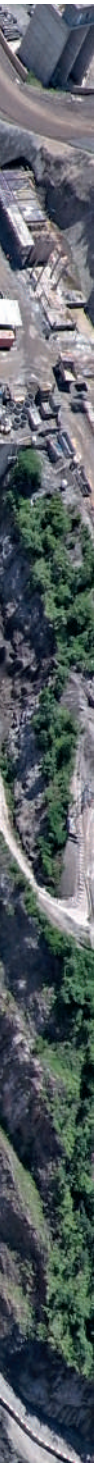

أزمات داخلية عربية:

السلام لا يزال بعيدًا

- تشابكات متعددة تعقد تسوية أزمة سوريا
- اتجاهات لحل أزمة اليمن دون إنجاز فعلي
- تهدئة مستمرة دون اختراقات للسلام في ليبيا
- توتر الصحراء الغربية قد يمهد لإرهاب محتمل
- هل يتجه العراق لعقد سياسي جديد؟

إشراف: **د. محمد مجاهد الزيات**

مشاركون: **أحمد عدلي - حسام ردمان - حسين عبدالراضي - محمد عبدالرازق- د. إحسان الشمري**

لا يزال الرهان صعبًا على حدوث متغير فارق في الأزمات الإقليمية، التي شهدتها بعض الدول العربية على مدار العقد الماضي، لا سيما باتجاه تقدم التسويات المتعثرة، في ظل توجهات الفاعلين المحليين والإقليميين الراهنة، ووصولها إلى حد التوازن تقريبًا لاعتبارات تتعلق بالمصالح المتبادلة بين الأطراف، بغض النظر عن مسارات الأزمات وتداعياتها على الشعوب، لا سيما في ظل تفاقم الأوضاع الإنسانية، كقاسم مشترك بين تلك الأزمات جميعًا. كما أن ثمة اعتبارًا آخر يتعلق بمحدودية أثر الانخراط الدولي في تلك الأزمات. إضافة إلى أن كافة جهود التسوية تُواجَه بالتسويف والمماطلة، ولا تَلْقَى اتفاقًا بين الفاعلين على اختلاف المستويات. وفيما يتعلق بمستقبل هذه الأزمات خلال ٢٠٢١، يتضمن هذا المحور عدة اتجاهات:

أولًا- صعوبة التسوية الشاملة لأزمة سوريا: هناك صعوبات بالغة في إمكانية تسوية الأزمة بصورة شاملة، وإن كان من المرجّح استمرار احتفاظ النظام السوري بما يقرب من ٧٠٪ من أراضي الدولة، مع صعوبة استعادته إدلب، واستمرار المناوشات من التنظيمات الإرهابية المدعومة من تركيا. ومن المتوقع أن يتأثر النظام بتداعيات قانون قيصر، كما سيمضي في عملية الانتخابات الرئاسية القادمة. ومن المتوقع أيضًا أن تظهر تباينات بين حلفائه الروس والإيرانيين، على الساحة السورية، لكنه سيظل بحاجة إلى الإبقاء على تحالفه معهما. في حين يتوقع أن تَبقى السياسة الأمريكية تجاه سوريا في حدودها الحالية، والتي ترتكز على منع تمدد النظام خارج سيطرته الحالية، وتأهيل الأكراد لحكم ذاتي أكثر استقلالية، والحيلولة دون تفاهم كردي مع النظام السوري. ومن الممكن أن تبدي واشنطن مرونة في الجانب الاقتصادي فيما يتعلق بالجانب الإنساني.

ثانيًا- عدم القدرة على تسوية أزمة اليمن: على الرغم من التوجهات الأمريكية والأوروبية والأممية بدفع المسار السياسي لحلحلة الأزمة؛ إلا أنه لا توجد مؤشرات على احتمالات الذهاب إلى حل سياسي يحقق إنجازًا خلال عام 2021؛ إلا أن معطيات الموقف الميداني بين الحوثيين والحكومة اليمنية من جهة، وبين الرئيس اليمني والمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى؛ تشير إلى صعوبه تحقيق إنجاز فعلي في الأزمات حتى مع دخول اتفاق الرياض حيز التنفيذ فيما يتعلق بالأزمة الجنوبية، وإن كان من المرجح أن يراجع تحالف دعم الشرعية استراتيجية عمله في المرحلة القادمة على خلفية المعطيات التي أسفرت عنها نتائج استمرارية الأزمة. وإذا كان من المرجّح أن تُعقد جلسات تفاوض بين طرفي الصراع الأساسيين على أساس المبادئ الحاكمة، إلا أنه لا يعتقد تحقيق تقدم ملموس طالما بقيت الأزمة الإيرانية دون حل، واستخدام إيران لدورها في اليمن كورقة للمساومة.

ثالثًا- اختراقات دون تسوية لأزمة ليبيا: يمكن القول إن الأزمة الليبية تتجه بعام 2021 نحو حالة من "الجمود الساخن"، إذ تستمر محاولات اختراقها دون الوصول إلى تسوية شاملة تُنهي الصراع. وبينما يبدو المسار الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية أقرب الملفات للإنجاز؛ إلا أن الصدام المُعطل سيكون أقرب للمسارات العسكرية والسياسية، ولا سيما حين معالجة قضايا دمج الميليشيات، أو تجدد صراع المؤسسات بالمنطقة الغربية، وهو ما قد يسقط تفاهمات الأطراف الليبية أو ينتهي بمخرجات هشة غير قابلة للتطبيق. ويُتوقع أن تتجه بعض الأطراف الإقليمية للضغط بشكل أكبر لتحصيل نفوذ إضافي لتغيير موازين وهياكل السلطة القائمة، مما سيمكّنها من تعطيل أية تفاهمات ليبية تخرج عن الخطوط التي تراها متسقة مع مصالحها، وهو ما سيقترن ببقاء المواقف الدولية في حدودها الحالية، طالما بقيت الأوضاع الميدانية هادئة ولم تتجدد المواجهات المسلحة، ولكن يُرجَّح أن يتغير ذلك الموقف إذا حدثت تصادمات داخلية يُحتمل أن تقود إلى تجدد الاقتتال.

رابعًا- توتر مغربي-جزائري حول الصحراء المغربية: نقطة التحول في هذا الملف جاءت مع الاعتراف الأمريكي بتبعيتها للمغرب، وما واكبه من اتجاه عربي لافتتاح عدد من قنصليات داخلها. ومن المرجح في ضوء المعطيات الحالية أن يكون المغرب أكثر ترحيبًا بالتفاوض، وفقًا لخطة الحكم الذاتي التي سبق وطرحها من منطلق قوة، على أن يكون التفاوض على شكل الحكم والسلطات التي ستمنح للإقليم، ومن المرجح أيضًا سعي الجزائر -في المقابل- للضغط من خلال الاتحاد الإفريقي لمنح نوع من الاستقلالية للصحراويين في إطار الحكم، مما سينقل التوتر المرتبط بالأزمة من توتر داخلي إلى خارجي في العلاقات المغربية الجزائرية قد يفتح الباب لتمدد التنظيمات الإرهابية المنتشرة في الساحل والصحراء.

خامسًا: اتجاه لإعادة هيكلة النظام السياسي، حيث يراهن العراقيون على أن يشهد عام 2021 اتجاهًا لبناء نظام سياسي جديد في ظل الانتخابات المقرر إجراؤها في هذا العام، بحيث يمثل ذلك النظام انقطاعًا عن نظيره الذي تم بناؤه ما بعد الغزو الأمريكي للعراق في 2003، وهيمن عليه الفساد والطائفية والتدخلات الخارجية. في الوقت نفسه، من المتوقع الاتجاه للتعافي الاقتصادي، واستمرار مواجهة الميليشيات المسيطرة على مؤسسات الدولة ومكافحة خلايا "داعش" ولكن بشرط الإصلاح الهيكلي للأمن.

أولًا- الأزمة السورية:

يبدو من خلال متابعة التغيرات والتحولات التي جرت على الصعيدين العسكري والسياسي في الأزمة السورية، أن الحديث عن تسوية سياسية خلال عام 2021 لم يعد منطقيًّا بالشكل المتعارف عليه في السابق، وذلك في ضوء التحولات الميدانية التي شهدتها سوريا، والتي ترجح استمرار التعويل على مسار الحسم العسكري للأزمة. وفي هذا الإطار، سيتم طرح الاتجاهات الحالية الحاكمة للأزمة السورية على الصعيدين العسكري والسياسي، ومن ثم محاولة توقع حدود التحولات المحتملة في هذه الأزمة خلال عام 2021، وذلك على النحو التالي:

1) اتجاهات المسار العسكري: رغم أن ميزان القوى العسكري في الأزمة السورية ثابت تقريبًا منذ نهاية فبراير 2020 بفعل اتفاقات وقف إطلاق النار التركية الروسية في شمال البلاد؛ إلا أن ميزان القوى العسكري لا يزال يميل بشكل واضح لصالح الجيش السوري، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

هيمنة الجيش السوري على معظم أراضي البلاد: يتسيد الجيش السوري المشهد العسكري بصورة شبه شاملة، خاصةً وأنه يسيطر على مساحة تُقدر نسبتها -وفقًا للتقديرات المختلفة- بحوالي 63% من مساحة الأرض السورية، والتي تعتبر أعلى نسبة سيطرة للجيش السوري على الإطلاق منذ اندلاع الصراع. ولم يتبقَّ عمليًّا سوى أجزاء من محافظة إدلب، التي تعتبر ساقطة عمليًّا بحكم تطويق الجيش السوري لها عسكريًّا من الجهات المختلفة.

محافظة الأكراد على نفوذهم العسكري رغم العدوان التركي: حافظ أكراد سوريا على المركز الثاني في معادلة المشهد العسكري السوري رغم العدوان التركي العسكري ضدهم. فرغم الضربات التركية المستمرة ضد قوات سوريا الديمقراطية التي تمثل وحدات حماية الشعب الكردية العمود الفقري لها، لا يزال الأكراد يسيطرون على ما يعادل 25% من مساحة الأرض السورية.

الثبات النسبي لنفوذ المعارضة: استقرت مساحات السيطرة الخاصة بفصائل المعارضة المسلحة والتي يتلقى أغلبها دعمًا عسكريًّا من تركيا على حوالي 11% من مساحة سوريا، وذلك بعد أن كانت تلك المساحة تُقدر بحوالي 10% قبل انطلاق العملية العسكرية التركية "نبع السلام". جدير بالذكر أن مساحات المعارضة المُشار إليها تشمل إلى جانب مناطق العملية العسكرية التركية المُسماة "نبع السلام" في الشمال الشرقي لسوريا، مناطق سيطرة الفصائل المسلحة على محافظة إدلب في الشمال الغربي لسوريا.

استمرار قدرة "داعش" على تهديد الأراضي السورية: من الملاحظ استمرار قدرة فلول وخلايا تنظيم "داعش" المتبقية على شن هجمات جديدة رغم أن التنظيم هُزم في عام 2019، بعد الإعلان عن مقتل زعيم التنظيم "أبي بكر البغدادي" في عملية نوعية للجيش الأمريكي بإدلب أكتوبر 2019، كما انتهت العمليات العسكرية ضد آخر جيب للتنظيم في قرية الباغوز بريف دير الزور في مارس 2019.

هشاشة التفاهمات العسكرية الروسية-التركية: من الواضح أن القوات التركية لا تزال تواصل عدوانها على الشمال السوري رغم التفاهمات القائمة بين أنقرة وموسكو بشأن الهدنة في الشمال الشرقي والهدنة في الشمال الغربي، كما يُلاحظ من مواقف الجانب التركي أنه غير راضٍ عن مسار الهدنة الجارية رغم التقارير المتعددة.

2) اتجاهات سياسية: تتمثل أهم التطورات التي شهدها المسار السياسي للأزمة السورية خلال الفترة الأخيرة فيما يلي:

استمرار تعثر الجهود الأممية لحل الأزمة: رغم التفاؤل الكبير الذي صاحب إعلان الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريس" في سبتمبر 2019 التوصل إلى اتفاق بين الحكومة السورية والهيئة العليا للمفاوضات لتشكيل اللجنة الخاصة بإعداد دستور جديد لسوريا؛ إلا أن موجة التفاؤل تراجعت في الفترة الأخيرة إزاء انطلاق الإصلاح الدستوري السوري بالنظر إلى الإحباط الأممي من إمكانية أن يُقدم مسار جنيف جديدًا بالنسبة للمسار السياسي للأزمة السورية. وقد فشلت محادثات جنيف الأخيرة حول الدستور السوري بين وفدي الحكومة والمعارضة، والتي انتهت في 5 ديسمبر 2020، في تحقيق أي تقدم ملموس، حيث ذكر المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا "جير بيدرسن" في ختامها أن اجتماعات اللجنة الدستورية حول سوريا في جنيف ما تزال تشهد خلافات قوية في الرأي، وانعدام ثقة عميقًا بين الأطراف المشاركة.

حرص دمشق على إظهار طبيعية الحياة السياسية الداخلية: حرصت الحكومة السورية على إجراء انتخابات مجلس الشعب السوري يوم 19 يوليو 2020 بشكل اعتيادي. وقد كشفت تلك الانتخابات عن أن الحكومة السورية حريصة كل الحرص على إظهار مسار الحياة السياسية الداخلية بأنه يسير بشكل طبيعي، وذلك بغض النظر عن أي انتقادات دولية لهذا المسار. ويعتبر إجراء انتخابات مجلس الشعب السوري حدثًا كاشفًا لمدى تراجع فكرة التوصل لحل سياسي للأزمة السورية لدى دمشق.

تراجع زخم التنسيق الروسي الإيراني التركي في سوريا: تصاعدت الخلافات السياسية بين الدول الضامنة لمساري سوتشي-الأستانة، وهي روسيا وتركيا وإيران، خلال الفترة الأخيرة، وذلك في ضوء استمرار سعي كل طرف منهم لضمان مكاسبه في سوريا المستقبل خاصةً الاقتصادية منها، وعجز الدول الضامنة عن تسويق هذين المسارين كإطار يُمكن أن يصب فعليًا في خدمة الحل السياسي السوري.

3) توقعات مستقبلية: في ضوء الاتجاهات العسكرية والسياسية، يدور مستقبل سوريا خلال 2021، حول ما يلي:

استمرار عدم تعويل دمشق على الحل السياسي: هناك مُحفزات منطقية تجعل الحكومة السورية لا تعول كثيرًا خلال 2021 على فكرة التوصل لحل سياسي للأزمة السورية كما كان مطروحًا في السابق، وذلك على اعتبار أن هناك فعالية في مسار الحسم العسكري على الأرض، كما تبرز التطورات شبه الطبيعية التي تشهدها الحياة السياسية الداخلية. يُضاف إلى ذلك أن مواقف الجانب الروسي الراهنة في سوريا لا تعبر

عن حماسة روسية تجاه الحل السياسي، سواء ضمن مسار جنيف أو حتى مساري الأستانة وسوتشي. ومن المتوقع ألا تخرج مساعي الحكومة السورية على صعيد الحل السياسي عن إجراء مفاوضات محتملة بهدف المصالحة مع الأكراد، كونهم لا يزالون يسيطرون على قرابة ربع الأرض السورية.

تواصل التحركات العدوانية التركية في الشمال السوري: يُتوقع أن تواصل أنقرة تحركاتها العدوانية في الشمال السوري، من خلال عملياتها العسكرية المباشرة ضد الأكراد، وغير المباشرة من خلال الميليشيات الموالية لها. وستتواصل كذلك مساعي أنقرة لتتريك الشمال السوري في المجالات الحياتية المختلفة.

تصاعد عقوبات "قيصر" الأمريكية: من المتوقع أن تواصل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة "جو بايدن" بعد تسلمها السلطة بشكل رسمي في يناير 2021 تكثيف العقوبات على سوريا في إطار ما يُعرف بعقوبات قيصر، والتي بدأتها إدارة الرئيس "دونالد ترامب" للضغط على الحكومة السورية للانخراط في حل سياسي يكون مقبولًا لواشنطن.

ازدياد حدة التنافس الروسي الأمريكي في سوريا: تتنافس موسكو وواشنطن عسكريًّا في الفترة الأخيرة في الشمال السوري، من خلال التعزيزات العسكرية التي يقوم بها الجيشان الأمريكي والروسي بشكل متزامن في تلك المنطقة. ومن المتوقع أن يتزايد هذا الأمر في عام 2021 اتساقًا مع الرغبة الروسية المستمرة في امتلاك معظم أوراق التأثير في سوريا، والرغبة الأمريكية المقابلة لضمان عدم خروج واشنطن خالية الوفاض من تدخلها بسوريا.

ثانيًا- الأزمة اليمنية:

حكم تفاعلات الأزمة اليمنية أربعة محددات رئيسية منذ بدايتها، هي: حسابات الأطراف الرئيسية في الصراع، وتوجهات الفاعلين الدوليين إلى اليمن (كالمبعوث الأممي، والقوى الغربية)، وميزان القوى العسكري على الأرض وتفاعلات البيئة الاستراتيجية، وديناميكيات الصراع الإقليمي ذي الصلة بالأزمة اليمنية. وعلى الأرجح لن تكون هناك متغيرات فارقة خلال عام 2021 في ظل توقع بقاء تلك المحددات. وحتى إن حدث تغير في التحولات فلن يكون أكثر من هامشي، ولا سيما فيما يتعلق بملف التسوية الرئيسي مع الحوثيين. وربما من المرجح بدرجة كبيرة حدوث منعطف في الملف الجنوبي بدافع من تطور مسار اتفاق الرياض. ويمكن تناول هذه الاتجاهات على النحو التالي:

1) توجهات أطراف الأزمة: تنقسم هذه الأطراف الرئيسية المنخرطة في الأزمة اليمنية إلى 3 معسكرات محلية، مقابل 4 أطراف إقليمية، يضاف لذلك أطراف دولية متعددة، وتتمثل توجهاتهم فيما يلي:

الأطراف المحلية: إذ يسيطر المعسكر الأول لجماعة الحوثي المدعومة من إيران على السلطة السياسية والأمنية في مناطق سيطرة الجماعة، مع سعي لتوسيع نطاقها عسكريًّا على حساب خصومها لا سيما في المناطق الشرقية الغنية بالنفط. في المقابل، فإن المعسكر الثاني (الحكومة الشرعية) لا يزال متموضعًا في الشرق في موقف دفاعي في مواجهة مسار التمدد الحوثي، مع تطلعاته إلى الهيمنة على الجنوب سياسيًا وأمنيًا. أما المعسكر الثالث وتمثله القوى التي تم إقصاؤها من الشرعية والمناهضة للحوثيين، ويمثلها المجلس الانتقالي الجنوبي المتمركز في عدن ولحج والضالع، وقوات المقاومة الوطنية بقيادة "طارق صالح" في الساحل الغربي اليمني (تعز والحديدة)، ويحظى بدعم الإمارات، ولديه تطلع للمشاركة في السلطة تحت مظلة الشرعية عبر اتفاق الرياض، لكنه -في الوقت نفسه- يسعى للحفاظ على هيمنته الجيوسياسية على مناطق سيطرته شبه المستقلة.

الأطراف الإقليمية: وتشمل أولًا السعودية، حيث تسعى إلى الحفاظ على هيمنتها السياسية في اليمن، وتركز جهودها على عملية ترميم الجبهة الداخلية لحلفائها المحليين، عبر اتفاق الرياض كمدخل لاستئناف المواجهة العسكرية مع الحوثيين، إضافة إلى تحسين شروط التفاوض السياسي مستقبلًا. ويبدي صانع القرار السعودي انفتاحًا للحل السياسي الشامل المطروح من الأمم المتحدة، لكنه يراهن على فرض مسار وساطته الدبلوماسية في المقام الأول. وتوظف الرياض مجهودها الحربي للحفاظ على توازن الردع في اليمن وتطويق الحوثيين وقدرتهم على التمدد، لكن التوجه الاحتوائي للرياض قد يتغير إلى سلوك هجومي في حال تجاوزت التهديدات الحوثية الإيرانية القدر المسموح به، أو في حال تصاعدت ديناميات التصعيد الإقليمي مع إيران.

تبرز الإمارات كطرف ثانٍ يلي السعودية في حجم أدوار الفاعلين، ويبدو أنها تعمل على تخفيف وجودها المباشر في اليمن، مع تعزيز وجود حلفائها السياسي في السلطة الشرعية، حيث تميل أبوظبي حاليًّا إلى سياسة "السلام أولًا"، لا سيما بعد توقيع اتفاقي الرياض واستكهولم، لكنها ما زالت ملتزمة بدورها العسكري في التحالف العربي.

في المقابل، تظهر إيران كطرف ثالث، حيث تنظر إلى الساحة اليمنية كمرتكز حيوي أساسي لتحقيق أمنها القومي، وضمان وتفوقها الاستراتيجي في المنطقة، وتبدو أكثر انفتاحًا على الخيارات التصعيدية المارقة، واستخدام اليمن كمنصة صواريخ متقدمة لتهديد ممرات الملاحة وتدفق الطاقة، لا سيما مع هيمنة الحرس الثوري وتيار المحافظين على عملية صناعة القرار.

أما الطرف الرابع فهو سلطنة عمان التي تلعب دور الوسيط ولا تشارك في عسكرة الصراع، لكنها مع ذلك تظل طرفًا أساسيًّا في تفاعلات الأزمة السياسية، وذلك بحكم ارتباطها الجيوبوليتيكي باليمن وخبرتها الدبلوماسية في عمليات الوساطة، وشبكة علاقاتها المتنوعة مع كل الأطراف الفاعلة. وتركز السياسة الخارجية العمانية في اليمن على هدف جوهري يتمثل في الحفاظ على ميزان القوى السياسي والعسكري، بما يضمن تحقيق مصالحها الحيوية، وحماية حدودها الغربية، وعدم هيمنة أي طرف إقليمي على المشهد.

الفاعلون الدوليون: هناك فرضية رئيسية في سياق أدوار الفاعلين الدوليين كالمبعوث الأممي، والقوى الغربية (الولايات المتحدة، أوروبا، بريطانيا) التي ستتباطأ على الأرجح مدفوعة بتداعيات جائحة كورونا، وإلى أن تتضح ملامح السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة وطبيعة مقاربتها للملف اليمني على الصعيدين المحلي والإقليمي سيبقى أي تطور هامشيًّا ومحدود الأثر. أما بالنسبة للوسيط الأممي فلا يتوقع أن يكون هناك متغير نوعي في ظل ثبات معادلة الاشتباك الراهنة بين القوى المؤثرة والمنخرطة في الأزمة، بل ربما يتزايد الإحباط تجاه مسار التسوية بشكل عام.

2) ميزان القوى العسكري: ما زالت الأطراف المتنازعة في الأزمة اليمنية عاجزة حتى الآن عن تحقيق انتصار حاسم يسمح بتمديد نفوذها الجيوسياسي على حساب خصومها ومنافسيها دون التعرض لهزائم محتملة في جبهات أخرى، كما أن تشعب الصراعات وتشابك الجبهات بين قوى المعسكرات الثلاثة يحول دون تعبئة الموارد العسكرية الكافية أو خلق تحالفات جديدة تغير من ميزان القوى وتسمح باختراقه.

على سبيل المثال، فإن الحوثي لو عبأ كامل موارده العسكرية للدخول إلى محافظة مأرب فسوف يجد نفسه مكشوفًا أمام القوات المشتركة في الحديدة. وبالمثل، لو فعلت قوات الشرعية ذلك للتقدم في أبين وهزيمة قوات الانتقالي عسكريًّا، فإنها تسهم في تسهيل مهام الحوثي لانتزاع مأرب، والعكس صحيح، فإن تركيزها على مأرب قد يتيح للانتقالي التقدم إلى أبين أو شبوة. هذا التعقيد والتشابك يجعل جميع الأطراف تفضل أسلوب "القضم التدريجي"، والتقدم المحدود عوضًا عن اندلاع معارك شاملة.

3) ديناميات الصراع الإقليمي: تنعكس ديناميات الصراع الإقليمي بشكل مباشر على الساحة اليمنية من خلال متغيرين رئيسيين:

الأول: الصراع الجيوسياسي (الإيراني/ الأمريكي/ السعودي)، فكلما ازداد الضغط السياسي والاقتصادي على إيران، تحولت اليمن إلى منصة متقدمة لتهديد المصالح الأمريكية والخليجية. وكلما تراجعت الضغوط الدولية على طهران ومشروعها النووي ازداد قلق الرياض من توازنات الساحة اليمنية، وصارت أكثر اندفاعًا للخيار العسكري لتقويض النفوذ الإيراني في حدودها الجنوبية.

الثاني: انعكاسات الأزمة الخليجية، ففي حال حققت جهود المصالحة العربية-القطرية تقدمًا ملموسًا خلال عام 2021؛ فمن المرجح أن يسهم ذلك في تخفيف حدة التناقضات الجانبية داخل الملف اليمني، وقد يوقف "حرب الظل" القائمة في اليمن بين الدوحة من جهة، والرياض وأبوظبي

من جهة أخرى، ويعيد العلاقة الثلاثية إلى طابعها (التنافسي-التعاوني) بدلًا من الطابع العدائي الذي أسهم في تعقيد الأزمة وأفرز طبقة جديدة من الانقسامات الحادة، وأتاح للحوثيين موارد مالية إضافية ومنصات إعلامية مهمة.

في المقابل، ثمة متغيران ثانويان يؤثران بشكل غير مباشر على تفاعلات الأزمة اليمنية خلال عام 2021، هما:

الأول: التقارب الخليجي-الإسرائيلي، وبروز مجالات جديدة للتعاون المشترك بين الجانبين بخصوص مواجهة النفوذ الإيراني وحماية البحر الأحمر، واليمن ستكون إحدى أهم ساحات هذا التعاون، لا سيما على المستويين الاستخباراتي والدبلوماسي.

الثاني: ظهور فواعل إقليمية جديدة في المسرح اليمني، وتبدو القاهرة وأنقرة من أكثر المرشحين لذلك، حيث عملت الدولتان من خلال الأدوات الناعمة على تعزيز دورهما السياسي في اليمن. في المقابل، يرتبط الدور التركي بشكل وثيق بمسار التوافق الخليجي-الخليجي أكثر من ارتباطه بالقدرات الذاتية التركية، كما أن تأثيره على ديناميات الأزمة اليمنية سيظل هامشيًّا على المدى المنظور، ولن يكون موضع ترحيب من دول التحالف العربي.

4) مسارات الأزمة اليمنية: من المتصور أن يتراوح مستقبل الأزمة اليمنية خلال عام 2021 بين ثلاثة مسارات رئيسية، هي:

مسار الجمود العسكري والسياسي: ويعني ذلك تكرار سيناريو 2020، لكن حالة الجمود التي طغت على هذا العام ارتبطت بالمناخ الدولي العام، وحلول وباء كورونا، كأولوية قصوى للاعبين المحليين والخارجيين. ومع ذلك، فإن تداعيات الوباء لم تمنع الكثيرين من تجريب حظوظهم، والدخول في اختبارات قوة لتعزيز مكاسبهم السياسية. ويفترض هذا السيناريو بقاء الطابع "التدافعي" للصراع دون إحداث أي تغيير جوهري في موازين القوى أو ديناميكيات الأزمة، كما أنه يفترض بقاء الوساطة الأممية والسعودية عند نمطها الحالي، وعجزها عن التدخل الفاعل لفرض مسار التسوية السياسية.

تقدم سياسي جزئي مع جمود عسكري: يفترض هذا السيناريو حدوث تقدم سياسي جزئي في مسارات الحل السلمي، وذلك وفق احتمالين؛ أولهما: تطبيق اتفاق الرياض، وذلك من خلال إعلان حكومة شراكة جديدة بين الانتقالي وقوى الشرعية، ثم الشروع في تطبيق البنود الأولية من البروتوكول الأمني .وثانيهما: الموافقة على المبادرة الأممية لوقف إطلاق النار، والشروع في جولة تفاوضية جديدة، وإنجاز بعض البنود المتعلقة بالشق الإنساني مثل عملية تبادل الأسرى. ولا يستبعد هذا السيناريو تزامن المسارين التفاوضيين للحل، لكن الأرجح هو تقدم اتفاق الرياض على المستوى السياسي، أما المبادرة الأممية فما زالت مقيدة بإنجاز الصفقات الإنسانية، وصولًا إلى استكمال المشاورات السياسية، وفي جميع الأحوال فإن شروط الحل السياسي الشامل في اليمن ما تزال مستبعدة خلال العام المقبل.

انفجار غير متوقع يزيد تعقيد الأزمة: يفترض هذا السيناريو حدوث هزات اجتماعية وأعمال عنف شعبية واسعة النطاق على وقع الانهيار الاقتصادي الشامل الذي تشهده الساحة اليمنية، ومع عجز الدولة عن تسديد مرتبات الموظفين وتقديم التزاماتها الخدمية. وستكون مناطق الشرعية الأكثر تضررًا من هذا السيناريو، لأنها هشة على المستوى الأمني، ولأن مشروعيتها السياسية قائمة على أساس تقديم الخدمات، بعكس سلطة الحوثيين التي طبعت المواطنين بالحديد والنار في مناطقها.

ثالثًا- الأزمة الليبية:

كشفت تحولات الأزمة الليبية في الأعوام العشرة الماضية، أن الصراع تطور مُتّخذًا أشكالًا وأبعادًا متعددة، وأن واقع الحالة الراهنة أصبح مُعقدًا بدرجة كبيرة. ويمكن الوقوف على أبرز ملامح النزاع الليبي ومحدداته القائمة، والتي على أساسها يمكن طرح المسارات المتوقعة للأزمة في عام 2021:

1) محددات أساسية:

سكون ميداني هش: نجحت اللجنة العسكرية (5+5) في تفعيل اتفاق وقف إطلاق النار المستدام (23 أكتوبر 2020)، إلا أن ذلك لا يخلو من عمليات استفزازية وتحشيدات على حدود الخط الأحمر (سرت-الجفرة)، ليبقى المشهد الميداني قابلًا للتحول بين لحظة وأخرى، لا سيما مع استمرار نقل المرتزقة وتهريب الأسلحة، وقد تجدد النزاع بين الميليشيات على تحصيل النفوذ، ولم تفلح جهود قوى المنطقة الغربية في احتوائها. بالإضافة إلى محاولة بعض الأطراف إسقاط التفاهمات العسكرية والسياسية عبر تحركات ميدانية نوعية.

سيولة أمنية مضاعفة: تستمر حالة السيولة الأمنية وتزداد خطورتها، وكشفت عدة تقارير اتجاه المزيد من العناصر والخلايا الإرهابية للتمركز بالجنوب، وشروعهم في تأسيس حاضنة ممتدة للساحل والصحراء، مما يهدد المشهد الأمني بالتأزم والانهيار. وفي ظل الانقسام بين المؤسسات الأمنية، يبقى الجنوب الليبي ملاذًا آمنًا للعناصر الإرهابية والمجموعات المسلحة من الدول المجاورة، لذلك فالحالة الأمنية مُعقدة ومُرشحة للتدهور بشكل سريع، لا سيما مع التنافس بين التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل والتي قد تدفعهم لإثبات الوجود في الميدان الليبي بشكل يقوض جهود تثبيت المشهد الأمني الهش.

مساعي توسيع النفوذ: تستهدف بعض الأطراف تحصيل نفوذ إضافي يهيئ لها فرصة تغيير موازين المعادلة القائمة، حتى على حساب القوى المتحالفة معها، وهي محاولات تجلت في أزمات معسكر الوفاق المتكررة، كالصراع على إدارة عوائد النفط، أو مواقفها المتناقضة من اتفاق فتح النفط. كما تبحث العناصر المتحالفة مع قوى إقليمية، كتنظيم الإخوان، عن تمدد أكبر بالحوارات السياسية ومسارات التسوية القائمة؛ لضمان بقائها وتوجيهها لمستقبل الصراع، أو تعطيل الجولات التي قد تخرج عنها نتائج تمس نفوذها.

تداخل مسارات التسوية: أصبحت جهود التسوية متداخلة رغم مساعي الفصل بين أعمالها، بفعل طبيعة الصراع والمكونات المتنازعة، وهو ما عزز أهمية تحقيق اختراقات متزامنة وتلافي انهيار أي منها حتى لا تتعطل الأخرى. وتحاول بعض الأطراف توظيف هذا التداخل لتعطيل التفاهمات التي تستشعرها مهددةً لنفوذها، لذا برزت محاولات التأثير في عمل المؤسسة الوطنية للنفط لتعطيل اتفاق فتح الحقول؛ كونه ينص على توزيع العوائد بين الأقاليم الثلاثة، وحجب العوائد لحين الاتفاق على آلية التوزيع، مما يمهد لخطوات تُسقط الهدنة وتشعل دورة صراعية جديدة.

تجذّر الانقسام المناطقي: صار الانقسام راسخًا بين الأقاليم الثلاثة، وأصبحت جهود الحل الأممية متماهيةً مع حقيقة أن الوصول إلى تسوية دائمة وفعالة يستلزم مراعاة هذا الانقسام المناطقي والجهوي. ويظل هذا الانقسام عائقًا لاختراق القضايا الخلافية المستهدف حلها؛ إذ تحاول كل قوة الاحتفاظ بمكتسباتها في أدق الأحوال، وهو ما يفسر الجدل الدائر حول موقع انعقاد اجتماع البرلمان الليبي، وطبيعة التخوف من محاولات بعض الكتل الداعية لإعادة انتخاب رئاسته. ويوضح

ذلك أسباب عدم تمكن لجنة الحوار السياسي من حسم آلية اختيار المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة، رغم تعاقب جولات التصويت على الآلية النهائية لاختيار الأجسام الجديدة، إلى جانب معضلة تحديد القاعدة الدستورية التي سيستند إليها في الانتخابات المُقبلة.

تحسن اقتصادي محدود: ظل الاقتصاد محورًا هامًا بالتفاعلات الصراعية كونه ملفًا تشاركيًا بين الأطراف المتنازعة، إذ بقيت إدارة الموارد الاقتصادية قضية شائكة، تأججت مع صدام مؤسسة النفط والمصرف المركزي وتبادل الاتهامات بإهدار العوائد النفطية. كما يمثل انقسام المصرف المركزي وتباين سعر صرف الدولار، وآليات الاعتمادات والإنفاق والودائع الخارجية، مدخلًا إضافيًا للتصارع بين القوى الليبية، بل وداخل المعسكر الواحد.

مواقف دولية متجاذبة وفعالية منقوصة: تنقسم الدول الإقليمية بشكل حاد حول سبل التعاطي مع القضية الليبية، فبينما تصر أنقرة على ترسيخ نفوذها بالصراع عبر قوى المنطقة الغربية وجماعة الإخوان، وتستثمر أدواتها لتأخير حسم قضايا التسوية المطروحة، نجحت القاهرة في تثبيت خطوط الاشتباك على حدود خط (سرت-الجفرة)، والدفع نحو هدنة دائمة فتحت قنوات الحوار بين الفرقاء، وهذه التجاذبات مُرشحة للتصاعد مع استمرار المحور القطري-التركي في محاولات تقويض جهود التسوية. وأصبح الموقف الدولي والأممي يتسم بنقص الفعالية، وعدم القدرة على قطع الطريق أمام الأنشطة التي تهدد بإشعال الصراع مجددًا، وأصبحت الجهود الأممية منصبةً على إجراءات يراها بعض الأطراف على الجانبين تنطوي على تجاوز لدور البعثة المناطة به.

2) مسارات محتملة:

في ضوء المحددات السابقة، يمكن القول إن الأزمة ستذهب نحو حالة من "الجمود الساخن"، إذ تستمر محاولات اختراقها دون الوصول لتسوية شاملة تُنهي الصراع. وبينما يبدو المسار الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية أقرب الملفات للإنجاز، إلا أن الصدام المُعطل سيكون أقرب للمسارات العسكرية والسياسية، لا سيما حين معالجة قضايا دمج الميليشيات أو تجدد صراع المؤسسات بالمنطقة الغربية، وهو ما قد يسقط تفاهمات الأطراف الليبية، أو ينتهي بمخرجات هشة غير قابلة للتطبيق.

ويُتوقع أن تتجه بعض الأطراف الإقليمية للضغط بشكل أكبر لتحصيل نفوذ إضافي لتغيير موازين وهياكل السلطة القائمة، مما سيمكّنها من تعطيل أية تفاهمات ليبية تخرج عن الخطوط التي تراها متسقة مع مصالحها، وهو ما سيقترن ببقاء المواقف الدولية في حدودها الحالية، طالما بقيت الأوضاع الميدانية هادئة ولم تتجدد المواجهات المسلحة، ولكن يُرجح أن يتغير ذلك الموقف إذا حدثت تصادمات داخلية يُحتمل أن تقود لتجدد الاقتتال.

رابعًا- أزمة الصحراء الغربية:

ظل ملف الصحراء الغربية جامدًا نسبيًا طيلة نحو 30 عامًا منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين المملكة المغربية وجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" عام 1991 برعاية الأمم المتحدة. إلا أن عام 2020 شهد متغيرات أعادت الأزمة إلى واجهة قضايا الإقليم المشتعلة، ووضعها في بؤرة الاهتمام الإقليمي والدولي، بدءًا بتجدد المناوشات العسكرية بين المغرب والبوليساريو (13 نوفمبر)، وانتهاءً بإعلان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية على الصحراء، واعتزامها افتتاح قنصلية لها هناك (10 ديسمبر).

متغيرات حاكمة

نفّذ الجيش المغربي (13 نوفمبر) عملية عسكرية محدودة للسيطرة على معبر الكركرات الواصل بين المغرب وموريتانيا والذي أغلقته "البوليساريو" (21 أكتوبر) للضغط على المغرب وإعادة القضية إلى بؤرة اهتمام المجتمع الدولي قبيل موعد قرار مجلس الأمن بشأن البعثة الأممية للاستفتاء في الصحراء الغربية "مينورسو". فيما هدف المغرب إلى استغلال بعض المعطيات التي أعطته هامش حركة في مواجهة البوليساريو، وهي قرار مجلس الأمن 2548 (30 أكتوبر) بتمديد مهام "مينورسو"، وتشجيع الأطراف على إبداء المزيد من الإرادة السياسية للحل، وضرورة ضمان الأمن وحرية الحركة دون عوائق. وكذلك التأييد الخليجي المتزايد بعد إعلان الإمارات (4 نوفمبر) والأردن (19 نوفمبر) والبحرين (26 نوفمبر) افتتاح قنصليات في الصحراء. وفي المقابل، تراجع الاعتراف الدولي بـ"الجمهورية العربية الصحراوية" من 84 دولة إلى نحو 40 دولة.

وعزّز الرئيس الأمريكي "ترامب" من هذا الدعم بإعلانه أن كامل أراضي الصحراء الغربية هي جزء من المملكة المغربية، ودعم اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب عام 2007 كأساس وحيد لحل عادل ودائم وقابل للتطبيق للصراع وإطار وحيد للتفاوض مستقبلًا.

ولا ترتبط القضية بمواقف وتحركات كل من المغرب والبوليساريو فحسب، وإنما بمواقف القوى الدولية ودول الجوار، باعتبارها أزمة إقليمية بحُكم تشكلها عام 1975.

1) **المغرب:** أكد المغرب التزامه باتفاق وقف إطلاق النار، مثمنًا قرار الولايات المتحدة و"إصدارها وثيقة قانونية رسمية ذات ثقل، تشكل منعطفًا تاريخيًا في مسار الحل النهائي للنزاع؛ إذ إن موقف واشنطن سيفتح الطريق للانتقال إلى منطق العودة إلى البناء والتنمية والاندماج في المنطقة المغاربية".

2) **جبهة البوليساريو:** إذ أعلنت البوليساريو انتهاء وقف إطلاق النار، واستهداف القوات المغربية خلف الساتر الترابي بالقصف المدفعي الثقيل. وتعهدت بمواصلة القتال حتى الانسحاب الكامل للقوات المغربية، مؤكدة أن القرار الأمريكي "باطل ولاغٍ" ولا يغير من الطبيعة القانونية للقضية الصحراوية.

3) **الجزائر:** تعد الجزائر الداعم الأهم للبوليساريو، ويمثل هذا الملف أحد أهم أدواتها للتحرك الاستراتيجي في غرب إفريقيا. ولا يزال موقفها ثابتًا بتأكيد حق تقرير المصير للصحراويين "باعتبار أن القضية تظل قضية تصفية استعمار"، وأن "النزاع لا يمكن حله إلا عبر الممارسة الحقيقية من قبل الشعب الصحراوي لحقه في الاستقلال".

4) **موريتانيا:** تواصل نواكشوط الالتزام بموقفها الحيادي، وهو ما ارتبط بإدراكها عدم جدوى الانخراط بالأزمة وتداعياتها السلبية عليها، وللحفاظ على حد أدنى من العلاقات مع المغرب والجزائر، مع تشجيع التحركات المغربية بطريقة هادئة؛ للحصول على مكاسب تجارية واقتصادية.

5) الأمم المتحدة: أكدت الأمم المتحدة أن موقفها لم يتغير حيال الصحراء الغربية بعد القرار الأمريكي، وأن "الحل لا يزال ممكنًا إيجاده على أساس قرارات مجلس الأمن"، مع "تجنب أي تحرك من شأنه التسبب بتفاقم الوضع المتوتر أصلًا".

6) الاتحاد الإفريقي: ينتهج الاتحاد الإفريقي سياسة واضحة إزاء أزمة الصحراء الغربية، منذ اعترافه بالجمهورية العربية الصحراوية، وهو تأكيد حق تقرير المصير، ولذلك وافق على إحالة القضية إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي لمعالجة الوضع، وتهيئة الظروف لتقرير المصير للصحراويين.

7) القوى الدولية: انقسمت مواقف القوى الدولية من الأزمة بعد قرار "ترامب"، فبينما تميل فرنسا تاريخيًا إلى هذا الموقف الأمريكي، تتشابه مواقف روسيا وإسبانيا وألمانيا بتأكيد الالتزام بالقرارات الأممية وتنظيم الاستفتاء. وأعلنت روسيا أن موقف واشنطن من الصحراء انتهاك للقانون الدولي، ومن شأنه تدمير الأسس القانونية المعترف بها للتسوية وهي الاستفتاء.

توقعات الأزمة

بناء على هذه المعطيات، فإن أزمة الصحراء الغربية بقدر ما حمله عام 2020 لها من متغيرات، فإن عام 2021 سيكون مليئًا بالتفاعلات والتوترات التي قد تجعلها عصية على الحسم. ومن المتوقع أن تغلب عدة ملامح على طابع الأزمة خلال عام 2021.

1) التنمية الاقتصادية للصحراء: تُساهم عملية الكركرات والتأييد الدبلوماسي المتزايد للسيادة المغربية على الصحراء الغربية في دعم موقف الرباط. وقد يؤدي إعلان واشنطن افتتاح قنصلية لها في الصحراء إلى أن تحذو دول وقوى كبرى حذوها، وهو ما يُعدُّ ترسيخًا لسيادة المغرب على الصحراء، ويجعل مهمتها في كسب اعتراف أممي ممكنة. وبناء على ذلك، سيعمد المغرب إلى زيادة المشروعات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية في أقاليمه الجنوبية، وهو ما بدأه بإعلان مناقصة لبناء ميناء في مدينة الداخلة. وستهدف الرباط إلى كسب تأييد الصحراويين عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التيارات الصحراوية المعارضة للبوليساريو، مثل حركة "صحراويون من أجل السلام" لدعم الخطة المغربية للحكم الذاتي.

2) خطة الحكم الذاتي كأساس للحل: تعيد التطورات الأخيرة قضية الصحراء الغربية إلى واجهة القضايا التي تتطلب تدخلًا أمميًا، وسيكون المغرب الأكثر ترحيبًا بالانخراط في المفاوضات من منطلق قوة، ووفقًا لخطة الحكم الذاتي التي من المتوقع أن تحظى بتأييد دولي باعتبارها أساس التفاوض، على أن يكون التفاوض المستقبلي حول شكل الحكم الذاتي والسلطات التي تُمنح للإقليم. وفي المقابل، ستعمد البوليساريو والجزائر إلى الضغط عبر الاتحاد الإفريقي لمنح أكبر قدر من الاستقلالية والصلاحيات للصحراويين في إطار الحكم الذاتي، مثل الصلاحيات التي مُنحت في خطة المبعوث الأممي السابق "جيمس بيكر" (2003).

3) زيادة التوترات بين المغرب والجزائر: تعزز المتغيرات الجديدة في الأزمة من التوتر بين المغرب والجزائر اللذين أغلقا الحدود بينهما منذ عام 1994. وقد ينتقل التوتر إلى توتر إقليمي في المنطقة تتداخل فيه مواقف قوى إقليمية ودولية. وستخلق هذه التفاعلات مناخًا ملائمًا لتمدد نشاط التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة من منطقة الساحل والصحراء.

خامسًا- العراق:

شهد العراق منعطفًا سياسيًّا في العامين الأخيرين (2019–2020) على خلفية الحراك الجماهيري المتمثل في ثورة تشرين / أكتوبر 2019، والتي طالبت بتغيير شامل في طبيعة نهج البلاد باتجاه تغيير العقد السياسي الذي أُقر ما بعد عام 2003، وما نتج عنه من نظام ودستور وأحزاب شكلت بدورها خريطة سياسية أنتجت -من وجهة نظر الرأي العام العراقي- المزيد من سوء الإدارة، والفساد في المال العام، ناهيك عن ترسيخ أجندات خاصة وهيمنة التبعية الخارجية.

لقد تمت ترجمة توجهات الحراك الجماهيري في رسم خريطة زمنية للانتقال السياسي، يتصدرها ملف الانتخابات المبكرة التي ستُجرَى خلال عام 2021، ويعول عليها في صياغة عقد سياسي جديد يعمل على أساس إعادة هيكلة النظام السياسي، والعودة إلى الديمقراطية، واستعادة الدولة، وتلبية طموح الشعب العراقي. في هذا السياق، يمكن القول إن عام 2021 ستهمين عليه ست قضايا رئيسية تتعلق بالشأن الداخلي ستقود إلى إحداث متغير مفصلي في مستقبل العراق، وهي على النحو التالي:

1) الانتخابات المبكرة 2021: من المتصوّر أن القوى العراقية التقليدية تسعى إلى إظهار التزامها بالجدول الزمني المقرر للانتخابات، في إطار المرحلة الانتقالية التي يقودها رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي"، حيث تبدو القوى السياسية بشكل عام على قناعة بأن النظام السياسي الحالي انتهى، ليس على أساس الثوابت، وإنما على أساس أدائه ومآلاته، خاصة في ظل اتهامات له بالفساد وتطويع النظام للتوجهات الحزبية والعائلية وتمدداتها الخارجية، الأمر الذي أخرجه عن السيطرة في ظل الضغوط التي تمارسها النخبة والرأي العام، أو بالأحرى القوى غير المسيسة.

2) قضية الهيمنة والتبعية: يراهن العراقيون على بديل سياسي مغاير لسياسات القوى التقليدية في المحاصصة الطائفية والتبعية، حيث إن هناك تكتلات سياسية جديدة باتت قادرة على ممارسة الضغط على القوى التقليدية، برغم مقاومة الأخيرة. وتسعى هذه التكتلات الجديدة مدعومة بالشارع العراقي إلى إعادة هيكلة النظام السياسي، والتخلص من التبعية لإيران التي فرضتها بعض القوى والجهات السياسية على مدى السنوات الماضية، وتحديدًا في ظل حكومة "عادل عبدالمهدي"، وهو ما أضر بصورة العراق وسيادته ومكانته الإقليمية، وهو ما يسعى العراقيون إلى استعادتها، وتفعيل دور بلدهم الجيواستراتيجي الفاعل على مستوى القضايا العربية والدولية.

3) التعافي الاقتصادي: شهد العراق أزمة اقتصادية مستمرة لأسباب بعضها ذو طابع هيكلي يتعلق بانتشار فساد الحكومات والقوى السياسية التي تصدرت المشهد السياسي، والبعض الآخر طارئ يتعلق بجائحة كورونا وتداعياتها على قطاع النفط، فضلًا عن استنزاف مقدرات البلاد في عمليات مكافحة الإرهاب. لكن من المتصور أن عام 2021 قد يشهد نوعًا من التعافي الاقتصادي، مدفوعًا بالمتغيرات العالمية بعد جائحة كورونا، إضافة إلى رهان العراقيين على أن تقود عملية إعادة الهيكلة السياسية إلى متغير اقتصادي جديد، يقود إلى تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية كالصناعة والزراعة، لكن سيبقى الهم الأساسي على جدول أعمال الحكومة التي ستسفر عنها الانتخابات المقبلة هو مكافحة الفساد في كافة القطاعات والمؤسسات في البلاد.

4) المواجهة مع قوى اللا دولة: المتمثلة في الفصائل المسلحة والميليشيات التي تمكنت من مفاصل الدولة العراقية، لا سيما خلال حكومة "عبدالمهدي"، فضلًا عن تداعيات امتداداتها الولائية لإيران، ما جعل الشعب العراقي يشعر بأن قيادة الدولة عاجزة عن مواجهتها في المرحلة السابقة، وبالتالي هناك تطلع إلى تقويض مساحة حركة هذه الميليشيات وإنهاء سيطرتها على مؤسسات الدولة، بعد أن عرّضت العراق لأن يكون ساحة اشتباك، وأدخلته في صراع مع الولايات المتحدة من خلال التماهي مع الرؤية والقرار الإيراني. وعلى الأرجح، هناك انتباه من جانب القوى الوطنية العراقية الصاعدة إلى كبح جماح هذه الجماعات وتحييدهم بشكل كامل.

5) التواجد الأمريكي في العراق: هناك اتجاه عراقي لدفع الولايات المتحدة لتصحيح مسار تواجدها في البلاد في المدى القريب، من خلال مقاربة جديدة تتبنى تصحيح الانحراف في الدور الأمريكي في العراق، والعلاقة مع المكونات الوطنية الصاعدة في إطار النظام السياسي الجديد قيد التشكل. على الجانب الآخر، من المتوقع أن ينعكس التراجع المتوقع في التصعيد بين واشنطن وطهران مع وصول إدارة الرئيس "جو بايدن" إلى السلطة على العراق بالتبعية، حيث إن هناك بوادر اتجاه إيراني لتخفيض مستوى التصعيد الهجومي ضد الوجود الأمريكي في العراق، لإعطاء إشارة لـ"بايدن" بأنها مهيأة للمفاوضات، علمًا بأن وجود بعض التصعيد الراهن من البعض يخضع أكثر لمقاربة داخلية وحسابات ثنائية إيرانية-عراقية أكثر منه تصعيدًا ضد واشنطن.

6) مكافحة الإرهاب: حيث لا تزال المؤشرات تعكس وجود بقايا لـ"داعش" في العراق، حيث يسعى التنظيم إلى البقاء على الساحة العراقية، وبينما أسهمت التداعيات السياسية والأمنية الراهنة في العراق في إنعاش التنظيم مرة أخرى؛ فمن المتوقع أن يشهد عام 2021 مواصلة عملية مكافحة التنظيم بشكل نوعي في ظل العمليات التي تقودها القوات المسلحة العراقية بالتعاون مع التحالف الدولي الذي سيقوده حلف الناتو بعد انتقال القيادة إليه من الجانب الأمريكي، وإن كان هذا الأمر سيظل أيضًا رهنًا بمدى الاستجابة لبرنامج الإصلاح الهيكلي الأمني.

القضية الفلسطينية:

توازنات جديدة للسلام

- مسارات محتملة للمصالحة الفلسطينية
- اتجاهات "بايدن" لاستئناف عملية السلام
- توسع المسار الإقليمي للتطبيع الإسرائيلي
- عوائق الداخل الإسرائيلي قد تعوق السلام

إشراف: **اللواء. محمد إبراهيم الدويري**

مشاركون: **شادي محسن - هبة شكري**

حمل عام 2020 تطورات عديدة حول القضية الفلسطينية، من المتوقع أن تلقي بظلالها على مسارات هذه القضية، خلال عام 2021. فمن جهة، طرحت إدارة الرئيس الجمهوري "دونالد ترامب"، في يناير الماضي، خطة سلام أمريكية عُرفت إعلاميًّا بـ"صفقة القرن"، وبدا جليًّا انحياز الصفقة لمصالح إسرائيل وأمنها على حساب الفلسطينيين، مما عرضها للرفض العربي والفلسطيني. من جهة أخرى، وبينما استمر ملف المصالحة الداخلية بين الفصائل الفلسطينية جامدًا دون حراك، أخذ مسار التطبيع الإسرائيلي-العربي صعودًا لافتًا، مع إبرام إسرائيل لاتفاقات التطبيع مع دول عربية كالإمارات والبحرين والسودان والمغرب؛ إلا أن ذلك المسار بدا مبتعدًا عن المسار الفلسطيني، ومراهنًا على مصالح ثنائية.

وقد حفّزت هذه السياقات إسرائيل على المضيّ في سياساتها الاستيطانية، والضغط أكثر ماليًّا وأمنيًّا على السلطة الفلسطينية. مع ذلك، جاء فوز إدارة ديمقراطية برئاسة "جو بايدن"، في نهاية عام 2020، ليطرح تغييرات متوقعة خلال عام 2021، سواء على المسار الداخلي الفلسطيني، أو العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل أو الدول العربية أو الولايات المتحدة، من أبرزها ما يلي:

أولًا: من المتوقع أن تتراجع السياسة الأمريكية في عهد "بايدن" عن سياسات "ترامب" المتشددة تجاه الفلسطينيين، بالإضافة إلى اتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية، وعودة التنسيق الثنائي، فضلًا عن الضغط على الجانب الفلسطيني لتخفيف حدة الخطاب المعادي لإسرائيل، واستئناف التفاوض على أساس مبدأ حل الدولتين.

ثانيًا: لن تكون إدارة "بايدن" -على الأرجح- متسقة تمامًا مع كافة مطالب حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، لكنها ستحاول إدارة العلاقة بالطريقة التي تصب في صالح إسرائيل، كونها حليفًا رئيسيًّا لها في الشرق الأوسط.

ثالثًا: استمرار مسار التطبيع الإسرائيلي-العربي في المرحلة القادمة، حيث قد يشمل دولًا إسلامية غير عربية، كما من المتوقع أن تكون السلطة الفلسطينية أكثر حرصًا في المرحلة المقبلة على اتخاذ مواقف أكثر اعتدالًا تجاه أية دولة عربية تقوم بالتطبيع مع إسرائيل، حيث ستظل الدول العربية مهما حدث هي الحاضنة الوحيدة للقضية الفلسطينية.

رابعًا: أن المساعي المتوقعة من إدارة "بايدن" لبناء معادلة متوازنة بين إسرائيل والفلسطينيين قد تواجه عوائق من قبيل تزايد المشكلات الداخلية في إسرائيل، والتي قد تعوق اتخاذ أية قرارات مصيرية في عملية السلام.

أولًا- الداخل الفلسطيني:

تبنت الإدارة الأمريكية في عهد "ترامب" سياسات متشددة تجاه الفلسطينيين. إذ تم إصدار العديد من القرارات التي قوضت من أي فرص لانفراج القضية الفلسطينية. ومع اقتراب تغير الإدارة الأمريكية في يناير 2021، عبر الفلسطينيون عن أملهم في أن تتبنى الإدارة الجديدة تحت قيادة "بايدن" سياسات مختلفة عن سابقتها. لذا، من المتوقع ألا تتبنى الإدارة الجديدة سياسة متشددة بالصورة التي تبنتها إدارة "ترامب". فضلًا عن ذلك فإن الداخل الفلسطيني شهد العديد من المتغيرات خلال العام الماضي على عدة أصعدة.

1) المصالحة الفلسطينية: شهدت الفترة الماضية محاولات لإنهاء الانقسام الفلسطيني الذي يعد أحد معوقات التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. ودفع لتلك المحاولات ما تم إبرامه من اتفاقات تطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية برعاية أمريكية، وما شكّله ذلك من خطورة من المنظور الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المصالحة الفلسطينية عادت لتدخل حيز الجمود بعد خلافات حول تفاصيل إجراء الانتخابات بين الحركتين.

ومن المرجح أن تستمر حركة حماس في تبني موقفها المرتكز على استمرار سيطرتها على قطاع غزة كأولوية. وفي كل الأحوال، يرتبط ملف المصالحة الفلسطينية بمدى إصرار الطرفين على إنهاء الانقسام، ومدى إدراكهم للخطر المترتب على استمرار الوضع الحالي، واتخاذ خطوات جادة على أرض الواقع، إذ إن هناك ثلاثة احتمالات قائمة في هذا الصدد، الأول: ألا تتراجع السلطة عن مسار المصالحة، لكن دون حماس واندفاع كبير، والثاني: تهدئة مسار المصالحة إلى حين وضوح توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، والثالث: التراجع عن مسار المصالحة بسبب إصرار الأطراف على مواقفها.

2) المفاوضات وعملية السلام: توقفت المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية منذ أبريل 2014، إلا أنه خلال الأشهر الأخيرة لاحت مؤشرات لاستعداد الجانب الفلسطيني للعودة إلى طاولة المفاوضات. حيث دعا الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في سبتمبر 2020، لعقد مؤتمر دولي مطلع عام 2021 بهدف الانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي، كما أبدى استعداده للذهاب إلى مفاوضات سلام على أساس قرارات الشرعية الدولية وتحت رعاية الرباعية الدولية.

ومن المتوقع في هذا السياق أن يتم استئناف المسار التفاوضي مرة أخرى؛ إلا أن العودة إلى طاولة المفاوضات قد تحتاج إلى بعض الوقت، ولا يرجح أن تحتل صدارة أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة. في الوقت ذاته، فإن بدء المفاوضات قد لا يعني التوصل إلى اتفاق، حيث من غير المرجح أن يتم تحقيق تقدم ملموس، في ظل استمرار سياسات إسرائيل الاستيطانية، وإصرارها على اتخاذ خطوات أحادية الجانب. إضافةً إلى ما اعتادت عليه الإدارات الأمريكية الديمقراطية السابقة من إطلاق دعوات السلام والدعوة للتفاوض، دون القيام بضغط حقيقي على الجانب الإسرائيلي للعدول عن سياساته.

أيضًا، فمن المتوقع أن يعيد "بايدن" نهج "أوباما" في التعامل مع الفلسطينيين، بعيدًا عن القرارات الصدامية، وهو ما سيترتب عليه تحسن العلاقة بين الجانبين. على الجانب الآخر، قد يسعى "بايدن" للبحث عن مسار جديد لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بعد التفاهم مع حكومة "نتنياهو" على تأجيل فكرة الضم، وقد يطرح "بايدن"

خطة بديلة للسلام يقدم فيها حلًّا للقضية الفلسطينية يقوم على حل الدولتين، مُختلفًا ذلك عن "صفقة القرن".

3) العلاقة بين السلطة والفصائل الفلسطينية:

بالرغم مما تم من تقارب واستئناف التفاوض بين الفصائل الفلسطينية في بداية عام 2020، إلا أن العلاقات عادت إلى دائرة التوتر وتبادل الاتهامات، عقب إعلان السلطة الفلسطينية إعادة استئناف التنسيق الأمني مع إسرائيل. إذ قامت الفصائل الفلسطينية بإدانة القرار، واعتباره معوقًا لبناء شراكة وطنية، وينبع ذلك من تبنيهم سياسة النقيض لاتفاق أوسلو، حيث يرون أي تقارب بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يوسع الفجوة بين الفصائل وأنه إفشال لعملية المصالحة.

في ضوء ذلك، من المتوقع أن يظل تأثير الفصائل الفلسطينية محدودًا، ولن يشكل قوة ضغط على السلطة للتراجع عن قراراتها، ويرجح أن تستمر الفصائل الفلسطينية -بما فيهم حركة حماس- في التمسك بسياساتها الناقدة لسياسات حركة فتح والمعززة للانقسام.

4) تصاعد المنافسة على خلافة "أبو مازن":

ثار الحديث، خلال العام الماضي، عن احتدام المنافسة في الداخل الفلسطيني على خلافة الرئيس "محمود عباس"، خاصة بعد الحديث عن إجراء انتخابات وتصريح السفير الأمريكي في تل أبيب "ديفيد فريدمان" بأن الولايات المتحدة تدرس استبدال "محمود عباس" بـ"محمد دحلان" القيادي السابق بحركة فتح والمقيم في الإمارات، وهو التصريح الذي أثار جدلًا واسعًا في الشارع الفلسطيني لكشفه عن نوايا أمريكية غير مقبولة تجاه السلطة الفلسطينية.

في السياق ذاته، تم إلقاء الضوء على بعض الشخصيات الفلسطينية التي اتهمت بمحاولة طرح نفسها كبديل محتمل لأبو مازن، منها: أمين سر حركة فتح "جبريل الرجوب"، ورئيس الحكومة الفلسطينية "محمد أشتية"، ومدير المخابرات العامة "ماجد فرج"، والأسير "مروان البرغوثي"، فضلًا عن وزير الشئون المدنية "حسين الشيخ"، ورئيس جهاز المخابرات الأسبق اللواء "توفيق الطيراوي"، ووزير الخارجية السابق "ناصر القدوة".

بشكل عام، لا يمكن وضع تصور مطلق بشأن الشخص الذي قد يخلف "أبو مازن"، فلا يوجد إجماع على قيادي محدد للفوز بالانتخابات حال إجرائها. إلا أنه من المتوقع خلال العام القادم أن تتصاعد المنافسة بين الأطراف السابق ذكرها، وتستمر محاولات الضغط الخارجي من الولايات المتحدة لفرض وجوه تقبلها بالمشهد الفلسطيني.

ثانيًا- العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية:

التزم "بنيامين نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلي في اتفاق تشكيل الائتلاف مع شريكه وزير الدفاع "بيني جانتس" بضم أراضٍ من الضفة الغربية في الأول من شهر يوليو 2020، لكن الضغوط الخارجية من دول الإقليم والولايات المتحدة أوقفت مؤقتًا هذا التوجه رغم الضغوطات الداخلية من قبل الأحزاب الدينية والمستوطنين في الضفة الغربية. إلا أن حكومة "نتنياهو" قد عالجت ضغوط المجتمع الحريدي بسياسات التفافية، استهدفت تحييد سيناريو الضم، لكن كثفت بناء المستوطنات بوتيرة غير مسبوقة تاريخيًّا، خاصة بعد الإعلان عن خطة السلام الأمريكية في يناير 2020، وترافق مع ذلك الضغط على السلطة الفلسطينية ماليًّا وسياسيًّا من أجل القبول بالأمر الواقع في نسق دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة وانحيازها الواضح للسياسات الإسرائيلية.

في هذا السياق، يمكن طرح محددات العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، وتوقعات حول مسارات القضايا المتشابكة بين الجانبين، على النحو الآتي:

1) محددات العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين:

حيث تضم عدة عناصر أساسية ستحدد مسار هذه العلاقة في الأعوام القادمة،

أولها: صعود اليمين الأصولي القومي في إسرائيل، والذي ينعكس في ازدياد عدد الأحزاب الدينية واليمينية نتيجة ازدياد ديموغرافيا اليهود الدينيين والقوميين في إسرائيل.

ثانيها: صعود الأنظمة الديمقراطية في الغرب، خاصة الولايات المتحدة التي قد تمثل ضغطًا خارجيًّا على إسرائيل في سياساتها تجاه الفلسطينيين.

ثالثها: ازدياد معدل التقارب بين إسرائيل والإقليم باستثناء إيران، يترافق معه محاولة إسرائيل لإيجاد منظومة مصالح مشتركة بينها وبين تلك الدول.

أما مرتكزات العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، فتشمل عناصر أساسية، منها: **1)** السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية، إما في القدس الشرقية أو غور الأردن، والوضع القانوني لها، أي نية إسرائيل ضم أراضٍ من الضفة الغربية لسيادتها. **2)** التنسيق الأمني والضريبي مع السلطة الفلسطينية؛ لضمان الهدوء الأمني في الضفة الغربية. **3)** الردع الأمني الإسرائيلي في مواجهة الفصائل الفلسطينية في غزة؛ لضمان الهدوء بين حماس والجيش الإسرائيلي. **4)** المفاوضات المشتركة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول إقامة الدولة الفلسطينية، والتي توقفت منذ 2014. 5) تكريس إسرائيل للفصل بين الفلسطينيين، وبالتحديد بين حركتي فتح وحماس.

2) السياسات الإسرائيلية تجاه القضايا الفلسطينية:

في ضوء المحددات السابقة، لا تتعامل إسرائيل مع القضية الفلسطينية كوحدة واحدة، لكن يتم تقسيمها حسب ملفات وقضايا منفصلة سيكون لكل منها مسارات مختلفة متوقعة، وهي:

السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية: تشهد الساحة السياسية في إسرائيل مستجدات قد ينتج عنها أحد احتمالين، الأول، نجاح "نتنياهو" في تشكيل حكومة يمينية موحدة إذا تم إجراء انتخابات جديدة، وهو ما سينتج عنه تكثيف للسياسات الاستيطانية في القدس الشرقية ومنطقة غور الأردن بوتيرة غير مسبوقة، أما الاحتمال الثاني فهو تشكيل حكومة وطنية موحدة بين اليمين والوسط، وهو ما سيدفع إسرائيل إلى توجيه السياسات الاستيطانية بوتيرة أقل من سابقتها في 2020، باتجاه منطقة جنوب الضفة الغربية وصحراء النقب، أي بعيدًا عن القدس الشرقية وغور الأردن. وعليه، فإن السياسات الاستيطانية لن تشهد تغيرًا كبيرًا دون النظر إلى طبيعة الحكومة الإسرائيلية، ولكن ربما تكون وتيرتها أقل وموقعها الجغرافي مختلفًا في حال نجاح أحزاب الوسط في الانضمام للحكومة، وهو احتمال بعيد.

التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية: تضغط الإدارة الأمريكية برئاسة "جو بايدن" على إسرائيل والفلسطينيين لاستئناف التنسيق الأمني بين الطرفين؛ من أجل ضمان الهدوء الأمني في الضفة الغربية، وضمان استدامة عملية سلام طبيعية. لكن السلطة الفلسطينية ترهن عودة التنسيق الكامل مع إسرائيل بحصولها على كامل مقاصة الأموال الضريبية لدفع رواتب أسر شهداء المقاومة، مما قد يمثل ضغطًا سياسيًّا داخليًّا على الحكومة الإسرائيلية.

ومن المتوقع أن تعالج الحكومة الإسرائيلية هذه الأزمة من خلال أحد احتمالين، **الأول**، منح السلطة الفلسطينية كامل المقاصة الضريبية في مقابل أن تمتنع السلطة عن دفع رواتب الموظفين في غزة، وكذا رواتب الأسرى وعائلات الشهداء، أما **الاحتمال الثاني**، فهو تنسيق إسرائيلي أمريكي على حظر المساعدات المالية الممنوحة للسلطة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وفق قانون تايلور فورس، وهو ما سيمثل ضغطًا على السلطة الفلسطينية.

الردع الأمني الإسرائيلي في مواجهة حماس: تعتمد معادلة الردع الإسرائيلية في قطاع غزة على محددات أساسية، منها: تكريس اقتصاد العنف في غزة، أي السماح بدخول الأموال القطرية في مقابل استمرار

الهدوء الأمني، وتكريس الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية، فضلًا عن فصل الارتباط بين حركة حماس وإيران، وعدم السماح لأن تكون غزة جبهة عسكرية في مواجهة إسرائيل لصالح حسابات إيران.

لذلك، من المتوقع أن يزيد التنسيق الإسرائيلي-القطري في قطاع غزة، من أجل إدخال الأموال التي تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية في القطاع، والسماح بوقوع بعض هذه الأموال في يد حركة حماس من أجل ضمان إحكام الحركة سيطرتها على جميع الفصائل في غزة؛ منعًا للفوضى، مع الاستمرار في دراسة بناء جزر اصطناعية قبالة شواطئ غزة من أجل حل أزمة السكن، وتسهيل مراقبة الصادرات والواردات من وإلى غزة.

مستقبل الدولة الفلسطينية: ربما تعتزم إدارة "جو بايدن" تهيئة البيئة المناسبة بين إسرائيل والفلسطينيين، من أجل إطلاق مفاوضات رسمية لحل القضية الفلسطينية، لكن هذا الملف سيرتبط بطبيعة الحكومة الإسرائيلية القادمة، حال أجريت انتخابات في مارس 2021. ففي حال تم تشكيل حكومة ذات طابع يميني متشدد، فلن توافق إسرائيل على الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين، بدواعٍ متعددة منها: عدم وحدة الطرف الفلسطيني، وعدم الموافقة على حق العودة، ونزع سلاح حماس؛ أما إذا تم تشكيل حكومة ذات طابع يميني معتدل، فمن المرجح أن توافق حينها إسرائيل على الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين، مع استخدام سياسة التسويف لمدة أربع سنوات وهي فترة ولاية "بايدن".

يظلّ في الأخير أن إسرائيل ستحرص خلال المرحلة المقبلة على أمرين؛ الأول: التركيز على إجبار السلطة الفلسطينية على عدم دفع رواتب الموظفين في قطاع غزة، مقابل منحها مقاصة الضرائب، أي تكريس الانفصال بين الفلسطينيين، أما الثاني: فيتعلق بفرض قانون السيادة على منطقة غور الأردن، أو على الأقل تكثيف بناء المستوطنات في غور الأردن، وأجزاء من الضفة الغربية.

ثالثًا- العلاقات الفلسطينية-العربية:

تحمل اتفاقات التطبيع التي جرت بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب خلال عام 2020 تأثيرات متعددة على العلاقات الفلسطينية-العربية عامة، والقضية الفلسطينية بخاصة، لا سيما أن اتفاقات التطبيع قد تمّت دون إحراز أي تقدم في عملية السلام.

هنا، تجدر الإشارة إلى أن من حق كل دولة أن تتحرك لتحقيق أهدافها وسياساتها، طبقًا لمصالحها في ظل تعقيدات التطورات الإقليمية والدولية الراهنة. وبالتالي، فأية انتقادات موجهة لاتفاقات التطبيع تلك، لن يكون لها مكان في عالم لا يعرف إلا لغة المصالح. لذا، يتطلب التفكير الواقعي التركيز على مرحلة ما بعد التطبيع المتواصل، واستكشاف مدى تأثيراته على مستقبل القضية الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

1) السمات الراهنة للتطبيع العربي-الإسرائيلي:

إذ عرفت تطورات التطبيع الأخيرة أربع سمات أساسية، أولها، أنها تحركت في مسار بعيد عن المسار الفلسطيني المتوقع، إذ كانت كافة الأطراف المشاركة في عملية التطبيع تركز على مصالحها فقط، دون أي إقحام للقضية الفلسطينية في هذه العلاقات. ثانيها، أن هذه التطورات لم تأتِ من فراغ، بل تم التمهيد لها تدريجيًّا منذ فترة. ثالثها، أن إسرائيل قد حرصت على أن تقيم علاقات مع دول عربية في مناطق جغرافية مختلفة، من أجل استكمال تواجدها في مواقع ذات أهمية استراتيجية .رابعها، أن إسرائيل ركزت على أن يبدأ التطبيع مع بعض هذه الدول بتوقيع اتفاقات لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية، إضافة إلى دراسة وتأسيس بعض المشروعات الكبرى التي ستخدم هذا التوجه مستقبلًا، باعتبار أن مردود هذه العلاقات سيكون سريعًا ومباشرًا، ويزيد من دعم المصالح والروابط المشتركة بين هذه الدول .

ومع التسليم بأن أحد أهم أهداف خطة السلام الأمريكية هو إدماج إسرائيل ومنحها وضعية مميزة في المعادلة الإقليمية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية؛ فإن التكتيك الذي ركزت عليه الخطة لتحقيق هذه الاستراتيجية ارتكز على ضرورة البدء بتنفيذ خطوة التطبيع أولًا، دون النظر إلى تسوية القضية الفلسطينية، وهو ما تم بالفعل على أرض الواقع.

يبرز هذا الأمر بجلاء في نص خطة السلام الأمريكية، وتحديدًا في الجزء الأول منها المعنون بإطار العمل السياسي والمكون من 22 قسمًا، حيث يتضمن محددات رئيسية، من أبرزها أن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين أدى إلى منع الدول العربية من تطبيع علاقاتها والسعي المشترك لمنطقة آمنة ومستقرة ومزدهرة، كما أن إسرائيل وجيرانها العرب يتقاسمون حاليًا تصورات متشابهة بشكل متزايد حول التهديدات التي تهدد أمنهم.

وبحسب الخطة أيضًا فإن التعاون الاقتصادي والأمني بين إسرائيل وجيرانها العرب يمكن أن يخلق شرق أوسط مزدهرًا مرتبطًا برغبة مشتركة في الأمن والفرص الاقتصادية، وأنه في حالة تنفيذ هذه الرؤية فسوف تؤدي إلى رحلات جوية مباشرة بين إسرائيل وجيرانها، ونقل الأشخاص والتجارة. كما أن غياب العلاقات الرسمية بين إسرائيل ومعظم الدول العربية والإسلامية أدى إلى تفاقم الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفي حالة قيام عدد أكبر من هذه الدول بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، فسوف يساعد ذلك في دفع حل عادل ومنصف للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويمنع المتطرفين من استخدام هذا الصراع لزعزعة الاستقرار في المنطقة.

وعبّرت الخطة عن أن الولايات المتحدة تأمل في أن تبدأ الدول العربية في المنطقة التي لم تحقق السلام حتى الآن مع إسرائيل في تطبيع العلاقات معها على الفور، والتفاوض في نهاية المطاف على اتفاقات السلام مع إسرائيل. كذلك، فإن التعاون في مجال الإرهاب بين إسرائيل ودول عربية في المنطقة يسهم في تعزيز أمن هذه الدول، كما أن تعزيز الاهتمام المشترك في المنطقة يتم عبر توثيق الروابط بين إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي. وأخيرًا، رأت الخطة ضرورة تشكيل منظمة من أجل الأمن والتعاون في الشرق الأوسط تحت اسم منظمة الأمن والتعاون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا OS-CME على غرار نموذج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

2) ردود الفعل الفلسطينية إزاء اتفاقات التطبيع: إذ شهدت ردود الفعل تلك مؤخرًا قدرًا من الهدوء التدريجي في ضوء قناعة السلطة الفلسطينية بأن تصعيد موقفها تجاه الدول العربية التي أقدمت مؤخرًا على التطبيع مع إسرائيل لن يكون له أي مردود إلا المزيد من تدهور العلاقات الفلسطينية مع هذه الدول، فضلًا عن أنه لن يُسهم في دعم القضية الفلسطينية. هنا، لوحظ أن رد الفعل الفلسطيني على اتفاق التطبيع الإسرائيلي مع المغرب كان أكثر هدوءًا مقارنة بما سبقه من مواقف.

ومن المؤكد أن مبادرة السلام العربية المطروحة منذ قمة بيروت عام 2002 لا تزال تمثل الرؤية العربية الوحيدة المطروحة لحل الصراع العربي-الإسرائيلي بصفة عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، وهو الأمر الذي يمثل قاعدة أساسية ومشتركة في رؤية السلام العربية الفلسطينية تجاه إسرائيل والمجتمع الدولي رغم أن هذه المبادرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ حتى الآن. كما أنّ هناك نقطة إيجابية في مجال العلاقات الفلسطينية-العربية عبّرت عنها جامعة الدول العربية بوضوح أكثر من مرة، من خلال رفض "صفقة القرن" التي طرحتها إدارة "ترامب" في يناير 2020، إذ اعتبرتها الدول العربية لا تحقق المطالب والطموحات الفلسطينية، ولا يمكن أن تكون أساسًا للمفاوضات.

3) الاتّجاهات المتوقّعة للتطبيع العربي-الإسرائيلي: حيث يمكن الإشارة إلى عدد من التوقعات في هذا الصدد، منها: أن مسار التطبيع الإسرائيلي-العربي سوف يتواصل في المرحلة القادمة، وسيشمل دولًا إسلامية غير عربية، كما أن الدول العربية التي ستقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل قد لا تبدي كثيرًا من الاهتمام بأن يكون ثمن التطبيع هو إحراز تقدم بالقضية الفلسطينية، حيث إن التطبيع قد تم بالفعل دون حدوث أي متغير في هذه القضية .كذلك، من المتوقع أن تكون السلطة الفلسطينية أكثر حرصًا في المرحلة المقبلة على اتخاذ مواقف أكثر اعتدالًا تجاه أية دولة عربية تقوم بالتطبيع مع إسرائيل، حيث ستظل الدول العربية مهما حدث هي الحاضنة الوحيدة للقضية الفلسطينية.

على الجانب الآخر، من المتوقع أن تكون الدول العربية حريصة على تأكيد تمسكها بالثوابت الفلسطينية ومبادرة السلام العربية لكن دون أن تمتلك أدوات التنفيذ أو التأثير. كذلك، من المرجّح أن تؤثر الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "بايدن" إيجابيًّا على الموقف الفلسطيني، مما قد يؤدي إلى تحريك أفضل للقضية الفلسطينية، دون أن يكون لذلك تأثير على مسار التطبيع الإسرائيلي-العربي الذي سوف يتواصل وإن كان بمعدل أقل تسارعًا.

يظل في الأخير أن استثمار التغير الإيجابي المتوقع في موقع إدارة "بايدن" تجاه القضية الفلسطينية سيكون منوطًا بما تملكه الدول العربية من أدوات لدفع عملية السلام، واستكشاف فرص استئناف المفاوضات خلال المرحلة المقبلة، لا سيما وأن اتفاقات التطبيع الإسرائيلي-العربي أصبحت واقعًا لا مناص منه، لكن يجب بأي حال ألا تمثل عائقًا أمام السعي العربي لتحريك القضية الفلسطينية، وهو مسئولية عربية جماعية.

رابعًا- العلاقات الفلسطينية-الأمريكية:

يشكل تولي إدارة أمريكية جديدة برئاسة الديمقراطي "جو بايدن" في يناير 2021 متغيرًا جديدًا سيُلقي بآثاره على المسارات المتوقعة للعلاقات الأمريكية-الفلسطينية، خاصة في ظل اختلاف أولوياتها عن إدارة "ترامب"، وإن كان لا يمكن إغفال أن تلك الإدارة الجديدة ستمنح أولوية في الأشهر الأولى لها لمواجهة الآثار المتصاعدة لفيروس (كوفيد - 19)، وكذا العلاقات مع روسيا والصين وإيران.

وبالتالي، فإن حدود التأثيرات المتوقعة لإدارة "بايدن" سيظل مرتبطًا بعدة محددات، من أبرزها:

1) موقف الإدارات الديمقراطية الأمريكية من السلام: إذ كانت الإدارة الأمريكية الديمقراطية إبان الرئيس الأسبق "جيمي كارتر" أول من أسهم في وضع حجر الأساس للعلاقات الإسرائيلية-العربية، حيث برزت واشنطن كشريك كامل في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979. بالمثل، فإن إدارة "بيل كلنتون" طرحت مبادرة سلام شاملة في عام 2000 "كامب ديفيد- 2" من أجل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، والتي تضمنت نقاطًا إيجابية وأخرى سلبية، لكنها لم تجد طريقها للنجاح.

2) طبيعة العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية: حيث تمثل إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة ركيزة هامة في منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات متعددة أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية. ومن ثم، ليس متوقعًا أن تتخذ إدارة "بايدن" مواقف مؤثرة بقوة ضد إسرائيل التي ستظل أهم حلفائها على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

3) الإرث السلبي لعلاقة "ترامب" مع الفلسطينيين: إذ شهدت العلاقات الفلسطينية-الأمريكية تدهورًا غير مسبوق خلال إدارة "ترامب"، لا سيما وأن الأخيرة أخذت سياسات مضادة سواء للسلطة الفلسطينية أو للقضية الفلسطينية بشكل عام، سواء عبر القرارات العقابية ضد وضعية منظمة التحرير الفلسطينية، وإغلاق مكتبها في واشنطن، أو وقف الدعم المادي، سواء لوكالة غوث اللاجئين أو للسلطة الفلسطينية أو خطة السلام الأمريكية التي تم رفضها فلسطينيًا وعربيًا.

إلا أنّ أي توقع لحدود التغير لإدارة "بايدن" تجاه القضية يتطلب توضيح رؤية "ترامب" لحل هذه القضية، حيث طرح في يناير 2020 خطة سلام أمريكية تضمنت مبادئ منها: أن إسرائيل ستحتفظ بالمسئولية الأمنية العليا في دولة فلسطين الجديدة وذلك عند توقيع اتفاق سلام بين الجانبين، كما أن لإسرائيل الحق -بحسب الخطة- في التحكم بالطرق الواصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع أجهزة الأمن الفلسطينية, وكذا التحكم في المعابر والطرق داخل الضفة الغربية التي تربط المدن الفلسطينية.

في المقابل، أشارت الخطة إلى أنه لا يحق للفلسطينيين إقامة جيش مسلح يتبع الدولة الفلسطينية، باستثناء حمل العناصر الأمنية الفلسطينية الأسلحة الخفيفة لضبط الأمن الداخلي، كما أن القدس بشقيها الغربي والشرقي هي العاصمة الموحدة لإسرائيل وستبقى كذلك مع منح الفلسطينيين ثلاثة خيارات لتسمية عاصمة دولتهم، إما شعفاط أو كفر عقب أو أبو ديس .وتمنح الخطة أيضًا إسرائيل الحق في إعلان السيادة على منطقة غور الأردن وكافة المناطق التي أقيمت عليها المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية مع تحقيق التواصل الجغرافي بينها.

وهنالك ثلاثة خيارات بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم، كما تذهب الخطة الأمريكية؛ إما الاستيعاب في دولة فلسطين الجديدة، في ظل قيود محددة، أو الاندماج في الدول العربية المضيفة لها رهنًا بموافقة هذه الدول، أو قبول 5000 لاجئ كل عام لمدة تصل إلى عشر سنوات في إحدى الدول الأعضاء في منظمة العمل الإسلامي بشرط أن توافق هذه الدولة على ذلك.

إتجاهات محتملة

في ضوء تلك المحددات يمكن طرح توقعات حول الرؤى المحتملة لإدارة "بايدن" حول مسار العلاقات الأمريكية، سواء مع الفلسطينيين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى خلال المرحلة المقبلة، من أبرزها:

1) أولوية الحفاظ على الأمن الإسرائيلي وتفوقه عسكريًا بالمنطقة: حيث يظل ذلك أحد الالتزامات التي سوف تحرص إدارة "بايدن" على التمسك بها، وتكفي الإشارة هنا إلى أن أهم صفقة أسلحة بين إسرائيل والولايات المتحدة تمت في نهاية عهد الرئيس الديمقراطي الأسبق "باراك أوباما".

2) سعي الإدارة الأمريكية الجديدة لتحقيق إنجاز في القضية الفلسطينية: فمن المتوقع ألا تحرص إدارة "بايدن" على التمسك بخطة السلام الأمريكية، بل قد تتجاهلها، خاصةً أنها تعارض العديد من مبادئها المشار لها سلفًا. وبالتالي، يتوقع أن تحرص إدارة "بايدن" على إعادة التأكيد على مبدأ حل الدولتين بشكل مخالف لما ورد بـ"صفقة القرن"، كما ستسقط كل ما ورد بها، خاصة السماح لإسرائيل، بضم منطقة غور الأردن ومواصلة سياسة الاستيطان، انطلاقًا من رفض قيام أي طرف باتخاذ إجراءات أحادية الجانب .

3) عدم اتخاذ إدارة "بايدن" أية قرارات لإلغاء قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أو عدم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وإن كان من المتوقع أن تحرص هذه الإدارة على التأكيد على أن تظل قضية القدس قضية مفتوحة دون حسمها إلا في مفاوضات الحل الدائم .ولعل أهم ما يمكن أن يكون منحة من الإدارة الأمريكية الجديدة لتؤكد بها تميز علاقتها مع إسرائيل أن تعيد تأكيد اعترافها بيهودية الدولة، وأنها لن تقدم على تغيير موقفها في هذا المجال حتى لو تم استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

مع ذلك، ستسعى إدارة "بايدن" إلى محاولة توفير المناخ الملائم أمام إمكانية استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بمرجعيات مقبولة على أساس مبدأ حل الدولتين بشكل أفضل كثيرًا مما تم طرحه في "صفقة القرن" -التي لا يمكن للفلسطينيين التفاوض على أساسها- على أن يتم إخضاع كافة قضايا الحل النهائي دون استثناء للعملية التفاوضية، وهو الأمر الذي يمكن أن يجد قدرًا من المرونة لدى الجانب الفلسطيني.

4) استعادة العلاقات الأمريكية مع السلطة الفلسطينية، وهو ما بدأت بوادره بعد فوز "بايدن" عبر إعادة الاتصال والتنسيق الأمني مع إسرائيل بعد فترة من التوقف، الأمر الذي يمكن اعتباره رسالة مباشرة من الرئيس "أبو مازن" للرئيس "بايدن" باستعداد السلطة الفلسطينية لإعادة التعامل والتواصل مع الإدارة الجديدة، وفتح صفحة إيجابية في العلاقات معها من خلال الحوار الموضوعي الذي يحقق السلام لجميع الأطراف في المنطقة .

في هذا السياق، من المتوقع أن تتراجع إدارة "بايدن" بشكل تدريجي وهادئ عن قرارات "ترامب" ضد السلطة الفلسطينية، من بينها: إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وإعادة المخصصات لوكالة غوث اللاجئين، واستئناف المساعدات المادية المقدمة للسلطة، وهي كلها أمور لن تستطيع إسرائيل الوقوف في مواجهتها، نظرًا لأن هذا الوضع كان مستمرًا لفترة طويلة ولم يتغير إلا في منتصف فترة حكم الرئيس "ترامب".

إجمالًا، من المرجح أن تشهد العلاقات الفلسطينية-الأمريكية تغييرًا ملموسًا خلال فترة حكم الرئيس "بايدن" الذي سيكون حريصًا على تنفيذ المعادلة الصعبة المتمثلة في الحفاظ على علاقات متميزة مع الجانب الإسرائيلي، وتحقيق تقدم في القضية الفلسطينية. لكن تحقيق هذه المعادلة ليس سهلًا، خاصة مع تزايد المشكلات الداخلية في إسرائيل، والتي قد تمثل معوقًا رئيسيًا أمام اتخاذ أية قرارات مصيرية في عملية السلام، بل قد تكون مبررًا أمام إسرائيل لعدم التعامل المرن مع أية متطلبات أمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

تنظيمات الإرهاب:

بقاء على حافة الهاوية

- تزايد أزمات التماسك الداخلي لتنظيم "الإخوان"
- ارتباك حرج للمركز والأفرع في تنظيم "القاعدة"
- تصاعد تحديات القيادة والسيطرة لتنظيم "داعش"
- اتجاه محتمل لارتباط المرتزقة بتنظيمات الإرهاب

إشراف: **د. خالد عكاشة**

مشاركون: **د. دلال محمود - أحمد كامل البحيري - تقى النجار - محمد بسيوني عبد الحليم**

على غرار سنوات العقد الأخير، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر مناطق العالم التي شهدت نشاطًا إرهابيًّا في عام 2020، خاصة مع استمرار نشاط تنظيمات الإرهاب، كـ"داعش" و"القاعدة" و"الإخوان". ومع ذلك، فقد طرأت تغيرات على طبيعة النشاط الإرهابي، في ظل تصاعد أدوار ميليشيات المرتزقة في مناطق الصراعات. وبرغم الاختلاف النسبي بين اهتمامات تنظيمات الإرهاب الثلاثة الكبرى، فقد يحمل عام 2021 تشابهًا في الاتجاهات الأساسية لكل منهم، أهمها:

أولًا- استمرار تحديات الداخل والخارج لتنظيمات الإرهاب: داخليًّا، تظهر تلك التحديات على مستوى قيادة التنظيمات. إذ يواجه "الإخوان" تحدي عدم التوافق على القائم بأعمال المرشد "إبراهيم منير"، كما تزداد حالة الانشقاق والخلاف داخل أجنحة التنظيم لأسباب مختلفة. أما في "القاعدة"، فأصبحت خلافة "أيمن الظواهري" موضعًا للجدال، خاصة وأن ما تناقلته المصادر حول وفاة الأخير -بغض النظر عن مدى صحتها- زاد ذلك الجدال. أما "داعش"، فلديه مأزق قيادة، برغم وجود الخليفة "القرشي"، لكن غيابه عن الظهور تمامًا يزيد الشكوك المثارة حوله، رغم مرور عام وأكثر على تنصيبه، ورغم اكتمال مبايعة فروع التنظيم له. على الجانب الآخر، تزداد التحديات الخارجية لتنظيمات الإرهاب، مع تقارب أكثر لرؤى مزيد من الدول الفاعلة في المنطقة، من أجل تكثيف جهود المكافحة ومحاصرة أنشطة هذه التنظيمات.

ثانيًا- بقاء العوامل الدافعة لاستمرار نشاط تنظيمات الإرهاب: إذ يمكن في هذا الإطار رصد ثلاثة عوامل بارزة، أولها: الدور السياسي الذي باتت تقوم به تنظيمات الإرهاب الثلاثة لصالح بعض الدول، أو الذي تقوم به في بعض المناطق بما يؤثر على التفاعلات السياسية بها. ثانيها: ما تملكه هذه التنظيمات من مرونة وقدرة سريعة على التكيف مع المتغيرات المؤثرة عليها. فبرغم تصاعد جهود مكافحة الإرهاب، فإن أنشطة التنظيمات تتمدد وتنتقل إلى مناطق أخرى لتوفير مساحة من حرية الحركة والتأثير. ثالثًا وأخيرًا، استمرار الانشغال العالمي بمواجهة الموجة الجديدة من جائحة (كوفيد - 19)، والتداعيات المرتبطة بهذا من تنافس بين الدول الكبرى، وتراجع نسبي في القوات الدولية المنتشرة في المنطقة لمكافحة الإرهاب.

ثالثًا- اتساع نطاق المحددات المؤثرة على النشاط الإرهابي وكثافته: هنا يمكن رصد ثلاثة محددات، الأول: تعد ميليشيات المرتزقة من العوامل التي قد تؤثر سلبًا أو إيجابًا على عمل التنظيمات الإرهابية، فقد تحل محلها في بعض الأماكن، وقد تنسق معها في أماكن أخرى. الثاني: تقاطع مسارات التحرك بين التنظيمات الإرهابية يعد عاملًا مؤثرًا في شدة تأثيرها وقوة نشاطها في المرحلة المقبلة، فالمناطق التي تشهد تنافسًا على التواجد والتأثير بين التنظيمات قد تشهد كثافة للعمليات الإرهابية. الثالث: من المتوقع أن تشهد استراتيجيات وتكتيكات العمل الإرهابي تطورًا نوعيًّا يتناسب مع التحديات التي تواجه عمل التنظيمات، ويزداد فيها كثافة الاعتماد على المجال الافتراضي في كافة مراحل العمل الإرهابي.

لهذا، تبدو هذه الاتجاهات الثلاثة هي الأبرز في تشكيل ملامح النشاط الإرهابي خلال عام 2021، حيث يمكن على أساسها تحديد المسارات المتوقعة لتنظيمات الإرهاب الثلاثة البارزة (الإخوان، القاعدة، داعش)، فضلًا عن ميليشيات المرتزقة.

أولًا- تنظيم الإخوان:

شهد تنظيم الإخوان عدة تحديات داخلية وخارجية خلال عام 2020، دفعته أحيانًا إلى اتخاذ إجراءات مختلفة عن منهجه الأساسي، وتكمُن خطورة هذه التحديات في تقويضها عوامل الاستمرار الهيكلية التي اعتمد عليها التنظيم في مراحل انكساراته الكبرى.

محددات أساسية

1) مأزق التماسك الداخلي، حيث تتعدد مظاهر أزمة التماسك الداخلي لتنظيم الإخوان، ومن أبرزها ما يلي:

اختلال القيادة التنظيمية، حيث كان الاحتفاظ بمؤسسية تنظيم الإخوان وهيكله التنظيمي، أي وجود سلطة مركزية في الدولة الأم تحدد الاتجاهات العامة للتنظيم، عاملًا لاستمراره وتماسكه. وبرغم ما شهده تاريخ التنظيم من ضعف لهذا المركز، لكنه لم يشهد غيابًا، كما يحدث الآن. فقد تبنى التنظيم الدولي للإخوان "فقه الضرورة"، من أجل تعيين القائم بأعمال المرشد "إبراهيم منير" رغم تعارض هذا الاتجاه مع الفقه الكلاسيكي، الذي سار عليه التنظيم لفترات، والقائم على أن مرشد الجماعة لا بد أن يكون مصريًّا بالداخل وغير مقيد الحرية، وهذا الأمر يعيد الجدال داخل التنظيم حول قوة الفروع على حساب المركز للجماعة.

بروز انشقاقات بين القيادات، فبعد الدفع بـ"إبراهيم منير" كقيادة للإخوان، تم إقصاء "محمود حسين" الأمين العام للتنظيم، وإلغاء هذا المنصب في سبتمبر 2020، ليعقب ذلك استقالة طرف القيادة الآخر المعروف بـ"المكتب العام" أو جبهة "محمد كمال" في منتصف أكتوبر. وبعدها تم الإعلان عن انتخابات مجلس شورى جديد، تمهيدًا لاختيار إدارة جديدة تتولى "إدارة الجماعة نحو الثورة"، لكن لم يتم الإعلان عن هذه الإدارة البديلة، بما ينبئ بارتباك المشهد داخل الجماعة.

تصاعد صراعات الأجنحة الداخلية، حيث وصلت لتبادل الاتهامات الأخلاقية والمخالفات المالية، بل امتدت الخلافات للدول الداعمة لتنظيم الإخوان، ومن مؤشرات ذلك سعي تركيا لإحكام قبضتها على تحركات التنظيم، إذ استهدفت في فترات سابقة توجيه التمويل القطري لتخفيف عبء الهاربين إليها منهم، فيما تعمل قطر على إعادة تنظيم علاقتها بالإخوان عبر تصعيد قوى مكتب لندن وتعزيز نفوذهم على باقي المستويات التنظيمية، لا سيما مكتب إسطنبول.

تزايد الفجوة الجيلية داخل التنظيم، فمن ناحية، تسبب الاختلاف التنظيمي حول أولويات العَمل وإدارة الأزمة السياسية في تحجيم دور الشباب بالتّنظيم، خوفًا من أي تطور يفقد القيادات السيطرة على التنظيم، في ظل التوازنات السياسية التي تحكم مسار الجماعة مع الدول المستضيفة لها بالخارج، مما أدى لتراجع مصداقية هذه القيادات لدى الشباب، وزاد من تأثير الفجوة الجيلية معهم، ليضع الالتزام الأيديولوجي لهؤلاء الشباب موضع الاختبار. ومن ناحية أخرى، هنالك أزمة مركبة داخل قطاع شباب الإخوان بفعل تدهور الأوضاع المَعيشية لكثير منهم، مع ارتباط الدّعم المُقدّم لهم بمُستوى الوَلاء للتّنظيم، دون مُراعاة لسَابق فاعليّة بعضهم تَنظيميًّا وسياسِيًّا، والتحولات الفكريّة التي دفعت ببعضهم لتغيير منهجه السياسي، أو الاتجاه المباشر للعمل الإرهابي سواء بخلايا تابعة للتنظيم أو بالانضمام لتنظيمات تكفيرية أخرى.

2) محاصرة شبكات التمويل: إذ كان من عوامل استمرار الإخوان تقليديًّا احتفاظ التنظيم بشبكته المالية القوية في لحظات ضعفه وانكساره، سواء في مصر أو في الدول الأخرى، خاصة أوروبا، مما حقق نفعًا مزدوجًا، فهذا التغلغل الاقتصادي لشركات وبنوك الإخوان في اقتصاديات الدول يضمن للتنظيم الاحتفاظ بالقدرة على التأثير، ويوفر تمويل الأعمال السرية والإرهابية. ويظهر هذا التحدي في أمرين:

سقوط العديد من شبكات إدارة التدفقات المالية لعناصر التنظيم في مصر، إلى جانب وضع أموال التنظيم تحت رقابة المؤسسات الرسمية، وعلى رأسها لجنة حصر أموال الإخوان.

كشف شبكات التمويل في بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، الأمر الذي دفع في اتجاه اتخاذ إجراءات مشددة لتجفيف منابع تمويل الأنشطة السرية للتنظيم.

3) تزايد الضغوط الخارجية، والتي يمكن أن تقوض حركة الجماعة مستقبلًا، ومن أبرز مؤشراتها:

مواجهة أنشطة جماعات الإسلام السياسي ذات الصلة بالإخوان -وكل من قطر وتركيا- في أوروبا، وقد بدأت فرنسا كشف الآثار التخريبية لهذه الأنشطة، واتخذت سياسات متعددة لتحجيمها وكشف المزيد منها، كما أن هناك عدة دول أوروبية أخرى تسير على النهج نفسه.

قد يُعوّل الإخوان على فوز "جو بايدن" بالرئاسة الأمريكية لفرض إدماجهم في الحياة السياسية في الدولة الأم، وربما في دول أخرى اعتمادًا على الصلات التقليدية لهم مع الحزب الديمقراطي الأمريكي. لكن ثمة متغيرات قد تحد ذلك، منها: تغير الموقف الأوروبي عن ذي قبل تجاه الإخوان، وكذلك الحذر الأمريكي من أن يجد الإخوان لهم ملاذًا دائمًا في الولايات المتحدة وكندا مع مطاردتهم في أوروبا، بالإضافة إلى تأثير مشروع القانون الذي قُدم مرتين خلال عام 2020 مطالبًا بإعلان الإخوان تنظيمًا إرهابيًّا، فرغم عدم سن القانون لكنه يثير الريبة لدى الرأي العام الأمريكي، ويحد من اتجاه الإدارة الجديدة لإعلان دعمها للإخوان.

إعلان كل من هيئة كبار العلماء بالسعودية، ومجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، وهيئة علماء اليمن، خلال عام 2020 أن تنظيم الإخوان "إرهابي". ورغم أن كلًّا من السعودية والإمارات أعلنتا من قبل الإخوان كتنظيم إرهابي، فإن أهمية هذه الإعلانات في كونها صادرة عن مؤسسات دينية، مما يشكك في الطبيعة الدينية التي يزعمها الإخوان لنشاطهم.

اتجاهات محتملة

ثمة مجموعة من الاتجاهات الأكثر ترجيحًا لتحركات تنظيم الإخوان خلال عام 2021 في ضوء المحددات السابقة، وأهمها:

1) زيادة البراجماتية للإخوان عن الالتزامات الأيديولوجية، ففي مواجهة التحديات السابقة قد يلجأ التنظيم لإبرام تحالفات جديدة وغير تقليدية حتى بشكل مرحلي، سواء مع اليساريين في الداخل، أو مع الميليشيات المسلحة في بعض المناطق مثل ليبيا، في مقابل مواراة الارتباطات مع التنظيمات الإرهابية كداعش، أو هيئة تحرير الشام في سوريا.

2) اختراق مناطق جديدة بحثًا عن ملاذات أكثر أمانًا، هنا تظهر كندا والولايات المتحدة، وربما بعض الدول في آسيا (الصين التي تشهد حضورًا إسلاميًّا يخترق المجتمع الصيني بنفس النمط المتبع في أوروبا من قبل).

3) تراجع نسبي في الانشقاقات والاختلافات داخل أجنحة الإخوان، مع سكون الاختلاف بين أنقرة والدوحة حول الولاية على التنظيم، ويشير إلى ذلك الاتفاقيات الأخيرة بين تركيا وقطر، والتي تظهر درجة أكبر من احتياج تركيا للأموال القطرية.

4) تقييد حركة تنظيم الإخوان نسبيًّا دون القضاء عليه، لا سيما مع زيادة التنسيق بين مصر ودول أخرى (عربية وأوروبية) في مكافحة الإرهاب عمومًا وإرهاب الإخوان خاصة، حيث يوفر ذلك التنسيق القدرة على عدم منح الإخوان فرصة للكمون أو إعادة ترتيب أوراق التنظيم، خاصة أن استمرار جهود ضرب البنية التنظيمية وشبكة اتصالات التنظيم يعزز من تجفيف منابع تمويل الإخوان.

ثانيًا- تنظيم "القاعدة":

شهد تنظيم "القاعدة" خلال عام 2020، أزمات من قبيل فقدانه العديد من الكوادر والقيادات على مستويي المركز والأفرع، بجانب أزمة اتفاق السلام الذي وُقّع بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان وانعكاساتها على البيعة التاريخية من تنظيم "القاعدة" لحركة طالبان. مثل هذه الأزمات المتعددة والمتشابكة ستؤثر على بنية التنظيم خلال عام 2021، وقد تفوق آثارها ما أحدثه مقتل مؤسس وزعيم التنظيم "أسامة بن لادن" في عام 2011 من تداعيات بنية التنظيم وانتشاره وفاعليته.

محددات أساسية

1) اتفاق السلام بين حركة طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكل هذا الاتفاق في فبراير 2020 بوادر أزمة فكرية في صفوف أعضاء "القاعدة"، مما دفع بعض أفرع التنظيم وعناصر من التنظيم المركزي لطرح إعادة تقييم البيعة من قبل تنظيم "القاعدة" لزعيم حركة طالبان، وهو ما سينعكس على إمكانية حدوث أزمة سياسية بين الحركة وتنظيم "القاعدة".

2) ضعف قدرات التنظيم المركزية بسبب مقتل قيادات بارزة، حيث شهد عام 2020 مقتل القيادي "عبدالله أحمد عبدالله" المعروف بأبي محمد المصري (الرجل الثاني في تنظيم القاعدة بطهران في أغسطس من هذا العام، وكان "المصري" أحد المرشحين لخلافة "أيمن الظوهري")، ومقتل "أبي محسن المصري" في أفغانستان في أكتوبر 2020، وهو أحد أبرز قيادات التنظيم المركزي والمقرب من "أيمن الظواهري".

3) تصاعد التكهنات حول وفاة زعيم تنظيم "القاعدة" "أيمن الظوهري"، بجانب مقتل العديد من قيادات الأفرع المختلفة للتنظيم خلال 2020، ومن أبرزهم "قاسم الريمي" المعروف بأبي هريرة الصنعاني قائد تنظيم القاعدة في اليمن، و"سيف الله بن حسين" المعروف بأبي عياض التونسي قائد تنظيم أنصار الشريعة في تونس، و"جمال عكاشة" المعروف بيحيى أبو الهمّام أمير إمارة الصحراء في تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و"أبو خلاد المهندس" و"سامي شهاب" أبرز قيادات التنظيم في سوريا والعراق، و"أبو محمد السوداني" من القيادات المتطرفة التي لعبت أدوارًا في اليمن وسوريا، و"عبدالملك درودكال" زعيم تنظيم القاعدة في المغرب ومنطقة الساحل الإفريقي.

اتجاهات محتملة

في ضوء المحدِّدات السابقة، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات محتملة لمستقبل تنظيم "القاعدة" في المنطقة خلال عام 2021، ومن أبرزها:

1) احتمال ظهور خليفة جديدة للقاعدة حال تأكد وفاة "الظواهري"، فهناك بعض الأسماء التي تعد الأقرب لخلافة "الظواهري" في الوقت الراهن، أبرزها: "محمد صلاح الدين" المكنى "سيف العدل"، وهو مسئول اللجنة الأمنية للتنظيم ومهندس المتفجرات والمقرب تاريخيًّا من "أسامة بن لادن"، بجانب "محمد صالح زيدان" الذي تولى مسئولية التنظيم لفترة قصيرة في أعقاب مقتل "أسامة بن لادن" قبل اختيار "أيمن الظوهري"، وهو الأقل في الكاريزما من المرشح الأول.

2) بحث "القاعدة" عن نقطة ارتكاز بديلة للساحة الأفغانية، خاصة حال تصاعد الأزمة بين طالبان و"القاعدة"، لا سيما مع استمرار الأخير في التمسك بمبدأ مواجهة العدو البعيد المتمثل في الغرب "الولايات المتحدة الأمريكية"، وربما تكون منطقة الساحل الإفريقي إحدى نقاط الارتكاز المرشحة لتنظيم "القاعدة" على المستوى المركزي.

3) تصاعد الصراع داخل أفرع "القاعدة"، كما هو الحال داخل تنظيم "القاعدة في اليمن"، حيث تصاعدت حدة الخلاف بين "أبي عمار النهدي" وقائد التنظيم الجديد "أبي المقداد الكندي" "خالد باطرفي"؛ نظرًا لاتهامه بعض المقربين من "النهدي" بالانخراط في الجاسوسية وتسريب معلومات للولايات المتحدة أدّت إلى مقتل زعيم التنظيم "قاسم الريمي". الأمر نفسه يحدث في تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إثر إعلان تعيين الجزائريّ "أبي عبيدة يوسف العنابي" زعيمًا له بعد مقتل "عبدالملك دروكدال"، إذ تصاعدت الخلافات الداخلية حول قدرة "العنابي" على قيادة التنظيم على المستوى الاستراتيجي والقيادي، وهو ما يهدد بتفكك تحالف "تنظيم نصرة الإسلام والمسلمين" الذي نشأ في مارس 2017 من أربع حركات بقيادة "إياد أغ غالي"، وهي (جماعة أنصار الدين، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تنظيم ماسينا، جماعة المرابطين). كما أن ثمة احتمالية لمطالبة بعض العناصر القاعدية بإعادة تكرار نموذج جبهة النصرة بالاستقلال التنظيمي عن التحالف، أو بمعنى أدق (فك الارتباط)، مع الاحتفاظ بالتبعية الفكرية (الأفكار القاعدية).

إجمالًا، يشهد تنظيم "القاعدة" حالة مزدوجة من الارتباك على مستويي المركز والأفرع في وقت يتنامى فيه نفوذ تنظيم "داعش" في غرب ووسط إفريقيا وسوريا والعراق، مما قد يضع تنظيم "القاعدة" في مرحلة حرجة قد تكون بداية التراجع على مستوى الإقليم في عام 2021.

ثالثًا- تنظيم "داعش":

ثمة تحولات متوقعة لتنظيم "داعش" خلال عام 2021، سواء على مستوى جغرافيا النشاط الإرهابي، أو استراتيجيات وتكتيكات العمل، أو التحديات القائمة. فمن جهة، سيسعى التنظيم إلى الحفاظ على معاقله الرئيسية مع التمدد في ساحات بديلة. ومن جهة ثانية، سيعمل على تنويع استراتيجيات وتكتيكات عمله طبقًا للسياق المتواجد فيه. ومن جهة ثالثة، سيحاول إثبات سيطرته على ساحة الإرهاب من خلال صراعه مع تنظيم "القاعدة". ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

جغرافيا التنظيم

تبنى تنظيم "داعش" في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2020 حوالي 1815 عملية إرهابية، ومن المُتوقع أن يشهد التنظيم على الصعيد الجغرافي في عام 2021 ثلاثة مسارات أساسية هي:

1) إعادة التموضع بمناطق النفوذ التقليدية، لا سيما في العراق وسوريا، حيث صَعّد "داعش" عملياته مؤخرًا في البلدين (كما يوضح الشكل البياني "1")، مستغلًا غياب الاستقرار الاجتماعي، والقيود المفروضة على قوات الأمن بسبب تفشي جائحة (كوفيد - 19)، والأزمة الاقتصادية. بالنسبة للعراق، من المُرجح تصاعد تهديد "داعش"، في ضوء احتمالية الانسحاب الأمريكي من العراق، أما في سوريا فثمة رغبة للتنظيم في التمدد قد تواجه في المقابل دعم الإدارة الأمريكية الجديدة الممثلة في الرئيس "بايدن" للأكراد، ما يُمثل عودة للضغط العسكري على التنظيم، يحول دون إعادة تموضعه في سوريا مرة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الخلايا الداعشية الناشطة في سوريا هي خلايا محلية بالأساس، مما يعني أن الضغط العسكري قد يمنع تحول التنظيم إلى "تهديد استراتيجي" لكن لا يسهم في القضاء على نشاطه.

أبرز المناطق التي شهدت نشاط تنظيم "داعش" ما بين يناير ونوفمبر 2020

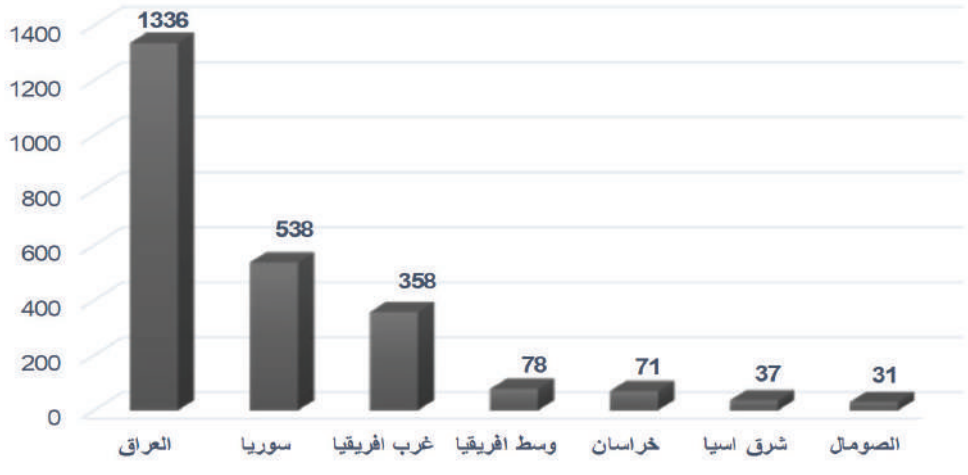

المصدر: إعداد الباحث وفقًا لبيانات تنظيم "داعش".

2) التمدد في إفريقيا جنوب الصحراء، إذ من المتوقّع أن يتنامى نفوذ تنظيم "داعش" أكثر مستقبلًا بالمنطقة في ضوء ثلاثة متغيرات؛ **الأول**: سعي التنظيم لهيكلة نهجه الإقليمي عبر نقل مركز ثقله إلى القارة الإفريقية، إذ عزّز التنظيم من نشاط "ولاية غرب إفريقيا" باستهداف الدول الواقعة في محيط بحيرة تشاد، كما عمل على إثبات وجود "ولاية وسط إفريقيا" عبر التوسع في تهديد موزمبيق والكونغو الديمقراطية. **المتغير الثاني**، زيادة تدفق المقاتلين الأجانب إلى منطقة الساحل، مما ينعكس على نقل خبراتهم التكتيكية والعملياتية إلى القارة الإفريقية. **والمتغير الثالث** عدم استقرار الولايات المتحدة وفرنسا على خطة واضحة لمكافحة الإرهاب، ما بين تعزيز وتطوير جهودهما في المنطقة، أو الذهاب لتقليص تواجدهما العسكري في منطقة الساحل.

3) تعزيز النشاط في دول آسيا، شهد فرع ولاية خراسان في أفغانستان صحوة عملياتية خلال الأشهر الأخيرة، وذلك على الرغم من الضربات التي تعرض لها، وفقدانه عددًا كبيرًا من قيادته. ومن المُرجح أن يتصاعد نشاطه خلال عام 2021 في ضوء تولي قيادة جديدة للولاية مدعومة من المركز "شهاب المهاجر"، كما يعمل التنظيم على إفشال الاتفاق بين الولايات المتحدة وحركة "طالبان".

التحالفات والتكتيكات

من المتوقع أن يشهد عام 2021 جملة من التحولات المتعلقة باستراتيجيات عمل التنظيم، وتكتيكاته، وتحالفاته:

1) التواجد العملياتي دون سيطرة، إذ لم تعد استراتيجية "السيطرة المكانية" تحظى بالأولوية لدى التنظيم خلال الفترة الأخيرة، إذ إنها سهّلت من استهدافه من خلال الضربات الجوية. وعليه، فمن المُرجح استمرار اعتماد التنظيم على التواجد عملياتيًّا في مناطق محددة، لكن دون السيطرة عليها، ولكن تبقى قوة أو ضعف الدولة هي العنصر الحاسم في تحديد أي استراتيجية سوف يُعول عليها التنظيم خلال عام 2021.

2) تراجع التكتيكات الانتحارية، إذ يعتمد التنظيم على أنماط مختلفة من التكتيكات خلال قيامه بالعمليات الإرهابية، منها: العمليات الانتحارية، والتفجيرات، والاغتيالات. ومن المُتوقع أن يشهد عام 2021 تراجعًا في نمط الإرهاب الانتحاري مقابل صعود تكتيكات التفجيرات والاغتيالات، وذلك لفقدان التنظيم عددًا كبيرًا من عناصره نتيجة الضغط العسكري عليه، وبالتالي سيسعى للحفاظ على من تبقى من عناصره من أجل إعادة بناء صفوفه. ومن المحتمل -كذلك- أن يُعول التنظيم على اتّباع الإرهاب البيولوجي، حيث صعوبة اكتشافه، وسهولة انتشاره، ناهيك عن حجم تأثيراته.

3) بناء تحالفات غير منظورة، وذلك من أجل تكيف "داعش" مع التحديات على صعيدي الموارد البشرية والمالية، حيث من المُرجح تصاعد الارتباط بين التنظيم وعصابات الجريمة المنظمة، ولا سيما في ضوء سعيه لنقل عناصره عبر الصحراء إلى المناطق التي لا تزال غير مستقرة بهدف إعادة التموضع، بالإضافة إلى محاولة تعويض النقص المالي الذي تعرض له.

الصراع مع "القاعدة"

تـزداد فـرص اشـتداد التنافـس بيـن "القاعـدة" و"داعـش" عـام 2021، اسـتمرارًا للمواجهـات بينهمـا خـلال عـام 2020، إذ امتـد القتـال بينهمـا إلـى منطقـة السـاحل. ومثـل هـذا التوجـه سـيتعزز علـى الأرجـح خـلال عـام 2021، فـي ضـوء محدديـن؛ أولهما: رغبـة تنظيـم "داعـش" فـي نقـل مركـز ثقلـه إلـى القـارة الإفريقيـة عبـر التمـدد الاسـتراتيجي فـي مناطـق نفـوذ تنظيـم "القاعـدة" فـي إفريقيـا. وثانيهما: طبيعـة التحديـات التـي يعانيهـا تنظيـم "القاعـدة" المتعلقـة بتواتـر أنبـاء عـن وفـاة زعيمـه "أيمـن الظواهـري"، ناهيـك عـن فقـدان الأخيـر عـددًا كبيـرًا مـن قياداتـه، الأمـر الـذي يزيـد مـن إمكانيـة حـدوث انشـقاقات لبعـض عناصـره والتحـول لتنظيـم "داعـش"، ممـا يُنـذر باحتماليـة أن يشـهد عـام 2021 صراعًـا داميًـا بيـن التنظيميـن بسـبب المنافسـة بينهمـا.

ويـرى البعـض أن الصـراع بيـن التنظيمـات الإرهابيـة يُعـد مشـهدًا إيجابيًّـا لمكافحـة الإرهـاب، غيـر أنـه مـن الممكـن أن ينخـرط التنظيمـان فـي عمليـة تسـمى "المزايـدة"، حيـث يهـدف كل منهمـا إلـى إظهـار قـدرة أكبـر علـى محاربـة الخصـوم عبـر تصعيـد الهجمـات الإرهابيـة، ومـن ثـم زيـادة مسـتويات العنـف.

سيناريوهات القيادة

واجـه "داعـش" تحديًـا يتعلـق بهيـكل قيادتـه، إذ ظلـت حالـة الغمـوض تحيـط بزعيمـه الحالـي "أبـي إبراهيـم الهاشـمي القرشـي" حيـث تجنـب الظهـور مطلقًـا منـذ تعيينـه قائـدًا للتنظيـم فـي محاولـة لحمايتـه مـن أي هجـوم أو اسـتهداف، غيـر أنـه مـن المُحتمـل أن يتصاعـد هـذا التحـدي خـلال عـام 2021 فـي ضـوء ثلاثـة سـيناريوهات:

1) السـيناريو الأول: احتماليـة قتـل "القرشـي" علـى يـد التنظيـم، ولا سـيما بعـد نشـر وثائـق اسـتخباراتية فـي سـبتمبر 2020 تُشـير إلـى أن "القرشـي" أفصـح عـن أسـماء 68 عضـوًا مـن رفاقـه أثنـاء اسـتجوابه مـن قبـل القـوات الأمريكيـة بعـد ضبطـه فـي الموصـل عـام 2008، وبالتالـي إذا توصـل التنظيـم إلـى أن زعيمـه الحالـي خـان رفاقـه فمـن المحتمـل أن يتـم قتلـه. ومـن المحتمـل -كذلـك- أن تتزعـزع الثقـة فـي قـادة التنظيـم، وتُثـار تسـاؤلات حـول مصداقيـة القيـادات التـي دعمـت "القرشـي".

2) السـيناريو الثانـي: احتمـال ظهـور "القرشـي" فـي حـال تأكيـد تنظيـم "القاعـدة" مقتـل "الظواهـري"، بغـرض اجتـذاب عناصـر مـن الأخيـر واسـتغلال حالـة التخبـط التـي يعانـي منهـا، ومـن ثـم تقديـم التنظيـم كمسـيطر علـى سـاحة الإرهـاب. ويمكـن لهـذا الظهـور أن يسـهل مـن اسـتهدافه، ولا سـيما أن الولايـات المتحـدة رصـدت مكافـأة تصـل إلـى 10 ملاييـن دولار لمـن يدلـي بـأي معلومـات عنـه.

3) السـيناريو الثالـث: اسـتمرار "القرشـي" فـي الاختفـاء وعـدم الظهـور، خوفًـا مـن أن يتـم اسـتهدافه كسـلفه "البغـدادي"، الأمـر الـذي يُمثـل انتقاصًـا مـن شـرعيته علـى المديـن المتوسـط والطويـل.

رابعًا- ميليشيات المرتزقة:

شهدت السنوات الماضية تناميًا في أدوار المرتزقة داخل الشرق الأوسط في ظل الاضطرابات والصراعات التي هيمنت على تفاعلات المنطقة، فمع تعرض بعض دول المنطقة لتفكك بنيتها الداخلية وتقويض مؤسساتها، تصاعدت أنماط تشكيل الكيانات الموازية والبديلة لمؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية، وهو ما استدعى -في الوقت ذاته- استقطاب عناصر، سواء من داخل الدولة أو خارجها، تعمل كمرتزقة تشترك في النزاعات المسلحة مقابل الحصول على مكاسب شخصية. وعزز من هذا الحضور للمرتزقة تداخل العديد من الأطراف في مشهد الصراعات بصورة دفعت نحو تكوين شبكات من الوكلاء، حيث سعت كل شبكة إلى استقطاب المزيد من المرتزقة لتعضيد موقفها في مقابل الخصوم.

تؤسس هذه المعطيات للمسارات المحتملة للمرتزقة وأدوارهم في المنطقة خلال عام 2021، فليس من المرجح أن تتراجع أدوار المرتزقة في المنطقة كثيرًا، خاصة مع الطبيعة المعقدة للصراعات القائمة، وتعدد الفاعلين المنخرطين فيها. وعليه، يمكن استشراف مستقبل المرتزقة بالمنطقة من خلال ما يلي:

توازنات الصراعات

سيظل المرتزقة عاملًا هامًا في تغيير اتجاهات الصراعات وتوازناتها خلال عام 2021، لا سيما في الصراعين السوري والليبي، وذلك على النحو الآتي:

1) الصراع السوري: تحولت العديد من الحركات المسلحة المعارضة للنظام السوري إلى مجرد امتداد لفاعلين خارجيين، بل إنها باتت نموذجًا للمرتزقة، لتلقيها التمويل من قوى خارجية. فالجيش السوري الحر، الذي تحول اسمه إلى "الجيش الوطني السوري"، منذ بزوغه في عام 2011، أظهر درجة من الارتباط بشبكة من الوكلاء الإقليميين، في مقدمتهم تركيا التي قدمت لقادة وعناصر الجيش ملاذات آمنة داخل الأراضي التركية علاوة على تقديم التمويل لهم.

وساهم الجيش السوري الحر، وكذلك القوى المؤيدة للنظام السوري، في إكساب أنشطة المرتزقة في المنطقة المزيد من الزخم؛ فمن جهة لعب الطرفان دورًا هامًا في دعم أهداف ومصالح وكلائهم، والتأثير على توازنات الصراع، حيث عملت روسيا (الحليف الرئيسي للنظام السوري) على تجنيد عدد من السوريين في عمليات عسكرية داخل سوريا وخارجها، والأمر ذاته بالنسبة للجيش السوري الحر الذي تحول على مدار السنوات الماضية إلى أداة لخدمة المصالح التركية، حيث ظهرت عناصره ضمن العمليات العسكرية التي نفذتها تركيا داخل سوريا منذ عملية "درع الفرات" عام 2016، وهذا التداخل العسكري ساهم في توسيع مناطق النفوذ التركي، وفرض نوعًا من السيطرة على طول الحدود التركية السورية، كما أنه وضع قيودًا على إقامة منطقة مستقرة للنفوذ الكردي في سوريا بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي.

2) الصراع الليبي: حيث بات المرتزقة جزءًا من مشهد الصراع الليبي وتوازناته ما بعد سقوط نظام "القذافي" في 2011. فعلى سبيل المثال، أشار تقرير صادر عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بالسودان، في يناير 2020، إلى اعتماد حكومة الوفاق الوطني على مرتزقة من تشاد والسودان.

وثمة ارتباط نشأ بين الصراعين السوري والليبي عبر المرتزقة؛ إذ تدفق المرتزقة من سوريا لدعم أطراف الصراع في ليبيا، وهو ما انعكس على توازنات الصراع. فقد جندت روسيا، بحسب العديد من التقارير، من خلال شركة الأمن الخاصة "فاجنر" والعقيد "ألكسندر زورين" الذي كان يعمل مبعوثًا لوزارة الدفاع الروسية في فرقة عمل بجنيف بخصوص الصراع السوري، العديد من السوريين للمشاركة في الصراع الليبي. وفي السياق ذاته، دفعت تركيا بعدد من المرتزقة السوريين، تقدر أعدادهم بالآلاف، لدعم حكومة الوفاق الحليفة لها، ومن ثم التأثير على مسار الصراع، وتقييد نفوذ الجيش الوطني الليبي.

تأزيم التسويات

يُرجَّح أن يكون المرتزقة متغيرًا حاضرًا في عمليات تسوية الصراعات بالمنطقة في المستقبل، فالعديد من عناصر المرتزقة مرتبطة بميليشيات مسلحة منخرطة في الصراعات، كما أن عددًا لا بأس به من هؤلاء المرتزقة جزء من شبكات اقتصاديات الحرب التي نشأت في المنطقة منذ أحداث عام 2011، والتي تعبر عن الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على وجود العنف وإدارته أو إطالة أمده. وفي هكذا سياق، تستحضر العلاقة بين المرتزقة وتسوية الصراعات قضيتين جوهريتين:

1) قدرة المرتزقة على إفساد التسويات، وهو احتمال يظل قائمًا خلال عام 2021، فالمعطيات الراهنة تشير إلى أن المرتزقة المنضوين تحت الميليشيات المسلحة بالمنطقة يمكن أن يلعبوا دور مفسدي التسوية إذا اعتقدوا أن السلام المنبثق عن مفاوضات واتفاق التسوية يهدد وضعهم ورؤيتهم للصراع ومصالحهم، ومن ثم يلجئون إلى العنف لتقويض محاولات إنجاز وتنفيذ التسوية. ويُعزز من هذا الأمر، ارتهان قرارات المرتزقة بالمنطقة لمجموعة من الوكلاء الخارجيين يتفاعلون مع الصراعات وفقًا لمصالحهم الخاصة.

2) التعامل مع المرتزقة حال التوصل إلى تسويات، بمعنى: هل يتم إعادة دمجهم داخل المؤسسات العسكرية في مرحلة إعادة بناء الدول، وخصوصًا في حالة سوريا، أم يتم الاكتفاء بنزع سلاحهم ضمن صيغة للدمج المدني تسمح لهم فقط بالمشاركة في الأنشطة المدنية؟. وفي الوقت ذاته، سيظل التعامل مع المرتزقة القادمين من دول أخرى معضلة حقيقية، خصوصًا أن بعض هؤلاء المرتزقة عُرض عليهم الحصول على جنسية الدولة التي يقاتلون فيها، ناهيك عن استغلال عناصر المرتزقة لحالة السيولة الحدودية في الانتقال بين الدول، ولعل هذا ما يبرز في حالة المرتزقة الأفارقة في ليبيا.

الحراك الجغرافي

خلقت الصراعات القائمة بالمنطقة طلبًا متزايدًا على المرتزقة، وهذا الطلب ربما يدفع إلى التوسع في الأنشطة العسكرية للمرتزقة، وذلك من خلال توطيد العلاقة مع شركات الأمن الخاصة، وتبني عمليات للحراك الجغرافي تهدف إلى التمدد في المناطق المتاخمة لمنطقة الشرق الأوسط والتي يمكن أن تكون مسرحًا لأزمات وصراعات في السنوات القادمة. وقد بدأت مؤشرات هذا السيناريو مع تفجر الصراع في إقليم ناغورنو قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، إذ كشفت العديد من الدلائل عن الدفع بأعداد كبيرة من المرتزقة السوريين إلى الصراع مقابل أجر مالي يصل -بحسب بعض التقارير- إلى ألفي دولار شهريًّا، كما اتهمت أرمينيا تركيا بإرسال مرتزقة سوريين لدعم حليفتها أذربيجان.

هناك بعض المناطق المرشحة للحراك الجغرافي للمرتزقة في الفترة القادمة، ربما أهمها إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتنافس العديد من القوى الإقليمية والدولية على المنطقة، وهو أمر قد يدفع لتزايد أنشطة شركات الأمن الخاصة، مثل شركة "صادات" التركية التي تزايد نشاطها في الدول الإفريقية خلال السنوات الماضية، وبالتالي تسعى إلى استقطاب المزيد من المرتزقة لدعم نشاطها هناك. كما أشارت بعض التقارير مؤخرًا إلى أن هناك تحركات لنقل بعض المرتزقة السوريين إلى إقليم كشمير المتنازع عليه بين باكستان والهند.

التحالف مع الإرهاب

هناك احتمالية لأن تشهد العلاقة بين المرتزقة والوكلاء بعض التحولات خلال عام 2021، وهي الفرضية التي تستند إلى طبيعة عمل المرتزقة وارتهانهم بعامل التمويل، كما ظهرت بعض المؤشرات خلال عام 2020 على حدوث توترات في العلاقات بين مجموعات من المرتزقة والوكلاء الممولين لهم، فقد أوضح تقرير صادر عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، في شهر مايو 2020، أن هناك حالة من الفوضى والعصيان في صفوف المرتزقة السوريين في ليبيا، نتيجة للأوضاع الصعبة التي يواجهونها، وعدم وفاء تركيا بالمغريات التي ادّعت تقديمها لهم، فضلًا عن سقوط عدد كبير من القتلى والمصابين منهم.

من هذا المنطلق، يُحتمل أن تحدث تغيرات في علاقة المرتزقة بوكلائهم في المنطقة، بحيث تتسارع وتيرة التنقل بين الوكلاء والمعسكرات المتصارعة بحثًا عن مزايا مادية إضافية، وهذا التنقل ربما تكون له انعكاسات على توازنات الصراعات. علاوة على ذلك، فإن سيناريو الانتقال إلى التنظيمات الإرهابية سيظل ممكنًا، ولا سيما إذا منحت هذه التنظيمات للمرتزقة مزايا مادية أكبر.

اتجاهات مصرية:

تحديات واستجابات متوقعة

- تصاعد تحديات النمو الاقتصادي
- جهود أكبر للتأثير بالسياسة الأمريكية
- تركيز إقليمي على تهديدات الجنوب
- انفتاح متوقع على المجتمع المدني
- تسريع وتيرة عملية الإصلاح الإداري

إشراف: **د. جمال عبدالجواد**

مشاركون: **د. محمد شادي**

مواصلة ما انقطع من إصلاحات وسياسات بسبب وباء (كوفيد - 19)، واستكمال ما تعطل بسبب أولويات مواجهة الوباء؛ هو العنوان الناظم للأداء المصري في عام 2021. إذ فرضت ظروف الوباء تحديات كثيرة، وأجبرت صناع القرار في كل دول العالم على وضع أولوية مواجهة الوباء فوق كل تحدٍّ آخر، ومن لم يقم بذلك دفع ثمنًا غاليًا في شكل الآلاف من ضحايا الوباء، وفي شكل معاقبة الرأي العام له عندما سنحت الفرصة لذلك.

وبرغم ضغوط الوباء، وبمقارنة أداء الدولة المصرية بدول أخرى؛ فإن الأداء المصري في مختلف المجالات كان جيدًا بدرجة كبيرة، الأمر الذي يوفر أساسًا لطموحات عام 2021، دون أن يخلو ذلك من تحديات بفعل وتيرة التغيرات في البيئة الخارجية. لذلك فإن ثمة اتجاهات أساسية متوقعة، من أبرزها:

أولًا- تحديات اقتصادية بسبب (كوفيد - 19): إذ يواجه الاقتصاد المصري خلال عام 2021 تحديًا بفعل استمرار تداعيات هذا الوباء العالمي، حيث تشهد قطاعاته الأساسية المُحركة للنمو، خاصة التشييد والبناء والسياحة، تباطؤًا مُرتبطًا بالوضع الصحي العام. في الوقت ذاته، تُعاني المصادر الأساسية لتدفقات النقد الأجنبي اضطرابًا مصدره انخفاض أسعار النفط، ما يضعه أمام سيناريوهات عدة تتفق على عدم قدرته على استعادة مُعدلات نمو ما قبل كورونا، إلا في عام 2021/2022.

ثانيًا- التكيف مع تغيرات البيئة الخارجية: فمع تولي إدارة أمريكية جديدة في يناير 2021 لديها أولويات مختلفة، سيكون على مصر مضاعفة جهودها لشرح سياساتها الوطنية لمراكز التأثير في السياسة الأمريكية. في الوقت ذاته، فإن الخيار الاستراتيجي المصري في تعزيز الشراكة مع القوى الأوروبية الرئيسية قد تظهر نتائجه في المرحلة القادمة. ومن المتوقع شرق أوسطيًّا أن تستمر الموازنة المصرية بين المشاعر الرافضة للتطبيع في أوساط نخب ثقافية وسياسية مصرية، والمصالح الوطنية في الأمن والاقتصاد. بينما يرجح أن يكون المحور الجنوبي، خاصة باتجاه السودان وإثيوبيا، هو الملف الأكثر أهمية للسياسة الخارجية المصرية، في ظل الهدوء النسبي لأزمة ليبيا برغم أن المسار السياسي للأخيرة لم يسفر عن نتائج فعلية.

ثالثًا- تطورات الأداء السياسي الداخلي: فمن المتوقع أن يشهد عام 2021، تطورات متعددة، فمن المنتظر أن تبدأ آثار قانون الجمعيات الأهلية في الظهور خلال هذا العام، حيث يتوقع أن يشهد انفتاحًا لعمل المجتمع المدني. بينما ستكون الطريقة التي يعمل بها مجلسا النواب والشيوخ محددًا للانفتاح السياسي. كذلك، من المنتظر إصدار القانون الجديد للمحليات، وإجراء انتخابات شغل المجالس المحلية قبل نهاية هذا العام، بما قد يُتيح للمواطنين المشاركة في إدارة وتوجيه الإدارات المحلية. أضف لذلك فإن الانتقال المتوقع للحكومة إلى مقراتها الجديدة في العاصمة الإدارية قد يسهم في تسريع عملية تحديث وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة المصرية.

أولًا- الاقتصاد المصري:

يتحدد أداء الاقتصاد المصري خلال عام 2021 في ضوء محورين؛ أولهما: وضع القطاعات الأساسية المُحركة للنمو الداخلي، والثاني: مصادر تدفقات النقد الأجنبي، حيث توفر القطاعات الرئيسية الوظائف، وبالتالي تتحدد مستويات الإنفاق والنمو في ظلها، بينما تعمل مصادر تدفقات النقد الأجنبي على رفع الملاءة النقدية التي تستطيع عن طريقها الحكومة الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وتوفير الحاجات الداخلية من الغذاء والطاقة.

1) المُحركات الأساسية للنمو: إذ كان نمو الاقتصاد المصري خلال الفترة ما بين 2014 و2019، معتمدًا أساسًا على قطاعي التشييد والسياحة اللذين تعرضا لضغوط حادة خلال 2020، نتيجة أزمتي كورونا وقرار وقف البناء العشوائي بغرض تنظيم قطاع التشييد، بما يقضي على العشوائية التي وسمته لعشرات الأعوام، مما أدى إلى كبح نمو القطاعين وأثّر بالتبعية على مُعدلات النمو الكُلية، لتنخفض من 5.56% خلال العام المالي 2018/2019 إلى 3.56% فقط في 2019/2020، كما يوضح الشكل التالي:

تأثير قطاعي التشييد والبناء والسياحة على مُعدلات النمو

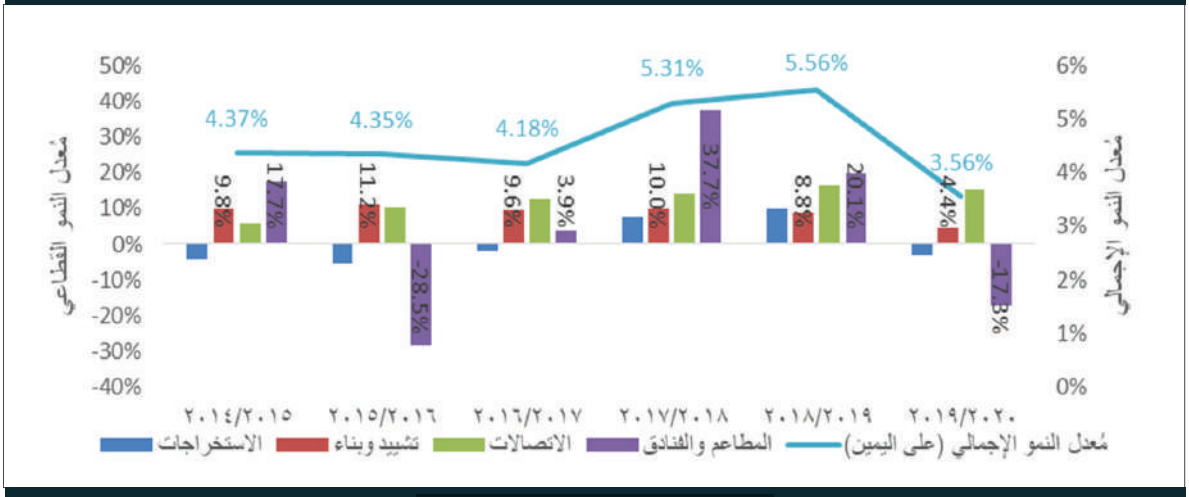

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وعند النظر للقطاع العقاري، فإن مُحركات نموه الأساسية تأتي مدفوعة أساسًا بالعوامل الديموغرافية وأهمها عدد حالات الزواج التي تدور حول 900 ألف حالة سنويًّا، إذ بلغت في عام 2018 نحو 887 ألف عقد زواج مُنخفضًا من مستويات 912 ألفًا في عام 2017، وتوقع استمرار ذات المُعدلات في النمو، حيث تتركز بنية الهرم السُكاني حول الأعمار ما بين 20 و34 عامًا، وذلك بنسبة 25% من السُكان، وهي السن الأعلى في مُعدلات الزواج.

يتجلى هذا الدفع الذاتي لاستمرار نمو هذا القطاع، حتى في ظل أزمتي كورونا ووقف البناء، حيث رصدت (Jones Lang LaSalle JLL) العملاقة، استمرار القطاع العقاري خلال 2020 في تحقيق أداء أقوى من ذلك الذي حققه في 2018 و2019، خاصة أنه تمت إضافة حوالي 18 ألف وحدة سكنية إلى المعروض داخل الكمبوندات في القاهرة في 2018 وهي أكبر إضافة منذ 2014، وتقريبًا 4 آلاف فقط في 2019، كما تتوقع أن يكون عدد الوحدات المُضافة مع انتهاء النصف الثاني من 2020 نحو 35 ألف وحدة، سوف تزيد في حالة نجاعة لقاح كورونا خاصة الصيني الذي وصلت أولى الشُحنات منه بالفعل إلى مصر في 12 ديسمبر 2020.

وفيما يخص قطاع السياحة المصري، فقد سجل أسوأ أداء له على الإطلاق خلال السنوات العشرين الماضية خلال عام 2020، ولن تبدأ مستويات أدائه في التحسن إلا مع توقف حالات الإصابة الجديدة عن الارتفاع، حيث حقق القطاع عوائد بنحو 305 ملايين دولار فقط خلال كامل الرُبع الثاني مُقارنة بنحو 3.17 مليار في 2019 خلال ذات الرُبع، وجاء ذلك نتيجة التراجع الحاد في أعداد السياح الوافدين الذي يوضحه الشكل التالي مُقارنة بالعام الماضي:

أداء قطاع السياحة في عام 2020 مُقارنة بعام 2019

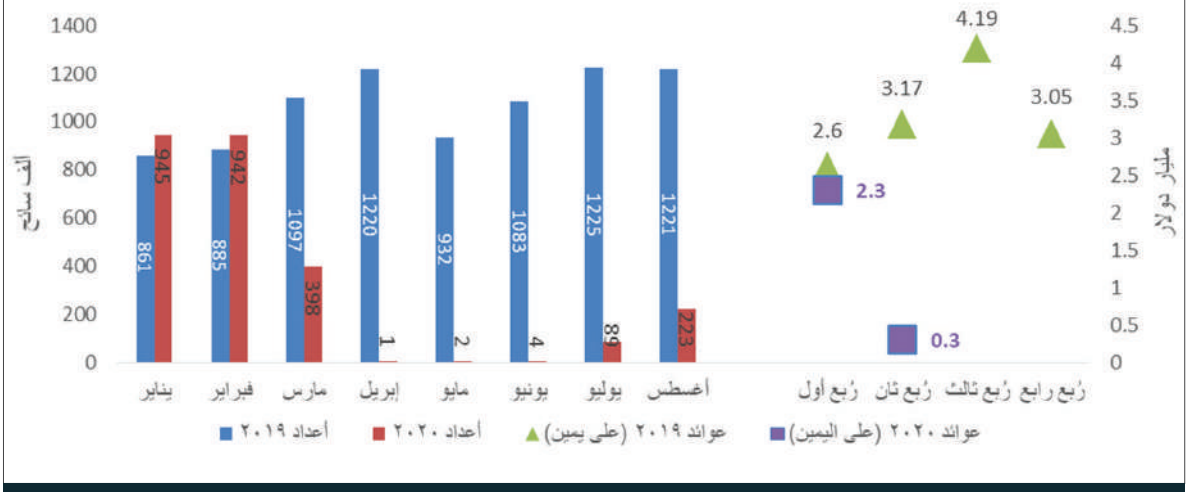

المصدر: منظمة السياحة العالمية

يتضح من هذا الشكل حقيقتان؛ أولهما أن القطاع كان قد اجتذب عددًا أكبر من السياح خلال شهري يناير وفبراير 2020 قبل أن تضرب الجائحة مُقارنة بالعام 2019، وثانيًا أنه بمجرد انتهاء الموجة الأولى بدأ عدد السياح في الارتفاع من جديد بداية من شهر يوليو 2020، الأمر الذي يُفيد بحدوث انفراجة رُبما يستعيد معها قطاع السياحة مستويات أدائه، حال نجاعة اللقاح في الحد من زيادة عدد الحالات، ربما بحلول النصف الثاني من عام 2021. يؤكد هذا الاتجاه توقعات مؤسسة Colliers International بارتفاع المعروض من غرف الفنادق بأقصى مُعدل خلال خمس سنوات إلى 86.5 ألف غرفة في 2021 من 83.6 ألفًا في نهاية الرُبع الثالث 2020 و82.5 ألفًا في نهاية الرُبع الثالث 2019.

2) تدفقات النقد الأجنبي: تنقسم تدفقات النقد الأجنبي لمصر إلى خمسة: حصيلة الصادرات، تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إيرادات السياحة، إيرادات قناة السويس، الاستثمارات الأجنبية المُباشرة وغير المُباشرة؛ وبالتالي فإن أكثرها انكشافًا على الجائحة هو تحويلات المصريين بالخارج التي ارتفعت على عكس المتوقع في مُقارنة بالعام الماضي، حيث نمت بمُعدل 7.5% خلال النصف الثاني من العام المالي 2019/2020، والذي شهد أكبر تأثيرات الجائحة وذلك إلى 14.1 مليار دولار مُقابل 13.1 مليار، لتسجل التحويلات في إجمالي العام 27.74 مليار دولار، وقد يجد هذا تفسيره في إنهاء عقود عدد كبير من العاملين بالخارج، مما اضطرهم إلى تسييل كافة مُمتلكاتهم وتحويلها إلى مصر، أو ارتفاع التحويلات لإعالة العائلات في ظل الجائحة التي ترتب عليها ارتفاع الإنفاق مع انخفاض الدخل. لذلك، لا يتوقع لهذه الزيادات أن تستمر خلال 2021، خاصة إذا استمرت أسعار النفط في نطاق 50-40 دولارًا/ للبرميل، حيث سيُرتب ذلك استمرار عجز الموازنات الخليجية.

كانت باقي مصادر النقد الأجنبي قد شهدت تراجعات خلال النصف الثاني من العام المالي، حيث تراجعت حصيلة الصادرات إلى 12.12 مليارًا مُقارنة مع 14.22

مليار دولار، صاحب ذلك انخفاض في إيرادات قناة السويس بشكل طفيف إلى 2.77 مليار مُقارنة مع 2.8 مليار دولار، كما تراجع صافي الاستثمار الأجنبي بمعدل 38.4%، أي إلى 2.5 مليار دولار مُقارنة مع 4.1 مليارات في عام 2019، كما انعكست تدفقات الاستثمارات بمحافظ الأوراق المالية إلى الخارج ليشهد العام صافي تدفقات للخارج بنحو 7.6 مليارات دولار، ويتوقع تحسن نسبي لهذه الاتجاهات خلال النصف الأول 2021، ثم تحول في الاتجاه الإيجابي بحلول النصف الثاني من العام.

3) توقّعات متباينة للنمو الاقتصادي: تضع الحقائق السابقة الاقتصاد المصري أمام تحدٍّ خلال عام 2021، حال استمرار الجائحة خلال النصف الأول من هذا العام، إذا ما تحققت التوقعات بنجاعة اللقاحات في وقف الانتشار الفيروسي، حيث إن استمرارها -بالإضافة إلى تأثيره على السياحة- يُبقي مستويات الطلب على النفط أدنى من مُعدلاتها العادية بما قد يضغط من جانب آخر على تحويلات المصريين العاملين في الخارج، نتيجة التأثيرات السلبية على دول الخليج، وتراجع إيرادات القناة نتيجة تراجع مستويات التجارة العالمية. وتضافر هذه العوامل معًا في اتجاهات سلبية قد يؤدي إلى مزيد من الضغوط على مُعدلات النمو، بما سينعكس سلبًا على الموازنة العامة للدولة، ويؤدي بالتبعية إلى مزيد من الأضرار لنتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي، لكن التوقعات تشير إلى عكس ذلك الاتجاه.

لذا، تباينت توقعات المؤسسات الدولية حول ما إذا كان بمقدور الاقتصاد المصري تحقيق مُعدلات نمو أفضل في 2020/2021، إلا أن ثمة اتفاقًا حول أن هذه المُعدلات ستعجز عن الوصول إلى مستويات ما قبل الجائحة قبل عام 2021/2022، إذ انحصرت التوقعات في منطقة ما بين 2.3% - 5%، اعتمادًا على عدم اليقين السابق بشأن كورونا، فجاء أعلاها للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عند مستوى 5%، فيما اتفقت توقعات صندوق النقد عند مُعدل 3.5%، مع كُل من فيتش سولوشنز ودويتشه بنك. فيما جاءت توقعات البنك الدولي أدناها عند 2.3%. ورغم التباين الواسع للتوقعات، إلا أنها اتفقت جميعًا على أن كُل تحسن في الوضع الصحي سيتبعه تحسن لحظي في الوضع الاقتصادي.

غير أن مُعدلات نمو الاقتصاد المصري ليست مرهونة فقط بمصير الوباء واللقاحات، وإنما أيضًا بمدى النجاح في تطبيق المرحلة التالية من الإصلاح الاقتصادي، والتي تتركز في مجال الإصلاح المؤسسي، خاصة في مجالات الشفافية ومكافحة الفساد، والإصلاح الإداري، وتطوير التشريعات، بما يؤدي إلى إزالة القيود التي تمنع انطلاق المبادرات واستثمار الموارد، وإلى خلق بيئة تنافسية سليمة.

ثانيًا- السياسة الخارجية:

نجحت السياسة الخارجية المصرية خلال الأعوام السابقة في تعزيز الأمن وبناء التحالفات في الجوار المباشر (ليبيا، وشرق المتوسط، والسودان)، وتعزيز التحالفات في الجوار القريب (الخليج)، وبناء شبكة تحالفات قوية عبر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية، خاصة فرنسا وألمانيا، وإقامة علاقات متوازنة مع القوى الثلاث العظمى (الولايات المتحدة، والصين، وروسيا). وسوف تحتاج مصر لاستثمار كل هذه النجاحات للتعامل مع التغيرات الكثيرة التي من المنتظر أن تشهدها الساحة الخارجية في عام 2021، ومن أبرزها:

1) العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة: حيث سوف يكون على مصر التعامل مع إدارة أمريكية جديدة، لها أولويات مختلفة. إذ يتسم الرئيس "بايدن" بالاعتدال والوسطية، في الوقت الذي سيكون عليه مراعاة الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي، والذي كان تأييده أساسيًّا لتمكينه (أي بايدن) من الوصول إلى البيت الأبيض. أيضًا فإن "بايدن" يبدو ميالًا لجعل الديمقراطية شعارًا جامعًا لتحالف دولي يستخدمه في مواجهة الصين، ليس فقط باعتبارها قوة اقتصادية منافسة، ولكن أيضًا كممثلة لعقيدة سياسية سلطوية مناقضة للعقيدة الديمقراطية.

والأرجح أن البيت الأبيض لن يكون فيه الكثير من المتعاطفين مع مصر في المرحلة المقبلة، وسوف يكون على مصر في هذه المرحلة الاعتماد بدرجة أكبر على أصدقائها الموثوقين في مؤسسات الدفاع والأمن الأمريكية، كما سيكون عليها بذل جهد أكبر لشرح مصالحها وسياساتها الوطنية لمراكز التأثير في السياسة الأمريكية ولأعضاء مختارين في الكونجرس.

2) العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ودوله الرئيسية: فبغض النظر عما إذا كان سيجري إحياء الرابطة الأوروبية المتوسطية الجماعية أم لا، فإن تعزيز علاقة الشراكة مع قوى أوروبية رئيسية، متوسطية وغير متوسطية، هو اختيار استراتيجي لمصر ستظهر نتائجه في المرحلة القادمة. لقد دفعت أوروبا ثمنًا باهظًا لسياسات التدخل غير المسئول في شئون دول جنوب المتوسط، طوال السنوات العشر الماضية، وهي الآن مستعدة لاتباع سياسات أكثر جدية تعلي من شأن المصالح على حساب النوازع الأيديولوجية، الأمر الذي يفتح بابًا واسعًا للتعاون بين مصر وأوروبا.

3) تغيرات البيئة السياسية في الشرق الأوسط: سوف يكون على مصر التكيف مع هذه التغيرات، خاصة في ظل ما شهدته المنطقة في عام 2020 من علاقات طبيعية بين إسرائيل وعدد متزايد من الدول العربية، وذلك عبر الموازنة بين المشاعر الرافضة للتطبيع في أوساط نخب ثقافية وسياسية مصرية من ناحية، والمصالح الوطنية في الأمن والاقتصاد من ناحية أخرى، وهي الموازنة التي برعت مؤسسات الدولة المصرية في تنفيذها طوال الأعوام الأربعين الأخيرة.

تشمل أيضًا تغيرات الشرق الأوسط بؤر الصراع الكثيرة في المنطقة، إذ يبدو أن التطورات التي بدأت قبل عقد من الزمان قد وصلت إلى ذروة نضجها، وباتت جاهزة للانتقال إلى مرحلة جديدة. ففي ليبيا، تم تثبيت الوضع العسكري والأمني، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وتسارعت العملية السياسية، وإن لم تسفر حتى الآن عن نتائج فعلية، وسيكشف العام 2021 ما إذا كان التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي الأزمة الليبية هو أمر في المتناول، أم أن علينا الاكتفاء بتعزيز الهدوء الحالي عبر الالتزام الصارم بسياسة الخط الأحمر سرت - الجفرة.

الأزمة السورية أيضًا مرشحة لتطورات مهمة، فقد شرعت مصر في العمل مع شركاء عرب من الدول المحيطة بسوريا، من أجل تخفيف عزلة سوريا في العالم العربي، وتوظيف التقدم الذي يمكن تحقيقه في هذا المجال من أجل البدء في إنهاء الوجود الأجنبي في سوريا، وإعادة دمج سوريا في مؤسسات النظام العربي.

بدوره، يمثل العمل على المحور الجنوبي، في اتجاه دولتي السودان وجنوب السودان، مكونًا أساسيًّا في السياسة الخارجية المصرية. وسوف يشهد هذا المحور الكثير من التحركات في الفترة المقبلة، خاصة في ارتباطه مع تطورات الموقف في إثيوبيا، والتي يرجح لها أن تكون الملف الأهم في المحور الجنوبي لسياسة مصر الخارجية. حيث سوف يكون على مصر الاستفادة من النافذة المتاحة، حتى حلول موعد الملأ التالي لخزان سد النهضة في موسم الفيضان القادم في عام 2021، وذلك عبر تسريع التفاوض الفعال بشأن اتفاقية ملء وتشغيل السد.

في هذا السياق، ستسعى مصر لكسب المزيد من الشركاء الداعمين لموقفها في أوروبا وإفريقيا، كما سيكون عليها السعي لإقناع إدارة الرئيس "بايدن" بمواصلة تأييد الموقف المصري تجاه هذه القضية. التحدي الأصعب في هذا المجال هو أن مصر سوف يكون عليها إدارة المفاوضات مع إثيوبيا، فيما تبدو أديس أبابا مشغولة بالصراع الأهلي الداخلي، الذي يفتح الباب على احتمالات كثيرة، وهو ملف شديد الحساسية للدولة الإثيوبية ولكل الإقليم، يجب التعامل معه بأقصى درجات الدقة والحذر.

ثالثًا- الأداء السياسي الداخلي:

تسبب وباء (كوفيد - 19) في إبطاء إصلاح سياسي، إذ كان من المرجح أن تتوالى حلقاته في عام 2020، لكن الوباء غير بشكل كبير الأولويات. فقد كان هذا العام مرشحًا لجني ثمار الإصلاح الاقتصادي والتنمية، ولأخذ عملية الإصلاح خطوات نوعية أبعد فيما وراء هذا الإصلاح، لكن تداعيات الوباء أبطأت النمو. وبدلًا من زيادة الموارد، والتوسع الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، اتجهت الدولة المصرية إلى استهلاك جانب كبير من مواردها للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء. في هذا الإطار، يمكن طرح اتجاهات متوقعة للأداء الداخلي في عام 2021، من خلال قضايا عامة شهدت تطورات في عام 2020، من أبرزها:

1) الانتخابات العامة: إذ تم إجراء انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب في عام 2020، حيث جرى تشكيل المجلسين بطريقة تفتح آفاقًا سياسية ستظهر آثارها في عام 2021. فقد شهدت هذه الانتخابات رسمًا لخريطة المجتمع السياسي، فالأحزاب صاحبة الأغلبية هي أحزاب الموالاة التي تمثل قاعدة تأييد للنظام، وتمنحه تأييدًا غير مشروط، فيما تتسع قاعدة النظام أيضًا لأحزاب تقف على يمين أحزاب الأغلبية الموالية ويسارها، وهي الأحزاب المعارضة التي جرى تمثيلها ضمن "القائمة الوطنية من أجل مصر". في الوقت نفسه، تظل هناك أحزاب لم يتم شمولها في هذه القائمة، لكنها تبقى أحزابًا شرعية تعمل في نطاق التعددية السياسية المكفولة دستوريًّا، ونجح بعضها في الفوز بمقاعد في انتخابات المجلسين، خاصة مجلس النواب. وسوف تكون الطريقة التي يعمل بها المجلسان مؤشرًا على مدى الانفتاح السياسي الجاري.

2) الجمعيات الأهلية: إذ كان صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية من أهم التطورات السياسية التي شهدها عام 2020. فقد صدرت هذه اللائحة قبل أسابيع قليلة من انقضاء عام 2020، وبالتالي فمن المنتظر أن تبدأ آثار قانون الجمعيات الأهلية الصادر في عام 2019 في الظهور في العام الجديد، الذي من المتوقع أن يشهد انفتاح آفاق أرحب لعمل منظمات المجتمع المدني.

3) تشكيل المحليات: هو الحدث السياسي الأبرز المتوقع في عام 2021. فمن المنتظر إصدار القانون الجديد للمحليات، وإجراء انتخابات شغل المجالس المحلية قبل نهاية هذا العام، وسوف يمثل هذا الإجراء خطوة كبيرة لتمكين المواطنين من المشاركة في إدارة وتوجيه الإدارات المحلية، بعد أن تم حل المجالس المحلية المنتخبة منذ ثورة يناير 2011. وسيمنح قانون المحليات المنتظر للمحليات سلطات أوسع مما كان لها في الماضي، وصلاحيات أكبر في إدارة مواردها المالية، بما يتيح فرصة أوسع للهيئات المحلية لرسم وتوجيه خطط التنمية، وتشكيل طبقة سياسية فعالة، تستند لقاعدة عريضة من القيادات المحلية.

ذلك أن انتخاب بضع عشرات الألوف من الممثلين المحليين سوف يوفر رابطة قوية تصل بين عموم المواطنين من ناحية، وممثلي الشعب في مجلسي النواب والشيوخ من ناحية ثانية، والسلطات التنفيذية المحلية من ناحية ثالثة. أيضًا سوف يتيح وجود ممثلين محليين منتخبين فرصة أكبر لنواب الشعب في مجلسي النواب والشيوخ للتركيز على مهام التشريع وصنع السياسات، بما يرفع كفاءة عملية التشريع وصنع السياسة العامة.

4) العاصمة الإدارية: ستكون العاصمة الإدارية، ومدن الجيل الرابع الأخرى، محورًا لتطورات كثيرة في عام 2021. فمن المتوقع انتقال الحكومة لمقراتها الجديدة، حيث ستبدأ العاصمة الإدارية في التحول من مشروع عمراني وتنموي عملاق إلى تجمع حضري

ومدينة حديثة. في الوقت نفسه، وبشكل متزامن، فإن مدنًا أخرى من مدن الجيل الرابع، خاصة العلمين والجلالة والمنصورة الجديدة، سوف تدخل هي الأخرى نطاق الخدمة، مع بدء الدراسة في الجامعات الجديدة التي أقيمت هناك، وكذلك مع البدء في تسليم وحدات سكنية في مشروعات الإسكان المقامة في هذه المدن.

لقد نجحت المشروعات الإنشائية الكبرى في مدن الجيل الرابع والطرق وغيرها، خلال السنوات السابقة في العمل كقاطرة دفعت معدلات النمو الاقتصادي، وخلقت فرص عمل، وعظمت الطلب على منتجات قائمة طويلة من الصناعات المرتبطة بالإنشاء والتعمير. وبدءًا من عام 2021، سوف تدخل هذه المشروعات نطاق الخدمة، وهو حدث يترقبه المستثمرون والرأي العام للتعرف على الفرص الاستثمارية الجديدة، وما إذا كانت المدن الجديدة ستواصل دفع التنمية، لكن هذه المرة ليس من خلال أعمال الإنشاءات، وإنما من خلال الاستثمارات المرتبطة بتوفير احتياجات مجتمعات يتوقع لها أن تنمو سريعا؛ وأيضًا لاختبار الوعود التي جرى إطلاقها عبر السنوات السابقة بشأن النقلة النوعية التي ستحدثها المدن الجديدة في أنماط الحياة ومستويات المعيشة.

5) الإصلاح الإداري: لا يعد انتقال الحكومة إلى مقراتها الجديدة أمرًا سهلًا، فالمطلوب هو أن تنقل موظفيها وملفاتهم وحواسيبهم، إلى أماكن جديدة، وتنظم سكناهم وانتقالاتهم، بينما يواصلون العمل في إدارة شئون الدولة، كما تنطوي عملية الانتقال أيضًا على انتقاء وتدريب لأفضل الكفاءات العاملة في الجهاز الإداري، للاعتماد عليهم في قيادة الجهاز الإداري من مقراته الجديدة، بما يمكن اعتباره أكبر عملية تحديث للجهاز الإداري المصري منذ عقود. إلا أن انتقال الحكومة

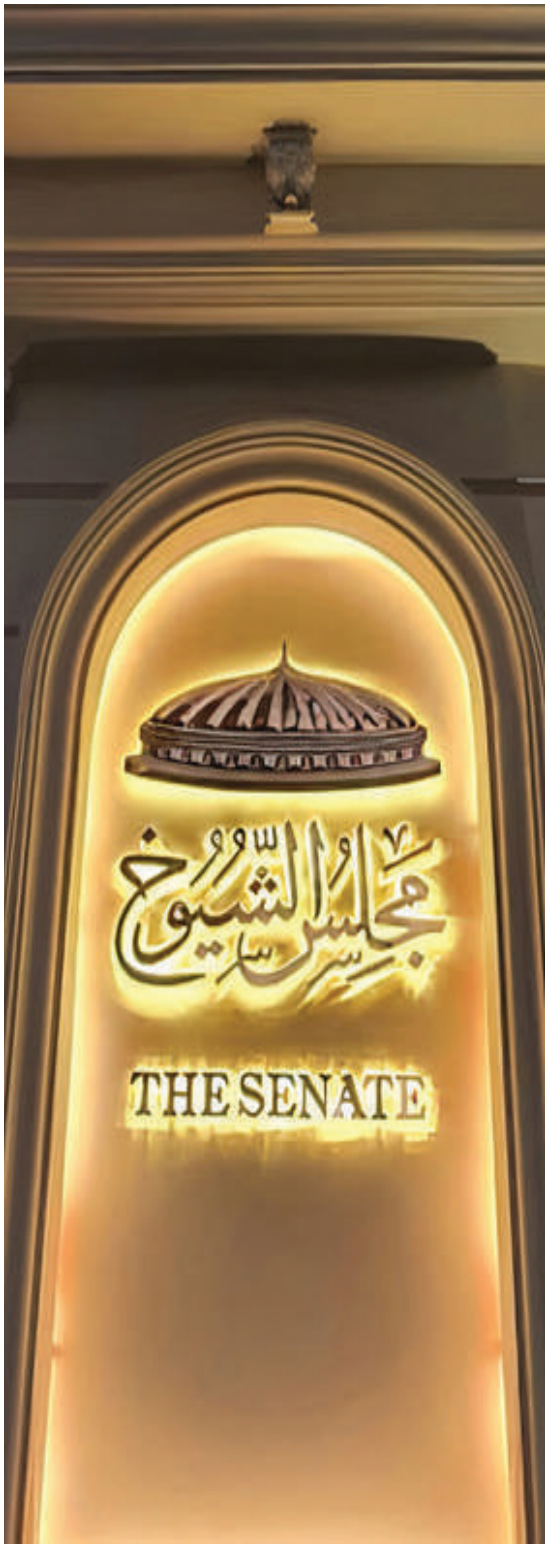

بأفضل موظفيها للعاصمة الإدارية سيتيح الفرصة لترشيق وترقية أداء الجهاز الإداري الذي عانينا من تضخمه وترهله. ويمثل ترتيب أوضاع الموظفين المنتقلين للمقرات الجديدة تحديًا كبيرًا، لا يقل عنه تحدي ترتيب أوضاع العاملين الذين لن يقع عليهم الاختيار، وكيف ستصاغ العلاقة بين طليعة الموظفين المنقولين للعاصمة الإدارية وباقي الموظفين في نواحي البلاد، تجنبًا لظهور مركز إداري حديث وفائق التكنولوجيا، يقود أطرافًا إدارية تواصل العمل بالطرق القديمة.

وسوف يمنح انتقال الحكومة لمقرها الجديد في العاصمة الإدارية، والتي من المنتظر أن تفوز باسم يليق بها، دفعة قوية لعملية الإصلاح الإداري الشامل، التي شرعت الحكومة في تنفيذها منذ إقرار قانون الوظيفة العامة والخدمة المدنية عام 2016. لقد جرى في السنوات المنقضية منذ إقرار القانون السيطرة على التوظيف العشوائي، والحد من تضخم أعداد الموظفين؛ ووقف الزيادة المتسارعة في عبء الأجور على موارد الدولة، كما جرى التوسع في استخدام التطبيقات الرقمية، سواء في إدارة الجهاز الإداري نفسه، أو في تقديم الخدمات للجمهور.

بالتالي، ستمثل خطوة الانتقال للعاصمة الإدارية الفرصة لتسريع عملية تحديث وإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة المصرية. ويمثل النجاح في هذه المهمة اجتيازًا لعقبة هيكلية مثلت قيدًا على التنمية والإصلاح في مصر طوال نصف القرن الماضي على أقل تقدير. فبينما كان الجهاز الإداري للدولة يستهلك جزءًا تزايد حجمه من الموارد العامة، كان انخفاض الكفاءة وبطء الأداء يحد من قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية، ولهذا فإن النجاح في إصلاح الجهاز الإداري للدولة سيفتح آفاقًا واسعة للتنمية والإصلاح.

د. خالد عكاشة

المدير العام
للمركز المصري للفكر والدراسات
الاستراتيجية

د. عبدالمنعم سعيد

المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات
الاستراتيجية

د. خالد حنفى علي

محرر الإصدار والخبير
المشارك بالمركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

الهيئة الاستشارية

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام للمركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. محمد مجاهد الزيات

المستشار الأكاديمي بالمركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. جمال عبدالجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج
السياسات العامة بالمركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية وعضو
الهيئة الاستشارية بالمركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. حسن أبو طالب

عضو الهيئة الاستشارية بالمركز
المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مجدي صبحي

رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات
الطاقة بالمركز المصري للفكر
والدراسات الاستراتيجية

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن وقضايا
الدفاع بالمركز المصري للفكر
والدراسات الاستراتيجية

عزت إبراهيم

رئيس وحدة دراسات الإعلام
بالمركز المصري للفكر والدراسات
الاستراتيجية

خبراء بالمركز

د. محمد فايز فرحات

مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

د. توفيق أكليمندوس

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أحمد عليبه

رئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جلال نصار

رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خبراء من الخارج

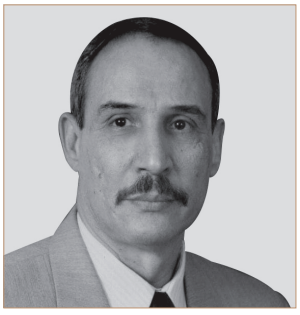

لواء أ.ح. د. محمد قشقوش

أستاذ الأمن القومي الزائر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا

د. حمدي عبدالرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد وجامعة القاهرة

د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

هانئ رسلان

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

د. أماني الطويل

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

د. إحسان الشمري

رئيس مركز التفكير السياسي - بغداد

د. أحمد فؤاد أنور

باحث في الشأن الإسرائيلي – عضو المجلس المصري للشئون الخارجية

د. محمد عباس ناجي

متخصص في الشئون الإيرانية، خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

د. إيهاب خليفة

رئيس وحدة التطورات التكنولوجية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي

د. فاطمة الزهراء عبدالفتاح

مدرس الصحافة وتكنولوجيا الاتصال، كلية الإعلام، جامعة الاهرام الكندية

أحمد كامل البحيري

الباحث في التنظيمات الإرهابية والأمن الإقليمي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

محمد بسيوني عبدالحليم

باحث في العلاقات الدولية

مروة أحمد سالم

زميل كلية الدفاع الوطني

أحمد عدلي

باحث متخصص في الشئون العربية

حسام ردمان

باحث متخصص في الشأن اليمني

أشرف أمين

رئيس القسم العلمي بجريدة الأهرام،
ماجيستر الصحافة العلمية جامعة
SUSSEX البريطانية

منال لطفي

الصحفية المقيمة في لندن، وباحثة
الدكتوراة في كلية الدراسات الشرقية
والأفريقية SOAS

باحثون المركز

د. عمر الحسيني

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. محمد شادي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محمود قاسم

باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نوران عوضين

باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حسين عبدالراضي

باحث بوحدة التسلح
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقى النجار

باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محمد منصور

باحث بمجموعة عمل تركيا
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محمد عبد الرازق

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شادي محسن

باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

هبه شكري

باحثة بوحدة الدراسات الإسرائيلية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بسنت جمال

باحثة بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أسماء رفعت

باحثة بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كنزي سيرج

باحثة بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مجموعة التنسيق والدعم اللوجيستي

- رامي رشدي
- نور وجيه
- صفوة إيهاب
- خالد عدلي
- باسم محمد
- محمد ملش

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2021

www.ecsstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2019 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2021

رقم الإيداع/ 3772 - 2021 | الترقيم الدولي/ 1 -331 - 858 - 977 - 987

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

توقعات
استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم
2021

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861